الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021) – السنة الثالثة 2021 - الدورة البرلمانية العادية (2020 – 2021) – العدد: 14

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 12 والخميس 18 شعبان 1442
الموافق 25 مارس و1 أفريل 2021

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 21 رمضان 1442
الموافق 2 ماي 2021

فهرس

- **محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة** ..... **ص** 03
  - **أسئلة شفوية.**
- **محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة**..... **ص** 21
  - **أسئلة شفوية.**
- **ملحق** ..... **ص** 49
  - **أسئلة كتابية.**

محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 12 شعبان 1442
الموافق 25 مارس 2021

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة .

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير التجارة؛
- السيد وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة السادسة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، أرحب بالسادة أعضاء الحكومة، وبالطاقم المرافق للسادة الوزراء، كما أرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وكذا الأخوات والإخوة الإعلاميين.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم طرح أسئلة شفوية؛ وطبقا لأحكام الدستور، والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أحيل الكلمة مباشرة إلى السيد غازي جابري، وسؤاله المتعلق بقطاع التجارة، في مدة ثلاث دقائق، فليتفضل مشكورا.

السيد غازي جابري: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

إن المتجول في شوارعنا يندهش لكثرة اللوحات الإشهارية للمحلات والدكاكين باللغة الفرنسية وحتى الإنجليزية على حساب اللغة العربية، والعملية في تزايد دائم وكأنك في بلد أجنبي.

سيدي الوزير،

ـ أين هيئة الرقابة؟ وكيف يمكن تصحيح ذلك؟

تقبلوا مني فائق الشكر والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد غازي جابري؛ الكلمة الآن للسيد وزير التجارة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التجارة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

زملائي الوزراء،

أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية وقبل كل شيء، أشكر السيد غازي جابري، عضو مجلس الأمة، على اهتمامه بترقية وتعميم استعمال اللغة العربية في مجال الإشهار على مستوى المحلات التجارية والدكاكين، وكذا انشغاله المتعلق بالإفراط الكبير في استعمال اللغة الفرنسية والإنجليزية على حساب اللغة العربية من طرف أصحاب المحلات، وتساؤله عن هيئة الرقابة وكيفية تصحيح هذا الوضع؟

أما بعد؛

إن الجانب اللغوي، جانب أساسي من جوانب حياتنا، واللغة هي الحاملة لثقافتنا ورسالتنا والرابط الموحد بيننا والمكون لبنية تفكيرنا، والصلة بين أجيالنا والصلة كذلك بيننا وبين كثير من الأمم.

كما أن اللغة العربية من أهم مقومات الهوية، وثابت من ثوابت الأمة، أولى لها المشرع الجزائري أهمية كبيرة لترقيتها وحمايتها ووضع القواعد العامة لاستعمالها في مختلف ميادين الحياة.

وعليه نص القانون رقم 91 ـ 05، المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411، الموافق 16 جانفي سنة 1991، المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، المعدل والمتمم، لاسيما الفقرة الأولى في المادة 20 منه، على ما يلي: «تكتب باللغة العربية وحدها العناوين واللافتات والشعارات والرموز واللوحات الإشهارية وكل الكتابات المطلية أو المضيئة أو المجسمة أو المنقوشة التي تدل على مؤسسة أو هيئة أو محل أو التي تشير إلى نوعية النشاط الممارس مع مراعاة جودة الخط وسلامة المبنى والمعنى».

أما بخصوص هيئة الرقابة، فإنها من صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية، الموضوع تحت تصرف رئيس الجمهورية، كما هو منصوص عليه في المادة 23 من القانون 91 ـ 05، المذكور سالفا، الذي يقول وعلى سبيل الذكر ما يلي:

1 ـ متابعة تطبيق أحكام هذا القانون وكل القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها.

2 ـ التنسيق بين مختلف الهيئات المشرفة على عملية تعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها.

3 ـ تقييم أعمال الهيئات المكلفة بتعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها.

4 ـ صلاحية النظر في ملاءمة الآجال المتعلقة ببعض التخصصات في التعليم العالي.

فالنصوص المسيرة للعمل الرقابي، بالنسبة لوزارة التجارة لا تحتوي على مخالفات يمكن لأعوان الرقابة رفعها في هذا الشأن، يعني ـ مع الأسف الشديد ـ القوانين الحالية لا تعطي هذه الصلاحية للمراقب التجاري حتى يعتبر هذه الأشياء مخالفة، ويفرض عليها عقوبة، لكن يمكن للسيدات والسادة الولاة اتخاذ قرارات ولائية، في إطار ما يسمى (لجنة التعمير التجاري)، فتوجد على مستوى كل ولاية لجنة التعمير التجاري، التي يرأسها السيد الوالي، أو ممثله، تتكون من: ممثلي إدارة التجارة، البيئة ومصالح الأمن، تتدخل على مستوى المحلات والشوارع، وفق ما تقرره اللجنة الولائية للتعمير، سواء إجبارية استعمال اللغة أو إجراءات أخرى يجب أن تتقيد بها المحلات التجارية حتى تضفي مظهرا جماليا ومتناسقا في المدن والأحياء.

كما أبشر السيد العضو، بأن وزارة التجارة بصدد تعديل النصوص القانونية، وستعتبر هذه الأفعال مجرمة وستسمح للمراقب التجاري باعتبار استعمال اللغة غير اللغة العربية في اللافتات إجراء يعاقب عليه القانون، وبالتالي نحن بصدد أخذ هذا المعطى في النص القانوني، الذي سيودع ـ إن شاء الله ـ على مستوى مجلسكم للمناقشة والمصادقة عليه.

في الختام، أذكر بأن اللافتات الإشهارية لا تدخل في اختصاص ـ كما أشرت سابقا ـ أعوان الرقابة إلا بعد أن يتم تعديل النص القانوني، إن شاء الله، مما يحول دون إمكانية معاينتها أو توقيع العقوبة على مرتكبيها، باعتبارها غير متعلقة بالنظام التجاري، الذي لا تشمل قوانينه الأساسية المختلفة، سواء المتعلقة بالمنافسة أو شروط الممارسة التجارية، أحكاما تلزم التجار بكتابة العناوين واللافتات والشعارات أو اللوحات الإشهارية باللغة العربية؛ وبالتالي يمكن، في إطار لجنة التعمير التجاري، اتخاذ هذه القرارات أو مستقبلا، إن شاء الله، بعد تعديل هذه القوانين، ستصبح هذه الأشياء من وظائف وزارة التجارة، وتصبح معاقبة كل من يستعمل غير اللغة العربية في اللافتات فعلا تجاريا مجرما، وشكرا سيدي العضو.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد غازي جابري، فليتفضل مشكورا.

السيد غازي جابري: شكرا سيدي الرئيس؛ شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات.

إذن، في الحقيقة أن هذا الموضوع له أهمية وأهمية كبيرة جدا، لأن اللوحات الإشهارية أو الإشهار التجاري للمحلات يجب أن يكون باللغة الرسمية للبلاد، لأنها تعبر عن شخصية الدولة وهيئة الدولة، ولهذا يجب ألا تكون باللغات الأجنبية فقط، فهذا غير مقبول، سيدي الوزير، إذن، فالأصل أن تكون باللغة العربية ولا مانع ولا ضرر أن تكون أيضا باللغات الأخرى، حتى يتمكن الأجنبي أو السائح من قراءة هذه اللوحات الإشهارية.

إذن، سيدي الوزير، يجب تصحيح هذا الوضع ـ كما قلتم في تدخلكم ـ وإلزام التجار بالتقيد بضرورة الإشهار باللغة العربية، التي هي اللغة الرسمية للبلاد واتخاذ إجراءات ضد هؤلاء الذين يستعملون هذه اللافتات حتى المؤسسات العمومية التي تستعمل هذه اللافتات باللغات الأجنبية.

إذن، سيدي الوزير، إن هذا الموضوع، في رأيي وفي رأيكم، مهم وليس كما يظن البعض، لأنه من صميم الهوية والشخصية الوطنية؛ شكرا سيدي الوزير، بارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد غازي جابري؛ الكلمة للسيد الوزير إذا كان له تعليق.

السيد وزير التجارة: بل على العكس، أنا أشكر السيد العضو، وقد قلت لك إننا على مستوى وزارتنا نحن بصدد تعديل هذه القوانين، وسآخذ بعين الاعتبار هذا الجانب، لأن عون الرقابة حاليا لا يملك الأسس القانونية لتجريم هذه الأفعال، ونحن بصدد تعديل النصوص القانونية وسيمنح للعون الرقابي هذه الصلاحية وإن شاء الله، ستصحح الأمور مستقبلا؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد نور الدين بالأطرش، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم الصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم.

السلام عليكم جميعا.

سؤالي موجه إلى السيد وزير التجارة وفيه أقول:

أعلم أن ولوج السوق العالمية تحكمه قواعد وأكثر من ذلك لوبيات ومجموعات معلنة وغير معلنة، ولكن مهما كانت التحديات مثيرة، فإن إمكانيات الجزائر تبقى كبيرة. هذه المحروقات التي كانت عائقا أمام التصدير خارج المحروقات كان يمكن في وقت من الأوقات أن تكون وسيلة ضغط لفتح الطريق أمام منتوجاتنا الزراعية كالتمور وغيرها.. وأعلم أن القضية قضية تعليب وتغليف ومطابقة لمعايير دولية، وهل يعيق هذا الأمر العبقرية في الجزائر؟ وهل يعجز الجزائر مثل هذا بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال؟ وببراءة أو بسذاجة أتساءل: كيف أن مساحة ألمانيا، نصف مساحة ولاية تمنراست، وإنتاج ألمانيا من الحبوب، 40 مليون طن سنويا؟! فما المانع وما العائق من شراكة مع ألمانيا لحسم ملحمة الحبوب واللحوم والحليب وما نجم عنه من طوابير مخزية؟

فعلى ألمانيا الخبرة والتكنولوجيا المتميزة مع الصحراء وعلينا ما لا تملكه ألمانيا: قارة من الأرض في الجنوب، ومليون كلم^2 من المياه الجوفية وأمن وسلام وشباب وعبقرية! فهل من مشروع يسمى الفضاء الأخضر يحسم مشكلة الحبوب والحليب والرغيف؟ وهل من مدن جديدة ومناطق صناعية للعجائن والحليب ومشتقاته؟ هنا يحل المشكل بأن تمنح المواطن 80 م^2 ليبني مسكنه.

وهنا تتحول الحرقة في قوارب الموت إلى هجرة نحو الجنوب في موعد مع الوطن والتنمية؛ قد أبدوا ساذجا، حالما وربما ضبطوني متلبسا بتهمة الحلم الممكن أو المستحيل، لكن في حدود ما أعرف أو ما لا أعرف، أقول: إن هذا الوطن الذي تحدى النار والنابالم، يمكن أن يتحدى حبات الرمال!

سؤالي السيد الوزير:

ـ أين حدود الممكن وغير الممكن فيما أقول؟ أو أين نسبة العقل أو الجنون فيما يبدو أنني أقول، من أجل نهضة وتنمية اصطلح عليها اقتصاد خارج المحروقات؟

شكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة للسيد وزير التجارة.

السيد وزير التجارة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

زميلاتي، زملائي الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية وقبل كل شيء، أشكر السيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، على سؤاله الذي يحمل في طياته تشخيصا للوضعية الاقتصادية للبلاد، وكذا التطلعات المشروعة، أقول المشروعة التي نتقاسمها معه، والتي تكمن في الآليات الكفيلة بتنويع الاقتصاد الوطني، التي تعتمد أساسا على الكفاءات الجزائرية، المتوفرة عبر كامل التراب الوطني وكذا في المهجر.

أما بعد؛

إن التنويع الاقتصادي للجزائر، يعتبر تحديا استراتيجيا يجتمع حوله كل المتدخلين، من إدارة، متعاملين اقتصاديين، جامعيين وباحثين، من أجل التخلص من الريع البترولي، الذي رسخ في الذهنيات وكبح لفترة طويلة المبادرات الخلاقة المتنوعة والمتعددة للمتعامل الجزائري بصفة عامة، وللشباب بصفة خاصة.

إن العمل على وضع أسس جديدة وصحيحة لاقتصاد مزدهر يمر حتما عبر التشاور مع كل الفاعلين، من أجل وضع تصور ميداني يسمح ببلورة خارطة الطريق وسلسلة عملياتية، تساهم على المدى القصير في تحرير المبادرات الخلاقة للقيمة المضافة؛ وعليه، فقد بادرت وزارة التجارة، في إطار خطة عمل الحكومة، تطبيقا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، في التشاور مع ممثلي مختلف الشعب، من أجل الحماية الفعالة لآلة الإنتاج، وكذا استبدال الواردات بالمنتوج الوطني في هذا المجال، نستشهد بمثال التوجه نحو استغلال الأراضي الفلاحية لإنتاج المواد الأولية المستعملة في الحصول على مادة الزيت النباتي، وكذا السكر الأبيض. بالإضافة إلى ذلك، يجدر التنويه إلى أنه خلال السنتين الأخيرتين فاقت قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني ما تم تصديره من المحروقات، ما يبرهن على القدرات الكبيرة التي يمكن استغلالها من أجل الاستثمار في الصناعة التحويلية للفائض من الإنتاج الوطني، فقد قدرت قيمة الإنتاج الفلاحي سنة 2020، بالرغم من الجائحة، بحوالي 25 مليار دولار أمريكي، مقابل 23 مليار دولار أمريكي، خلال الموسم الفلاحي السابق. زد على ذلك، وعلى سبيل المثال، فقد بلغت قيمة الصادرات الجزائرية من تمور سنة 2019، حوالي 64 مليون دولار أمريكي، بنسبة نمو قاربت 50٪، مقارنة مع سنة 2016، أين بلغت القيمة حوالي 34 مليون دولار أمريكي، وحسب المعطيات المتوفرة بالنسبة لسنة 2020، فقد قدر هذا بأكثر من 70 مليون دولار أمريكي، وبالتالي فإن المنحى في تصاعد لافت بالرغم من جائحة كورونا، حيث بلغت قيمة الصادرات ـ كما أشرت سالفا ـ إلى ما يفوق 70 مليون دولار أمريكي بالنسبة للتمور، وحوالي 70 مليار دينار تقريبا بالنسبة لما يسمى بـ (TROC)، يعني التجارة الحدودية مع إخواننا في مالي والنيجر، هذا فقط للتمور.

أما فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات، فقد بادرنا، بالتشاور مع الوزارات والهيئات المعنية، بالتدخل لتذليل العقبات التي يواجهها المتعاملون الاقتصاديون في الولوج إلى الأسواق الخارجية، تماشيا مع إعادة فتح المعابر الحدودية البرية للجزائر: تمنراست، أدرار، تندوف، وإن شاء الله، عن قريب، الدبداب وطالب العربي، إليزي أو جانت حاليا ووادي سوف.

في هذا السياق، نبارك استحداث هيئة على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، تتكفل حصريا بتفعيل وتنشيط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية عبر مختلف دول العالم، كما أنشأنا ـ وقد تم تمريره البارحة أمام مجلس الوزراء ـ البطاقية الوطنية للمنتوج الوطني، التي ستوضع في متناول جميع المتعاملين الاقتصاديين، بما فيهم سفراؤنا، وسنحصر كل منتجاتنا، وصلنا لحد الآن إلى 25 ألف منتوج جزائري، وبالتالي، سنمكن، سنشهر، سنسوق هذه المنتجات، محليا ودوليا.

كما أن العمل متواصل لبلورة الصيغة المحيّنة النهائية للاستراتيجية الوطنية للتصدير (SNE)، خارج المحروقات، التي تعتمد على تشخيص شارك فيه كل الفاعلين، والتي حددت عدة قطاعات ذات أولوية، من بينها قطاع الفلاحة

والصناعة الغذائية، التي تزخر بقدرات هائلة تلبي الطلب الوطني، وبإمكانها الولوج إلى الأسواق العالمية بسهولة بالنظر إلى جودتها، وقد أكملنا هذه الاستراتيجية ـ الحمد لله ـ على مستوى وزارة التجارة؛ الآن قمنا بتقديمها إلى السيد الوزير الأول، وإن شاء الله، بعدما تقوم الحكومة بدراستها سيعلن عنها رسميا في حفل، والتي ستكون قاطرتنا للولوج إلى التجارة الخارجية إن شاء الله.

إذن، الاقتصاد الجزائري يتوجه حاليا نحو الانفتاح على الأسواق الخارجية للانخراط في سلاسل القيم الجهوية والعالمية، خاصة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي تمنح فرصا حقيقية للمتعاملين الجزائريين، للتواجد وبقوة في أسواق إفريقيا الغربية، كخطوة أولى، وباقي القارة على المدى المتوسط والطويل، إن شاء الله، وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد نور الدين بالأطرش، إن كان يريد التعقيب على جواب السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الوزير،

سؤالي تزامن والظروف الحالية التي تعيشها الجزائر، ونحن مقبلون ـ كما يعلم الجميع ـ على شهر رمضان، في جزائر الثورة، في جزائر الاستقلال، في جزائر الحراك المبارك الأصيل، في جزائر العهد الجديد، وفي جزائر الجمهورية الجديدة، وفي وطن يعادل قارة، وفي وطن فيه الأرض سخية، بات حلم الجزائري بقطرة زيت أو حليب، ربما تغدو مستحيلة! أما لحم الدجاج ـ وأنا قلت والظروف التي تعيشها الجزائر ـ غدا ذكرى فيما قيل.

سيدي الوزير،

كنت دائما أتساءل: كيف بعد 59 سنة من الاستقلال، كل الموارد التي تملكها الجزائر، وكل السواعد التي تملكها الجزائر ومازلنا نشاهد تلك الطوابير المخزية، التي لا تليق بمقام الجزائر ولا تليق بمقام الجزائريين؟!

شاهدنا تلك الصرامة التي بدأت بها، سيدي الوزير، وثمنّاها، وأعلم علم اليقين بأن إرادتك وحدها سوف لن تكون كافية، فكان لابد من تظافر الجهود من أجل محاصرة كل العراقيل التي أعاقت تلك القرارات الصارمة، التي كنتم تسعون من أجلها.

سيدي الوزير،

سؤالي، تضمن فكرة وأردت أن تتبنوها، نحن نملك السواعد ونملك ما لا تملكه الدول التي فاقتنا في التكنولوجيا والخبرة، نملك الأرض والماء، فلماذا لا تكون هناك شراكة «رابح ـ رابح» فنقضي على ما سمي بأزمة الحليب وأزمة الحبوب وأزمة اللحم؟

أما اللحم الأحمر ـ سيدي الوزير ـ فبات أمرا مستحيلا وخارجا عن حسابات الجزائري في تفكيره ونحن مقبلون على شهر رمضان.

إذن، سيدي الوزير، أقول بأن الجزائر مقبلة على شهر فضيل، وربما أمامكم تحد كبير وأكبر، من أجل ـ ربما ـ وضع رزنامة للقضاء على تلك الطوابير التي نشاهدها يوميا ولا تليق بمقام الجزائري ولا تليق بمقام الإنجازات التي أنجزتها الجزائر فيما مضى.

إذن، السيد الوزير، قلت بأن هناك عراقيل قد لا تجعلنا نمضي قدما، ولكن إذا لم تنفذ تلك القرارات الصارمة سوف لن نمضي ـ كما قلت ـ قدما. أمر آخر، سيدي الوزير، شاهدنا التجار مؤخرا والمحلات التجارية التي أصبحت مصدر رزق للمواطن البسيط، الضعيف، تزامنا مع مرض كورونا مؤخرا وربما من أجل إجراءات وقائية إلى غير ذلك، بادرت الحكومة بإجراءات ردعية، لكنها لم تتناسب والظروف التي يعيشها المواطن الجزائري، فأغلقت بعض المحلات، في حين كان الأجدى هو اتخاذ إجراءات مناسبة في ذلك الوقت، غير تلك التي تم غلق المحلات بها، مثلا: كان يمكن أن يكون هناك إنذارات أولى وثانية وثالثة، دون اللجوء إلى الغلق المباشر، لأنها مصدر عيش ورزق للمواطنين البسطاء، وقد تم تعليقها؛ بالتالي، سيدي الوزير، أتمنى أن تتخذ إجراء مناسبا في هذا الأمر، وأتمنى لكم واسع النظر، وشكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ السيد الوزير تفضل إن كنت تريد التعقيب.

السيد وزير التجارة: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر السيد العضو على الملاحظات، أكيد، نحن

مقبلون على الشهر الفضيل، والسيد العضو يعرف جيدا بأن استراتيجية الإصلاح والتغيير لا تتم في سنة، الاستراتيجية على الأقل تبنى لمدة 5 سنوات، إن لم أقل لمدة 10 أو 15 سنة، لا يمكن تغيير واقع تم إفساده لسنوات، بين عشية وضحاها، لا يمكن تحميل الحكومة الحالية تبعات سوء التسيير لسنوات في إدارة السوق الجزائرية.

كلكم تعرفون المشكل في الجزائر ألا هو الدعم وهو الذي يولد كل هذه الأشياء، الدعم غير المباشر وليس الدعم المباشر، والعكس، نحن نتمنى أن يتحول هذا الدعم غير المباشر إلى دعم مباشر للأخوات والإخوة الفقراء والمساكين.

الكميات التي تضخها الجزائر من بودرة الحليب والزيت، هي كميات تقدر بآلاف الأطنان، واستهلاكنا من مادة الزيت يقدر بـ 48 ألف طن في كل شهر، أنتجنا في شهر جانفي 51 ألف طن وفي شهر فيفري 53 ألف طن، الإشكال ليس في الوفرة، بل في المضاربة، هؤلاء الناس الذين يقاومون التغيير، هل أنت متصور أن العصابة وهؤلاء المحتكرين والمضاربين سوف يتركون وزارة التجارة أو وزارة أخرى، تقوم بالإصلاح هكذا !؟ هذه هي مقاومة التغيير، و التي نعيشها يوميا. وعليه، فإننا نبذل مجهودا لتوفير كل هذه الأشياء، من ناحية الكم. أنا أقول لك، أنت كعضو، يمكن لك أن تذهب إلى مصانع الزيت الستة الموجودة وسوف ترى الآلاف، نملك احتياطي المادة الأولية لصناعة الزيت ويقدر بـ 94 ألف طن، أي ما هو موجود من احتياطي المادة الأولية وما هو منتوج يفوق احتياجاتنا إلى غاية شهر جوان، الإشكال المطروح، وأنت تعرف جيدا أن أحد المتعاملين والذي لم يطلب الدعم، أصبح ولأول مرة يطلب الدعم ويعتمد الفوترة؛ بالتالي أجبر الناس على الفاتورة؛ فقوبلت برفض التجار، وأنت تعرف مشكلة الفاتورة منذ 1996 والتي لم تستطع الحكومة إيجاد حل لها وإدخالها وإلزام الجميع بها؛ وبالتالي وقع هذا العزوف، وأكيد يوجد على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي وعلى مستوى القنوات الخاصة من أجج هذا الوضع، لأن لهم أجندات غير الأجندة الوطنية؛ وأطمئنك بأن مادة الزيت متوفرة بكميات هائلة، وأطمئنك بأن حكومتك ووزارتك قائمة بدورها على أحسن ما يرام، وأطمئنك بأن هناك فرقا يومية من موظفي وزارة التجارة ومن أمن ودرك تتدخل، وأنتم ترون صورا يومية كثيرة وبالتالي فالمشكل ليس في الوفرة، بل في وجود مقاومة ضد التغيير وفوق كل هذا وذاك يُطالب الناس بتغيير استراتيجية مدتها 5 سنوات في خلال يوم واحد!

أيضا، لابد من القول بكل صراحة، إن سلوكات المواطن الجزائري، بمجرد سماعه الإشاعة يغير على الفور من سلوكه الاستهلاكي! ونحن نرى الناس الآن يشترون مقدار 4 أو 5 إلى 10 دلاء من الزيت، أكيد مقدار ما كان يستهلك خلال شهر يستهلك الآن في يوم واحد، وعملية إعادة تعبئة مخازن الدكاكين تتطلب وقتا، لذلك طلبنا من المواطن أن يثق في حكومته، ويترك لنا الأمر للتكفل به، وقد قلتها لك وأعيدها، لو يكون هناك احتياج ونقص في كميات الزيت، فإن الوزارة على استعداد من أجل استيراد 10 بواخر وليس باخرة واحدة فقط! قرار السيد الرئيس واضح بشأن المواطن ألا يحتاج إلى شيء، ونحن نعمل لأجل المواطن وخدم له ولتلبية احتياجاته، لذلك فلو نأتي بالزيت حاليا، فإننا سنكسر المصانع الستة الموجودة، لأن لهم إمكانيات ومخزونا خارقا، نحن الآن نتدارك هذا الخلل ونتابعه يوميا وقائمون عليه يوميا، ليلا ونهارا، وسنعالج هذه المشكلة، إن شاء الله، وكما قلت لك، عندما نخرج من الدعم غير المباشر حينئذ سنقضي على التذبذبات والاحتكار والمضاربة والسرقة؛ وبالتالي الدعم المباشر، في انتظار الوصول إلى ذلك وزارة التجارة وبالتعاون مع القطاعات الوزارية الأخرى تقف على الأمر يوميا، مثلما حدث في مشكل السميد، فهل كان مشكل السميد فعلا في السنة الماضية؟ لا لم يكن أبدا، ومن اختلقوا هذه الأزمة هم أنفسهم من اختلقوا أزمة الزيت! ويجب على المواطن أن يعرف أن خلال شهر رمضان لسنة 2020، لم ينقص شيء في السوق وبأسعار جد معقولة في كل المواد، لذلك أتصور بأن وزارة التجارة، بالتعاون مع زملائنا الوزراء الآخرين، نحن قائمون يوميا بهذا الدور.

فيما يتعلق بالمحلات، سأقول لك بأن هناك مبدأ «حفظ النفس يسبق حفظ المال» القرارات السيادية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية، الدولة الجزائرية، كانت هي السبب الذي كبح ارتفاع نسبة انتشار «الكوفيد»، هذا مقارنة مع البلدان الأخرى، الله غالب، كان لزاما علينا فعل هذا، ووجب علينا اتخاذ هكذا قرارات، من أجل ما تتطلبه المصلحة العامة، وأنا أستسمح الإخوة التجار ـ الله غالب ـ

فذلك لمصلحتهم، صحيح أنهم خسروا ماليا لكن حافظوا على أنفسهم، فعندما تقارن إحصاء الإصابات في الجزائر، 100 إصابة، بآلاف الإصابات في دول أخرى، تعرف أن تلك القرارات هي سبب نجاتنا في الوقت الحالي، رغم ذلك، كان هناك تعويض من طرف الحكومة، فقد عوضنا لعشرات الآلاف من التجار، سواء مبلغ 10 آلاف دينار جزائري أو 30 ألف دينار جزائري، وإذا أردت الاطلاع على الأعداد، فتفضل عندنا على مستوى وزارة التجارة وسنقدم لك القوائم؛ كذلك على مستوى وزارة السياحة، فقد عوضنا عشرات الآلاف من التجار، ولا يخفى عليك بأننا حاولنا قدر المستطاع..

الآن، الإجراء المتخذ ـ إذا سمح السيد الرئيس ـ من طرف الحكومة، خلال شهر رمضان، ولأول مرة سيكون هناك (Soldes) والبيع بالتخفيض، وهذا شكل من أشكال تقريب التاجر من المستهلك ونعطي إمكانية للتاجر حتى يرفع نسبة البيع، من أجل أن يعوض، على الأقل، عمّا فاته السنة الماضية، وفي نفس الوقت بطريقة (Soldes) وبطريقة المعارض، سنقضي ـ بحول الله ـ على المضاربة.

تكلمت عن اللحوم، أنا أقول لك: سيكون لأول مرة في هذه السنة اللحم العادي التقليدي، ووزارة الفلاحة أعطت رخصا لاستيراد الأبقار، سواء للتسمين أو للذبح بالآلاف، إن شاء الله، خلال شهر رمضان سنجلب اللحوم لتمنراست وأدرار، وهذا لأول مرة، بالآلاف، الآن في أدرار هناك ما يقارب الألف، مجهزة للذبح، وستنقل إلى الأسواق في الشمال، ولأول مرة كذلك، وبعد منح تعليمة من طرف السيد الرئيس، سيتم السماح باستيراد (Les Souvides) وليس اللحم المجمد، وفي هذا الوقت الذي نحن نتكلم فيه هناك لجنة تعمل، من وزارة التجارة ووزارة الفلاحة وإخواننا الجمارك، وإن شاء الله اليوم سوف تمنح الرخص، واتخذنا قرارا استثنائيا لهؤلاء الناس الذين سيُمنحون هذه الرخص، بأن يعفوا من شهادة الامتثال الصادرة في القانون الجديد، ولن تطبق عليهم، وتسلم هذه الشهادة لهم فوريا، من أجل تمكينهم من مباشرة عملهم، وكما ترى، هناك ـ إذن ـ إجراءات تتخذ على مستوى الحكومة نحاول من خلالها قدر الإمكان إرضاء المواطن، نطلب فقط من المواطن ألا يغير من سلوكه الاستهلاكي، بل يقوم بترشيده، وأن يضع ثقته فينا، وكما كان شهر رمضان 2020 على أحسن ما يرام، سيكون شهر رمضان 2021 أحسن بكثير من خلال فتح عملية (Soldes)، ونتمنى أن يكون أحسن شهر رمضان منذ عشرات السنوات إن شاء الله؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات الهامة، وبصفة خاصة عندما نضع النقاط على الحروف خلال هذه المرحلة التي تعيشها البلاد؛ والآن نمر مباشرة إلى قطاع الطاقات المتجددة، والكلمة للسيد عبد القادر جديع، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم، المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، سيدي الوزير، أن أرفع إلى سيادتكم السؤال الشفوي التالي نصه:

لا يخفى على أحد اليوم، ما للطاقات المتجددة من أهمية في حياة الإنسان على أكثر من صعيد، وهذا لما تتسم به من ميزات فريدة من نوعها، فهي فضلا عن كونها مصدرا ثابتا للطاقة، تساهم في كبح التحول المناخي الذي بات يشكل خطرا محدقا بالتوازنات البيئية لكوكبنا، ناهيك عن كونها محركا موثوقا فيه لدفع عجلة تنمية الدول بسبب تكلفتها المنخفضة، مقارنة بالطاقات الأخرى التقليدية.

ولما كان الأمر كذلك، فلا غرابة إذن أن تسعى الأمم إلى العمل من أجل التحكم الأمثل في هاته الطاقات، من خلال تخصيص مجهودات جبارة، سواء في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أو من خلال رصد الإمكانيات المالية، حتى أن التنافس في هذا المجال قد أصبح على أشدّه بين أرقى الاقتصاديات المتطورة، ومؤشرا من مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وبلدنا بما حباه الله تعالى من موارد ومقدرات طبيعية هائلة، لحري به أن يلتحق بركب الأمم في هذا المجال، من خلال الاستغلال الأنسب والراشد للطاقات المتجددة واستدراك ما فاته، ونخص بالذكر هنا الطاقة الشمسية، حيث تزخر

بلادنا بأكبر حقل للطاقة الشمسية بالصحراء في حوض البحر الأبيض المتوسط وبساعات إشراق جد مرتفعة، مما يؤهلها لأن تكون رافدا من روافد السياسة الطاقوية الجديدة والتحول الطاقوي، في النموذج الاقتصادي الجديد.

كما لا يفوتنا التذكير بهذا الصدد بالأشواط الكبيرة التي قطعتها دول الجوار في مجال ترقية الطاقات المتجددة.

وعليه، يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال الشفوي التالي:

ـ ما هي أسباب تخلي الدولة عن مشروع الطاقة الشمسية والمسمى بـ «ديزيرتيك» والذي كان من المزمع تجسيده بناء على شراكة جزائرية ـ ألمانية؟ علما أن المشروع كان سيخلق تنمية حقيقية في مناطق الجنوب وأشير، لاسيما إلى كل من ولايات: تقرت، الوادي، غرداية.

نلتمس منكم ـ معالي الوزير ـ جوابا وافيا حول مضمون هذا السؤال، علما أنه قد أثار نقاشا واسعا لدى الرأي العام الوطني، عقب تصريح عضو بالحكومة تناقلته وسائل الإعلام مؤخرا، مفاده تخلي الدولة عن المشروع لعدم نجاعته، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة للسيد وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أقف أمامكم اليوم من أجل إفادتكم ببعض عناصر الرد، على السؤال المطروح فيما يخص «ديزيرتيك».

في الواقع تعود فكرة «ديزيرتيك» تقريبا إلى 10 سنوات، الجزائر آنذاك أبرمت اتفاقا مع ألمانيا لكي تدرس ما هي الإمكانيات للطاقات المتجددة في الصحراء الجزائرية، «ديزيرتيك» هو مكتب دراسي من ألمانيا، والمشروع الأول المقترح يبيّن أن الصحراء ككل (2 مليون كلم^2)، 250 كلم^2، منها تكفي لاستفادة المعمورة ككل بالطاقة الكهربائية.

نفس الشيء، 100 كلم^2، تكفي أوروبا. وفي نفس السياق 10 كلم^2 تكفي الجزائر، يعني الصحراء ككل نسبة 3٪ منها تكفي لتزويد المعمورة ككل بالطاقة الكهربائية؛ هذا في 2010.

منذ 2010 إلى 2020، بقينا في مفاوضات مع «ديزيرتيك»، لكن الأمور تغيرت، فلماذا تغيرت؟ لأن «ديزيرتيك» يطلب تقريبا 450 مليار دولار من أجل هذا المشروع، والبنوك لم تكن مستعدة لتساهم في هذا المشروع، فحتى توصل الكهرباء من الصحراء حتى ألمانيا لابد من مبلغ 450 مليار دولار، يعني أن منهجية «ديزيرتيك» تغيرت وأصبحت الآن مكتبا، كالمكاتب الأخرى، لتشرع في ميدان الطاقات المتجددة.

وهذا يعطيني فرصة كي أتكلم بصفة كاملة عما يجري في الجزائر.

وقد تفضل السيد رئيس الجمهورية بإنشاء وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، وبودنا أن نخرج تدريجيا من تبعية المحروقات، ما يعني أننا لا نستطيع الاستمرار على هذه الوتيرة.

أعطيكم بعض الأرقام:

سيدي الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الأعضاء،

نحن نستهلك تقريبا 60 مليون طن من البترول في العام، تصور أنه في كل أسبوع 800 مليون م^3 من الغاز، ولا نستطيع الاستمرار في هذه الطريقة، بمعنى أن إمكانيات الجزائر، فيما يخص الغاز والبترول محدودة، كل الإحصائيات تقول إنه في آفاق 2035 لو نواصل على هذا المنوال فإنه لن يتبقى شيء، بعبارة أخرى نملك نافذة 10 سنوات، حتى نخرج تدريجيا من التبعية للمحروقات، وبرنامج الوزارة ككل فيه 3 محاور.

ـ المحور الأول هو اقتصاد الطاقة: كلنا نعرف بأن النموذج الطاقوي في الجزائر نسبة 80٪ هي تلبية حاجيات المواطن وليست من أجل خلق الثروة، وهي: 40٪ تخص النقل، 40٪ تخص الساكنة، 20٪ تخص الصناعة والزراعة، بمعنى أنه يجب أن تتغير الأمور؛ ومن أجل هذا بدأنا في المساهمة في نضج المجتمع، وقد تكلمت مع 20 وزيرا عن الانتقال الطاقوي، وقلت لكل واحد منهم بأن الانتقال الطاقوي

هي مهمة وطنية وليست مهمة قطاع وكلنا معنيون بالأمر. في هذا الإطار، تكلمت مع وزير السكن، السيد كمال ناصري، ومع وزير الصناعة، ووزير النقل، ونحن الآن بصدد اتباع برنامج الاستعمال العقلاني للطاقة وذلك بتغيير، على سبيل المثال، البنزين والديزل بـ (GPL) وما يسمى «سيرغاز» وفي 2021 سوف نشرع في تزويد 200 ألف سيارة بـ «سيرغاز».

في نفس السياق، بدأنا البرنامج مع وزارة السكن على النموذج الجديد للبنايات، بمعنى أن عنصر الطاقة يكون ضمن دفتر الشروط، أو ما يسمى بالتشخيص الطاقوي، فمن يريد البناء الآن يطبق نموذج العنصر الطاقوي، على سبيل المثال: شقة بمساحة 100 م^2 يستهلك سنويا 2 طن من البترول، لا يمكن الاستمرار هكذا، في البلدان الأجنبية على الأكثر 500 كيلولتر من البترول، إذن هذا هو المحور الأول، اقتصاد الطاقة.

ـ المحور الثاني: إنشاء مشروع «مارشال» للطاقات المتجددة بمساعدة ألمانيا، في شهر جوان بمشيئة الله، سنطبق مشروع 1000 ميغاواط، ونضع تدريجيا 1000 ميغاواط في كل عام على الأقل، لأنه بهذه الوتيرة ـ وكما قلت لو تتذكرون ـ فإن استهلاك 800 مليون م^3 في الأسبوع، في آفاق 2025 سيصبح 1 مليار م^3، لا نملك إمكانيات! وللتوضيح، 1 مليار م^3 ما يعادل 350 مليون دولار تتبخر كل أسبوع! فكان لزاما علينا أن يكون هناك ترشيد في استعمال الطاقة. في هذا الميدان، استقبلت السيدة سفيرة ألمانيا تقريبا منذ شهر، وتكلمنا عن الانتقال الطاقوي، وما تستطيع ألمانيا فعله من أجل دعمنا لتجسيد هذه السياسة للخروج تدريجيا من التبعية للمحروقات، ونُبقي شيئا ما من الغاز للجيل الصاعد آفاق 2030، السيدة السفيرة، استقبلت من طرف السيد رئيس الجمهورية، وبعدها صرحت بأنها تضع اليد في اليد مع الجزائر، من أجل خلق مشروع في ميدان الطاقات المتجددة، وسيساعدوننا بمادة جديدة تسمى الهيدروجين الأخضر، وهو ما سيعوض الغاز الطبيعي آفاق الألفين فما فوق، ما معناه أن مادة الهيدروجين هذه التي تنتج عن تفكيك ذرات الماء (H_2O)، يمكن استعمالها كوقود، وفي صناعة البطاريات، كما يمكن إرسال الهيدروجين إلى إسبانيا من خلال أنابيب الغاز، ومن خلال هذا المشروع طموحنا أن تكون الجزائر رائدة على المستوى الإفريقي، وفي هذا الميدان نبذل كل ما في وسعنا من أجل تجسيده على أرض الواقع.

ـ المحور الثالث، ما هو الانتقال الطاقوي؟ مشروع الانتقال الطاقوي آفاق 2030، ما هو النموذج الذي هو قيد الدراسة؟

بحسب ذهنياتنا القديمة نحن نتكلم فقط عن البترول والغاز، ومن هنا فصاعدا سندخل مواضيع أخرى؛ طاقة حرارة الأرض، هذه أولا، الطاقة المستمدة من الخشب مثل الدول الأجنبية كالحطب، الطاقة المستمدة من المياه، الوقود الحيوي للنموذج الطاقوي الذي سنعتمده، كل هذا من أجل رفع رصيد الجيل القادم آفاق 2030، ولتتذكروا فإن الهيدروجين ـ إن شاء الله ـ هو الذي سيعوض الغاز الطبيعي.

بارك الله فيكم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: بارك الله فيك السيد الوزير؛ الكلمة للسيد عبد القادر جديع من أجل التعقيب، تفضل، دائما في حدود محور سؤالك.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي الرئيس.

معالي الوزير،

جوابك غير كاف، بكل صراحة، دول الجوار فقراء لا يملكون لا غازا ولا بترولا ويستخدمون الطاقة الشمسية، إذهب لترى الجنوب التونسي، لترى الطاقة الشمسية مع الشركة الألمانية، إذهب إلى المغرب نفس الشيء وبقينا نحن متخلفين! هناك مشاريع خصصت لهذا، الأول ما بين ولايتي تقرت والوادي، والثاني بين ولاية ورقلة وولاية غرداية، ذهبت في مهب الريح! إلى متى سيبقى وضعنا هكذا؟! أنا أرى أننا لن نستغني عن البترول والغاز !! بل نحن لصيقون بهما ونقوم بامتصاصهما. الطاقة المتجددة، من المعروف أن الجنوب الجزائري به أكبر إشراقة للشمس، عندما نقوم بالتأجيل المتكرر لهاته المشاريع، منذ 2010 إلى غاية 2018 أو 2019، ليأتي الوزير السابق ويصرح بأن هذا المشروع قد توقف، الذي كان يسير بوتيرة جيدة، وبرمجت بصدده عدة زيارات إلى ولاياتنا والمناطق الجنوبية، لكن لم يسجل تقدما، إذن، أنا أرى أننا لصيقون فقط بالبترول والغاز.

وسؤالنا الآن، هل سيجسد هذا المشروع أم نقول له إلى اللقاء؟ هذا ما نريد الاستفسار عنه، لأننا نطلب إنجاز مشروع الطاقة هذا في المنطقة، بين ولاية الوادي وولاية تقرت، لتكون تنمية اقتصادية ومناصب العمل، إضافة إلى ذلك ولاية غرداية، لديها مشروعان مع «ديزيرتيك» واحد ما بين غرداية وورقلة والثاني بين الوادي وتقرت، وبه نخلق مناصب شغل لأبنائنا، لأننا نمتص من الصحراء لكن لا نعمل من أجلها أي شيء! إننا نضخ منها وفقط، مُنحْنا مشروعين، لكن حُسدْنا عليهما! وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة للسيد الوزير، إن كان له الرد على التعليق، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة: بارك الله فيك، شكرا سيدي الرئيس.

في الواقع، كان كلامنا في مشروعين مختلفين، فأنت تكلمت عن مشروع «ديزيرتيك» لسنة 2010، 2011، لكن الآن جاءت وزارة جديدة ببرنامج جديد، رئيس جديد ومنهجية جديدة، بمعنى أننا لا نطلق وعودا لا نستطيع الوفاء بها، ولما تكلمت عن 1000 ميغاواط فأنا أحاسب بشأنها، بمعنى يخرج المشروع في جوان ومقرر أن تصدر المناقصة في جوان. تكلمنا عن بعض الولايات وعلى سبيل المثال منذ 15 يوما قمنا بزيارة: ورقلة، غرداية، الأغواط، والتي سيكون بها 100 ميغاواط لكل واحدة، ونحن بدأنا بالحالة الأولى وهي 1000 ميغاواط، وإن شاء الله، في شهر ديسمبر أول كيلوواط سيستخرج من الشمس، هذا أولا.

في آفاق 2021 وليس 2030، سنزيد على الأقل 1000 ميغاواط، بينما الآن نحن بصدد تكوين النموذج الذي به سنخرج آفاق 2030 من غيبوبة الطاقات الكامنة.

وعليه، يجب الانطلاق تدريجيا، لأن الأمر ليس بالسهل، والذهنيات القديمة كانت تعتمد أساسا على البترول والغاز، لذا يجب علينا أن نوسع الحل، نملك 286 منبع مياه لحرارة الأرض، وقد تكلمت مع وزير السياحة وطلبت منه أن يطلعني على خريطة ما نملكه في بلادنا، من منابع مياه تحوي حرارة الأرض وكذا قوة تدفق هذه المنابع، ربما نخلق في هذه المواقع مستقبلا مشاريع صناعية أو فلاحية أو مناطق سكنية، ولهذا على كل وال أن يكون مطلعا على كل ما هو موجود في ولايته وهو بدوره يطلعنا عليه؛ ولنغير الذهنيات القديمة التي تعتمد فقط على البترول والغاز فتلك المرحلة انتهت! يجب أن يكون في الصورة ويكون مطلعا على كل ما هو موجود، كذلك الحال بالنسبة لمدير الطاقة بالولاية وليس فقط مديرا لمصالح سونالغاز أو مدير قسيمات الوقود، بل يجب أن يبحث مع مدير السكن إمكانية تقليص استعمال الطاقة، نحن الآن بصدد إنجاز مشروع سخان للماء عن طريق الكهرباء، وسنخرج أول نموذج، وستكون فيه مناقصة، وذلك عن طريق شركات لتجسيده، وسيستعمل هذا النموذج في كل شقة مستقبلا، آفاق 2021، وكل من يبني يجب أن يعتمد، أولا، سخانا بالطاقة الشمسية، لابد أن يكون هناك فحص لكمية الطاقة المستهلكة وهذا ما يتطلب خلق مقاولات صغيرة مكونة من مهندس ومهندس معماري.. إلخ، يقومون بتجديد نظام الطاقة بالنسبة للبنايات القديمة، ويكون ذلك تدريجيا حتى تخضع المشاريع إلى 100 كيلوواط في المتر المربع سنويا، نحن الآن في حدود 300 كيلوواط، هذا تبذير كبير! يجب أن يكون هناك نضج، وسيأتي وقت سوف نتكلم ربما عن سياسة الأسعار، التي يجب أن تدعم الطبقات التي ليس لها مستوى، لأننا حاليا ندعم الجميع على حد سواء، فمثلا الآن الذي يملك سيارة رباعية الدفع يستهلك 25 لترا في 100 كلم والذي لا يملك شيئا، يستويان في الدعم، وهذا غير عادل! يمكن أن نشرع مستقبلا فيما يسمى ببطاقة الوقود، أي أن تعطيك الدولة 1 طن من الوقود في السنة وإذا كان استهلاكك أكثر فسوف تشتري من محطات الوقود، بسعر 80 دينارا! ومن يملك سيارة «ماروتي» فإن الكمية كافية له، ومن لا يملك شيئا، ماذا يحتاج؟ المواطن البسيط يحتاج إلى وسيلة نقل، لا أن يملك سيارة فاخرة أو كذا وإنما يحتاج إلى حافلة، أو ميترو.. هذه هي الحقيقة، إذن يجب أن نمنح قدرا محترما من الطاقة لكل واحد، فمن يملك الإمكانيات عليه أن يدفع، مثلا الذي يملك مسبحا ويريد تسخينه، لا يدفع 5 دنانير فقط للكيلوواط، بل يجب أن يكون المبلغ 50 دينارا للكيلوواط، هذا راجع له، من يملك مالا فليدفع ! ما ترونه، 35 دينارا هي 5 م^3 من المياه، سوف يأتي يوم ونفتقد وفرة المياه، فنحن متخوفون من قلتها؛ وبالتالي لايمكن أن نكمل هكذا.

كل هذه، سيدي الرئيس، هي سياسة استراتيجية شاملة والتي سوف تجعلنا واعين، وبالتالي ستكون هناك عدالة اجتماعية حقيقية، وليس كما هي عليه حاليا، (80٪) من الدعم يستفيد منه أناس لا يستحقونه إطلاقا! وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير.

بودي، أن أدلي بتعليق حول هذا القطاع، الذي نشأ لأول مرة في إطار الحكومة الجديدة، وهو قطاع متعلق بالحاضر والمستقبل. وعليه، فعند الكلام عن الغاز والبترول فإنه بحلول عام 2035 لن يكونا متوفرين؛ وبالتالي يجب علينا التفكير في ذلك منذ الآن، وهذه هي الحكمة من إنشاء هذا القطاع. من جهة أخرى، هذا قطاع حديث وغير معروف لذا يجب إبرازه من الناحية الإعلامية؛ وقد اطلعت فيه اليوم على أشياء لم أعرفها قبلا، وسنحاول إبراز أهمية هذا القطاع في الحاضر وفي المستقبل، ويمكن أن نخصص ـ حسب الوقت والظروف ـ يوما برلمانيا حول هذا الموضوع، لذا حضروا أنفسكم، مع الخبراء وأعضاء المجلس من أجل مناقشة كل هذه المواضيع، وحتى تتضح الصورة أكثر حول عملنا خلال السنة أو على مدى 5 سنوات وحتى على مدى 20 سنة، إن شاء الله، وسوف يبرز هذا القطاع من خلال مهامه وخاصة خلال هذه المرحلة.

مرة أخرى، شكرا للسيد الوزير، نمر الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والنقل؛ والكلمة للسيد الغالي مومن، فليتفضل مشكورا.

السيد الغالي مومن: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسولنا الكريم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

تحية طيبة ملؤها السلام والإخاء.

يشرفني، السيد الوزير، أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

ـ ما هو تفسيركم لتأخر شبكة الطرقات على مستوى ولاية تبسة، مقارنة بعدة ولايات أخرى من الوطن؟ وأخص بالذكر:

ـ الطريق المزدوج بئر العاتر ـ تبسة.

ـ طريق الشريعة ـ بئر العاتر.

ـ طريق تبسة ـ العوينات.

لنكون تقنيين أكثر، تقبلوا منا السيد الوزير، فائق التقدير والاحترام، ونتمنى لكم التوفيق إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الغالي مومن؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد الغالي مومن، على طرح انشغاله المتعلق بشبكة الطرق بولاية تبسة، وتحديدا الطرق المزدوجة: بئر العاتر ـ تبسة، الشريعة ـ بئر العاتر، تبسة ـ العوينات.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي: في إطار تطوير الطرق والمنشآت الفنية، استفادت ولاية تبسة من عدة مشاريع ضمن مختلف البرامج التنموية خلال السنوات الفارطة، بهدف زيادة استيعاب وتحسين مستوى الخدمة لعدة محاور رئيسية، تتمثل فيما يلي:

ـ إزدواجية الطريق الوطني رقم 10 على مسافة 20 كلم.

ـ إزدواجية الطريق الوطني رقم 16 على مسافة 23 كلم.

ـ طريق اجتنابي لمدينة تبسة، على مسافة 11.5 كلم مزدوجة في شطره الأول، أما الشطر الثاني على مسافة 6 كلم فهو في طور الإنجاز بنسبة تقدم بلغت حوالي 18٪.

ـ تدعيم وإعادة تهيئة الطريق الوطني رقم 16 على مسافة 95 كلم.

ـ تدعيم وإعادة تهيئة الطريق الوطني رقم 83 على مسافة 23 كلم.

ـ تدعيم وإعادة تهيئة الطريق الولائي رقم 1 على مسافة 26 كلم.

ـ تدعيم وإعادة تهيئة الطريق الولائي رقم 15 على مسافة 20 كلم.

ـ تدعيم وإعادة تهيئة الطريق الولائي رقم 149 على مسافة 10 كلم.

ـ تدعيم وإعادة تهيئة الطريق الولائي رقم 2 على مسافة 5 كلم.

وبخصوص إزدواجية الطرق، فقد تم إعداد دراسة تشمل كافة الطرق الوطنية بالولاية. وبناء عليه، تم اقتراح تسجيل المشاريع في جلسات تحكيم قوانين المالية للسنوات السابقة، وآخرها في قانون المالية لسنة 2020، وسيتم إعادة اقتراحها في البرامج المستقبلية، ومن هذه المشاريع:

ـ إنجاز الشطر الثاني من ازدواجية الطريق الوطني رقم 10 على مسافة 14 كلم، تبسة ـ الحمامات.

ـ إنجاز الشطر الثاني من ازدواجية الطريق الوطني رقم 16 على مسافة 6 كلم، تبسة ـ بئر العاتر.

ـ إنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 83 على مسافة 15 كلم، تبسة ـ الشريعة.

وتكون هذه المشاريع، إن شاء الله، حسب الإمكانيات المالية وستطرح أيضا في الاحتكام بالنسبة إلى قوانين المالية المقبلة إن شاء الله.

إضافة إلى ذلك، وإن كان القطاع يعطي أهمية لازدواجية الطرق لأجل إضفاء سيولة على الحركة المرورية، وضمان تنقل الأشخاص والبضائع في أحسن الظروف، في كنف السلامة والأمن المروريين، فإنه يولي كذلك أهمية بالغة لصيانة شبكة الطرق، قصد الرفع من مستوى خدمتها والحفاظ عليها، آملا أن تكونوا قد وجدتم فيما عرضناه عليكم إجابة وافية على انشغالكم، أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية والنقل، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد الغالي مومن، إن كان هناك تعقيب على رد السيد الوزير.

السيد الغالي مومن: شكرا للسيد الوزير على هذه الإجابة، لكن ولاية تبسة، سيدي الوزير، بها 3 معابر حدودية، معبر بتيتة، معبر بوشبكة ومعبر رأس العيون، من مدينة فركان إلى مدينة الونزة، من حدود ولاية وادي سوف إلى حدود ولاية سوق أهراس، 300 كلم؛ تبسة فيها ما يفوق 800 ألف نسمة، أنا ما يحز في نفسي هو: لماذا لم تأخذ تبسة نصيبها مثل الولايات الأخرى؟

لما نكون في بعض الولايات، على كل حال هذا وطننا جميعا، ونتمنى، إن شاء الله، الرفاه في كل شبر من هذا الوطن العزيز، لكن بهذه الطريقة، سيدي الوزير، نحن ننتج مناطق الظل، عندما لا يكون هناك توزيع عادل للثروة، «نفرّخ» وننتج مناطق الظل!

سيدي الوزير،

عندما خصصت بالذكر بعض الطرقات، مثلا بئر العاتر ـ الشريعة، منذ 10 سنوات وهو في تأخر وتأخير، وسالكو هذا الطريق كثيرون، سأقول لك، سيدي الوزير، كيف أحسست بنقاط الظل هذه الموجودة بتبسة؟ تواصلت مع فرق الدرك الوطني من أجل الاطلاع على نسب حوادث المرور، وجدت الأمر ينبئ بالخطر وهذا بسبب شبكة الطرقات المهترئة، لذلك، سيدي الوزير، أعد النظر جيدا في خارطة شبكة الطرقات في ولاية تبسة، نحن مقبلون على تطور فلاحي في المنطقة، وأعطيك مثالا: هناك استراتيجية جديدة للدولة، في الكهرباء الريفية، تُدرس من طرف وزير الفلاحة، يجب أن نواكب هذا التطور الفلاحي، حتى نمتص البطالة، وأعطي مثالا: طريق الرملية فيه 23 كلم، أنجز منه 6 كلم فقط ! وهناك مربون وفلاحون وموالون، لنحاول أن نكون مواكبين لهؤلاء، حتى على الأقل.. ولأنها منظومة متكاملة، والتطور الاقتصادي يتطلب منظومة متكاملة.

سيدي الوزير،

أنا شاكر لك اهتمامك ودقتك في إعطاء بعض التفاصيل المتعلقة بإنجاز الطرقات في ولاية تبسة، لكنها تبقى غير كافية، نتمنى ـ إن شاء الله ـ أن تعطى الاهتمام، مقارنة بولايات الوطن، ولا نطلب أكثر، وليكن في بالك، سيدي الوزير، أنه لما ذكرت لك أنها منطقة حدودية، وفيها 3 معابر حدودية، بالنظر إلى ما يقابلنا من الجهة الأخرى، الأجنبي لما يقدم على الدخول إلى تراب الولاية، فهو مقدم على الدخول إلى الجزائر، لذا يجب أن يحس بأن الجزائر دولة ذات إمكانيات، هذا ما يحز في نفسي، ونتمنى ـ إن شاء الله ـ التوفيق والرخاء لبلادنا إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الغالي مومن؛ الكلمة

للسيد الوزير إن كان له تعقيب.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: لدي تعقيب بسيط، السيد العضو أوافقك، وسنواصل إن شاء الله هذه البرامج طبعا والخطة كما قلت وطنية، سنرى الأولويات بالنسبة لكل مناطق الوطن، بالنسبة للاقتصاد الوطني، لأن الطريق وكل ما له علاقة بالنقل هو أيضا من العناصر التي تأتي بالتنمية حتما. أما بالنسبة لما ذكرته أيضا من هذا الجانب لحوادث المرور، هذه الأزمة التي نعيشها كجزائريين، هي مشكلة كبيرة للطرق، نعم، ولذلك ذكرت في جوابي أن اهتمام القطاع هو أيضا إعادة تأهيل العديد من الطرقات حتى نقضي على المناطق السوداء في جميع مناطق الوطن، لكن لا يمكن القول بأن كل هذه التحاليل من طرف الخبراء عن حوادث المرور تعود إلى الطرقات، فآخر تقرير صدر، وقد اطلعتم عليه جميعا، أوضح أن أكبر نسبة تعود إلى العامل البشري وهنا ومن هذه المنصة أدعو المواطن أو السائق الجزائري، مهما كانت صفته أن يعيد حساباته، إنها أرواح الجزائر، أرواح الجزائريين، أرواح العائلات الجزائرية؛ ومن هذه المنصة وعبر الجواب على سؤالكم الذي يخص ولاية تبسة، أتمنى من كل المواطنين الجزائريين أن يأخذوا حذرهم بالنسبة لهذا الموضوع، وأن القضية أصبحت قضية وطنية، قضية تمس الجميع، أتمنى أن نتغلب عليها جميعا، إن شاء الله، سنبقى على اتصال حول أعمال أخرى بالنسبة لولاية تبسة أو غيرها من الولايات، لأننا اليوم نملك شبكة طرقات كبيرة والحمد لله، ولابد أن تتوسع أكثر، اليوم شبكة الطرق تقدر بأكثر من 130 ألف كلم، يعني الحمد لله، أن أصبحت الجزائر تملك شبكة كهذه! لكن علينا أن نعمل جاهدين، حسب الإمكانيات ـ طبعا ـ وأنت متفهم الوضعية السائدة، حسب الإمكانيات المتوفرة في كل سنة، وسنقوم بواجبنا، إن شاء الله، معكم كأعضاء من أجل التحدي الذي ينتظرنا؛ شكرا للسيد العضو.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ والآن الكلمة للسيد محمد خليفة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد خليفة: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسيد الوزيران المحترمان،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد الوزير المحترم،

سؤالي فيما يخص قطاعكم: أولا، بالنسبة للطريق الوطني رقم 3، نظرا لحوادث المرور الكارثية التي يشهدها الطريق الوطني رقم 3 وكذلك الطريق الوطني رقم 46، خاصة الشطر الرابط بين ولاية بسكرة وولاية الوادي ومدى تأثير ذلك على النشاط الاقتصادي ونفس الشيء بالنسبة للشطر الرابط بين سيدي عيسى وبسكرة.

ـ فما هي وضعية مشاريعكم بالنسبة لهذين الطريقين وبالنسبة للطرق الوطنية الأخرى التي تربط ولاية بسكرة بالولايات المجاورة؟ وشكرا، بالتوفيق إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خليفة؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم.

السلام عليكم وعليكنّ جميعا مجددا.

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد محمد خليفة، على طرح انشغاله المتعلق بنسبة إنجاز مشروع ازدواجية الطريق الوطني رقم 3، بين ولايتي بسكرة والوادي.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يلي:

يعد الطريق الوطني رقم 3 من منفذ شمال ـ جنوب، بداية من ولاية سكيكدة مرورا بولاية قسنطينة، أم البواقي، بسكرة، الوادي، ورقلة، إليزي وتمنراست، وصولا إلى الحدود الجزائرية النيجيرية، على مسافة 2406 كلم.

يربط هذا الطريق ولاية بسكرة بولاية الوادي على امتداد 254.3 كلم، ويشهد كثافة مرورية تبلغ 13 ألف مركبة يومية، منها 40٪ تمثل الوزن الثقيل، لذا حظي باهتمام القطاع في مختلف البرامج.

في هذا الإطار، فقد تم الانتهاء من دراسة ازدواجيته على مسافة 127.3 كلم، بولاية بسكرة، وتم إنجاز ازدواجية مقطع منه على مسافة 79.3 كلم من حدود ولاية باتنة إلى ولاية

بسكرة، أما المقطع المتبقي على مسافة 48 كلم، من ولاية بسكرة إلى حدود ولاية الوادي، فقد تم تسجيل عملية إنجاز ازدواجيته على مسافة 20 كلم، كشطر أولي في قانون المالية لسنة 2021، الذي نعيشه اليوم، وتجري حاليا إجراءات الإعلان عن المناقصة.

أما بولاية الوادي، فيمتد هذا الطريق على مسافة 127 كلم، وقد تم الانتهاء من دراسة ازدواجيته من حدود ولاية الوادي مع ولاية بسكرة وصولا إلى ولاية الوادي مع ولاية ورقلة، واستفادت الوادي، في إطار ميزانية الولاية لسنة 2019، من عملية إنجاز ازدواجية شطر يمتد على طول 20 كلم، بداية من حدود ولاية بسكرة مع ولاية الوادي وبلغت نسبة أشغاله 95٪.

في نفس السياق، فقد تم تسجيل عملية إنجاز ازدواجية شطر ثان من ذات الطريق على مسافة 20 كلم؛ في قانون المالية لسنة 2021. أما المقاطع المتبقية من هذا الطريق، فسيتم التكفل بها في البرامج المستقبلية إن شاء الله.

آمل أن تكونوا قد وجدتم فيما عرضناه عليكم إجابة وافية وكافية على انشغالكم؛ أشكركم، سيدي العضو، على اهتمامكم بالقطاع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد خليفة.

السيد محمد خليفة: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا ـ كذلك ـ للسيد الوزير المحترم على إجابته خاصة بالنسبة لتدشين شطر من هذا الطريق، الذي هو في طور إجراءات المنح، لكن بالنسبة لهذا الطريق وكثافة الحركة المرورية به يعتبر هذا الشطر غير كاف، مما يستدعي إضافة شطر آخر في أقرب الآجال إن شاء الله.

بالنسبة للشطر الثاني من السؤال، حول الشطر الرابط بين بسكرة وولاية المسيلة، خاصة بين بوسعادة وسيدي عيسى، فإن وضعية الطريق أصبحت غير قابلة للاستعمال تماما، خاصة أننا نعبر هذا الطريق تقريبا شبه أسبوعيا، فما بالك بسائقي الشاحنات والسيارات التي تعبر هذا الطريق يوميا؟ مما يتسبب في أضرار كبيرة جدا للمركبات، وبالتالي يؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال تغيير قطع الغيار.

أما بالنسبة للمظاهر السلبية الأخرى في هذا القطاع، خاصة فيما يتعلق بإنجاز الطرق، فتتمثل في نوعية الإنجاز، فكثير من الطرق نرى أنها بعد سنة أو سنتين تصبح غير قابلة للاستعمال، مما يتسبب في تبذير أموال باهظة على حساب الاقتصاد الوطني وكذلك في حوادث المرور، أما تأثير ذلك على البيئة، فمن خلال عمليات الصيانة ورمي بقايا مخلفات ما ينتج عن عمليات الصيانة في الأراضي الزراعية، فنرجو من السيد الوزير، أن يعطينا توضيحا حول عملية ردم أو إعادة استعمال المخلفات أو الإسفلت الناتج عن عملية صيانة الطريق، وشكرا، نتمنى لك التوفيق معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خليفة؛ الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: شكرا سيدي الرئيس.

باختصار، نعم سنعمل على إضافة الأشطر المتبقية، إن شاء الله، بالنسبة للطريق الوطني رقم 3، كما قلت في الجواب، وحسب الإمكانيات التي ستكون عندنا، وإن شاء الله سنكمل هذه الأشطر، نظرا لأهمية هذا الطريق، أما بالنسبة للشطر الخاص بالجزء المتعلق بولاية المسيلة وصيانة الطرق، وكما قلت للزميل بالنسبة لولاية تبسة، اليوم نحن نتكلم فقط عن بناء وإنجاز طرق جديدة، لكن ماذا عن عملية الصيانة؟ فهي مهمة أيضا، لابد أن نهتم بها أكثر فأكثر ولابد أن نخصص لها الموارد اللازمة، لأنها استثمارات كبيرة بالنسبة للدولة الجزائرية، علينا أن نعمل جادين في هذا الشأن، إذ سنقوم بإجراءات حازمة، حقيقة، نوعية الأشغال ـ في بعض الأحيان ـ لا ترقى إلى ما نصبو إليه جميعا، ولكن هناك عمل خبراء وتقنيين ولجنة خاصة تعمل في هذا الجانب المهم.

بالنسبة لكل هذه المشاريع وبالنسبة لإعادة استعمال الزفت المستعمل في الطرق بعد الصيانة، فاليوم العديد من المؤسسات اقتنت هذه التجهيزات التي تسمح بإعادة استعمال المواد التي استعملت وإن شاء الله سنعمم هذه الطريقة، لكي لا نؤثر على البيئة، وكذلك لأنها اقتصادية، إذ نعيد استعمال الموارد، خاصة الأحجار أو الحصى وما

شابه ذلك، ومعك حق سوف نعمل على ذلك لنعممها على كل المستوى الوطني وشكرا للسيد العضو.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد فتاح طالبي؛ فليتفضل مشكورا.

السيد فتاح طالبي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسيد عضوا الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله.

سؤال شفوي موجه لوزير الأشغال العمومية والنقل.

ننقل لكم من خلال هذا السؤال انشغال بعض المواطنين من ربوع الجزائر ويتمثل فيما يلي:

لماذا تم غلق بعض المرافق المخصصة للراحة من مطاعم ومقاهي ومحطات التزود بالوقود لبعض الخواص، ومثال عن ذلك تلك المحطة الواقعة ببلدية شلغوم العيد بولاية ميلة، في حين تم غض الطرف عن ثلاث محطات بالقرب من الأخضرية، تابعة للخواص، فأين مبدأ المساواة بين المواطنين، الذي ينص عليه الدستور والقوانين السارية المفعول؟

من المفروض أن يتم تعويض الأطراف التي طالتها الأشغال، والتي تتعلق بالطريق السيار شرق ـ غرب وأن يطال الغلق من عدمه جميع المحطات.

شكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فتاح طالبي؛ الكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم.

السلام عليكم مجددا.

أشكر عضو مجلس الأمة، السيد فتاح طالبي، على طرح انشغاله المتعلق بمحطة الخدمات على الطريق السيار شرق ـ غرب، وفي هذا الصدد، نوافيكم بما يلي:

تم تحديد مواقع محطات الخدمات، في إطار إنجاز دراسة معمقة حول خدمات الطريق السيار شرق ـ غرب، من طرف مكتب دراسات مختص، بإشراف وموافقة السلطات المحلية لجميع الولايات المعنية طبعا؛ وقد تم تكليف الشركة الوطنية لنفطال بإنجاز جميع محطات الخدمات على مستوى الطريق السيار شرق ـ غرب، وفقا للقرارات المتخذة خلال المجلسين الوزاريين، المنعقدين على التوالي في أول جويلية 2009، و21 أوت 2010.

وبهذا الخصوص، فقد خصصت لولاية ميلة محطتان للخدمات، تم إنجازهما وهما قيد الاستغلال، من طرف الشركة الوطنية «نفطال».

أما عن محطة التزود بالوقود موضوع هذا السؤال، التي كانت قيد الاستغلال على مستوى مقطع الطريق الوطني رقم 5، بشلغوم العيد، فقد تم غلقها أثناء مرحلة إنجاز الطريق السيار شرق ـ غرب، نظرا لتحويل ودمج المقطع المذكور أعلاه ضمن مشروع هذا الطريق السيار، وتم تقديم التعويضات لكافة الأطراف التي مستها الأشغال، على غرار صاحب محطة التزود بالوقود المذكورة من طرف الهيئات المكلفة بالتعويض.

وفيما يتعلق بمحطة الخدمات المتواجدة على مستوى مقطع الأخضرية، بالطريق الوطني الذي كان كمثال في سؤالكم ـ سيدي العضو ـ فقد تم إنجازها سنة 2006، أي قبل برمجة الدراسة المتعلقة بخدمات الدفع.

آمل أن تكونوا قد وجدتم، فيما عرضناه عليكم، إجابة كاملة، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد فتاح طالبي إن كان لك تعقيب على رد السيد الوزير.

السيد فتاح طالبي: شكرا سيدي الرئيس.

والله، سيدي الوزير، أنت لم تجب على سؤالي، وكنت خارج مجال التغطية بالنسبة للموضوع، فأنا طرحت عليك سؤالا فيما يخص محطات الأخضرية، وأنت تهربت وقلت لي في 2006، ومحطة شلغوم العيد كانت موجودة قبل 2006، وهذا ليس بمبرر، سيدي الوزير، أين هي المساواة بين المواطنين؟ لماذا تغلق هذا وتبقى ذاك مفتوحا؟

والله، يا سيدي الوزير، لو دخلت المرحاض في هذه

المحطة، فإنك ستدفع مبلغ 40 دج ولابد أن تأخذ التذكرة قبل الدخول؛ هل هذه مساواة؟! كيف لفضاء راحة مخصص لمستعملي الطريق السيار شرق ـ غرب، يستغله تاجر ويحوّله إلى فضاء تجاري؟! وأصبح يهيء محلات من أجل كرائها لتجار آخرين؟! هل هذه مساواة سيدي الوزير؟!

سيدي الوزير،

أنت لم تجب عن سؤالي بتاتا، فسؤالي في جهة وجوابك في جهة أخرى، نحن نبحث عن المساواة بين أبناء هذا الشعب، هل الوكالة الوطنية للطرق السريعة (ANA) غير متحكمة في الوضع أو غير قادرة على التسيير؟! والله، يا سيدي الوزير، لقد زرت 17 دولة، لم أر هذه الوضعية إلا في الجزائر، وليست موجودة قط في أي دولة، سواء دول العالم الثالث أو الدول المتقدمة، رأيتها في الجزائر فقط، يتركون المجال للخواص يعملون.

أضيف لك، سيدي الوزير، المحطة الثالثة والأخيرة التي فتحت في الأخضرية، فتحت منذ مدة وجيزة منذ حوالي 4 سنوات، ومنح له ترخيص لدخول تلك المنطقة، أين هي المساواة، سيدي الوزير؟! سبحان الله! من المفروض أن يطبق القانون على جميع المواطنين، ولا فضل لأحد على أحد، القانون فوق الجميع، إذهب ـ سيدي الوزير ـ لتقف عليها شخصيا، ستجد أن فضاء الراحة حوّل إلى فضاء للتجارة، ويقوم أيضا ببناء محلات إضافية وكرائها للتجار؛ وشكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فتاح طالبي؛ الكلمة للسيد الوزير مرة أخرى.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: في عجالة، لا أريد أن أدخل في الحيثيات الدقيقة، لكن حسب تعقيبك أنت تقول إنني لم أجبك على سؤالك، أنت أعطيت مثالا بمحطة الأخضرية وقد أجبتك. حقيقة، هي تدخل ضمن دراسة شاملة، ودخلت ضمنها عديد المحطات التي يجب أن تتوقف لأنها كانت في نطاق الدراسة من بينها محطة ميلة، وقد تم تعويضها ـ كما طلبت في سؤالك ـ الآن إذا كانت هذه المحطات القائمة لا تعمل حسب الطرق العادية ـ كما قلت ـ أو الصحيحة يمكن أن تكون هناك لجنة تفتيش للاطلاع على مدى تطبيق مختلف القوانين والإجراءات الصحية وعلى هاته المحطات.

هذا ما أردت قوله، اليوم إذا كان هناك مشكل ـ كما قلت ـ بين المواطنين، وكل هذا يدخل ضمن مخطط متقن ومدروس جيدا، وكل الخرجات كذلك، ولا توجد محطات جديدة أنجزت بعد وضع هذه الدراسة؛ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ هناك أشياء تتطلب التدقيق لذا يجب ـ في بعض الأحيان ـ التدقيق فيها أكثر.

بعد نهاية جلستنا، نشكر السادة أعضاء مجلس الأمة، على الأسئلة الهامة والدقيقة، التي تم طرحها على السادة الوزراء، كما أشكر الطاقم الحكومي على كل الأجوبة والتوضيحات حول القضايا المطروحة.

جرت العادة أن تبرمج جلسة عامة لطرح الأسئلة الشفوية كل 15 يوما، والآن في هذه الفترة الحالية، وبحكم العدد الهام والكبير من الأسئلة المودعة لدى المكتب من طرف أعضاء مجلس الأمة، ستنظم هذه الجلسات أسبوعيا، أي كل يوم خميس، هذا من أجل إعلام السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان بمناسبة تواجدها معنا اليوم.

نحن الآن قد وصلنا إلى مرحلة هامة من المراحل التي تعيشها البلاد ومحطة هامة للاستحقاقات القادمة، الخاصة بانتخاب المجلس الشعبي الوطني، هذه المحطة لم تكن من عدم، بل سبقتها محطات أخرى كما ستتبعها مراحل أخرى وفق مسار بناء الدولة، من الانتخابات الرئاسية إلى الاستفتاء على الدستور إلى الانتخابات التشريعية، صحيح فيه تعطيل نوعا ما، بحكم الوضع الصحي السائد، لكن هذا هو المخطط؛ عندما نسمع بعض التعليقات، وبعض الخطابات، وبصفة خاصة من الخارج، كأن الجزائر ما زالت تمر بمرحلة انتقالية! لا، لسنا في مرحلة انتقالية، فالمرحلة الانتقالية قد تجاوزناها.

في هذه الانتخابات التشريعية، طبقا للقانون الصادر مؤخرا، علاوة على توجيهات رئيس الجمهورية، ألح ثم ألح ثم ألح على ما هو أهم في كل هذا، وهو الرجوع إلى الشعب أولا.

ثانيا، احترام إرادة الشعب، ثالثا احترام إرادة الشعب.

وفي نفس الوقت المحافظة على استقلالية قرارنا السياسي.

والضمان في كل هذا هي السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات، وإشرافها على عملية الانتخابات، وقد أثبتت

جدارتها في المرحلتين الأولى والثانية، وهذه سابقة في تاريخ الجزائر، لأول مرة تُنشأ هذه السلطة، مهامها مراقبة الانتخابات والإشراف عليها من البداية حتى النهاية، إلى غاية الإعلان عن النتائج، الإدارة ليس لها أي دخل، لا من قريب ولا من بعيد، وهذا هو الضمان.

غدا، لما يعبر الشعب عن رأيه ويختار ممثليه في هذه المؤسسة، هؤلاء سيصبحون ممثلي الشعب حقيقة، ويكون باستطاعتهم التكلم باسم الشعب بحق عن جدارة، وهذا هو الأهم، فما نعيشه اليوم يعد تاريخيا، لكن بعض التعليقات، فضحت أصحابها، وكشفت عن حقيقتهم، الأمور اليوم باتت واضحة!

أولا، كما قلت في عدة مرات، أعداء الجزائر لا يحبون أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية في الجزائر، لأن الديمقراطية الحقيقية تشكل المناعة ضد التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلاد، وهم يصبون إلى المساس بهذا الجانب.

ثانيا، هناك من يسهر على حماية البلاد، 24 ساعة على 24 ساعة وعلى امتداد الحدود الواسعة للجزائر، إنه الجيش الوطني الشعبي، وهو فعلا جيش وطني شعبي، سليل جيش التحرير بحق وعن جدارة، وأكررها دائما، بحق وعن جدارة، وأقولها كمجاهد في جيش التحرير، هذه المؤسسة الهامة في الدولة، هي ضمان لاستقرار البلاد وفي نفس الوقت هي مناعة الجزائر، وهذا ما لا يحبذه الأعداء ومبتغاهم هو المساس باستقرار الجزائر.

نحن متعودون، والجزائر متعودة على مثل هذه التهجمات، فاستقلالنا لم يأت من العدم، منذ البداية.. ففي الفترة الاستعمارية في ذلك الوقت، تفاجأ السياسيون بهذه الثورة، كما فاجأنا الاستعمار أيضا، وكل مخابراته، كانوا يتساءلون من هم هؤلاء؟ وقد أكدت الأحزاب عدم علمها، وعدم مسؤوليتها ونفت ضلوعها في العمليات، فمن هؤلاء؟ ومن أين أتوا؟ لم يطل السؤال حتى علم الجميع أنهم أبناء الجزائر، أبناء الشعب الجزائري، ولم يأتوا من جهة أخرى!

في البداية، كنا نسمع الأبواق هنا وهناك وأنا واحد ممن كانوا يسمعونها، وكان يقال: «أيمكن لهؤلاء الحفاة العراة أن يخرجوا فرنسا»؟! وقالوا: «عندما يأتي الشتاء ويتساقط الثلج سيتم اصطيادهم مثل الأرانب»، لكن قدم الشتاء وانتهى وتلك الأرانب أصبحت أسودا، وبعد ذلك، جاءت محطة 20 أوت 1955 وجاء مؤتمر الصومام، وفتح المجال للآخرين من أجل الالتحاق بالثورة.

في هذا الموضوع، ومن الناحية التاريخية وذاكرة الأمة، يجب على المختصين أن يوضحوا هذا الجانب وأن يفرقوا بين من قام بالثورة ومن التحق بالثورة، فمن التحق بها مُرَحَّبًا به ولكنه لم يكن هو السبّاق، نحن في هذه المرحلة، كل هذه الجوانب هي مطروحة من أجل أن يتم توضيحها، لأنها مرتبطة بتاريخنا، وأتعجب لما أسمع بعض شبابنا يقول إننا منذ 1962 ونحن في... ! إذن، لو أبقينا على فرنسا هنا لكان أفضل لنا؟! أتعجب فعلا لدى سماعي هذا الكلام وقولهم منذ 1962!

في سنة 1962 كان تعدادنا 8 ملايين، ونحن الآن 45 مليونا، وقد مرت الجزائر بعدة محطات، ففي 1962، كانت المصالح الاقتصادية في يد فرنسا ونقص الإمكانيات، وافتقارنا للإطارات التي رحلت، وكانوا يتوقعون بأن تنهار البلاد خلال 6 أشهر، لكن كان العكس، حافظنا على البلاد وعلى نهضتها، فمثلا في الدخول المدرسي لسنة 1962، جمدت فرنسا رواتب المعلمين والأساتذة، من أجل دفعهم إلى مغادرة مناصبهم في الجزائر، هذا بغرض إفشال الدخول المدرسي لتلك السنة، وكان «جيسكار ديستان»، وزيرا للمالية في تلك الفترة، وهو من أمر بتجميد رواتب المعلمين؛ ورغم ذلك تمكنا من افتتاح السنة الدراسية، وتم الدخول المدرسي، باستدعاء كل جزائري يحوز على شهادة ابتدائية للتدريس أينما وجد، وافتتحت السنة الدراسية بنجاح! وكان اقتصادنا يسير بطريقة عادية. في ذلك الوقت استقدمنا خبيرا ماليا من بلجيكا، في قصر الحكومة، بغرض دراسة الوضعية الاقتصادية والمالية في الجزائر، بقي مدة أسبوع إلى 10 أيام، وكان لنا لقاء معه، فسألناه عن وضع الجزائر من الناحية المالية ومن الناحية الاقتصادية؟ فقال لنا سأخبركم بالحقيقة، ـ موضحا ما رآه وما لاحظه، ومن خلال الوثائق التي اطلع عليها ـ كان من المفروض أن يكون الكهرباء في الجزائر منقطعا والماء غير متوفر، وختم بهذا القول وحتى الخبز منعدم! لكن ما رأيته من كهرباء وماء وخبز يمكنني القول إنها لمعجزة! حقيقة، كانت معجزة! نعم معجزة حقيقية، فرغم الخلافات الموجودة لم نتخل عن الجزائر، ضحى الرجال من أجلها وساهمنا في نهضتها؛ وبالتالي يجب تغيير

الذهنيات.

نحن في مرحلة تستوجب العمل من أجل أن تقف الجزائر على قدميها، وهذا لا يقتصر على مرحلة ما من المراحل بل حتى مع الأجيال القادمة، لأننا في مرحلة سيكتب فيها التاريخ عنا، بأننا نحن من ساهمنا في بناء هذه الدولة، التي تجمع الجميع دون إقصاء، والحكم يتغير من مرحلة إلى أخرى بحسب رغبات الشعب؛ لكن ركائز الدولة تبقى دائما ثابتة، لن يغيرها أحد، هذه المرحلة التي يجب أن نساهم فيها كلنا، نحن كأعضاء في مجلس الأمة، كأفراد وكمجموعات، يجب أن تكون لنا مساهمة فعالة في إنجاح هذه المرحلة الخاصة بالاستحقاقات، ونغلق الباب في وجه كل مشكك في مستقبل بلادنا، طبعا، ستكون هناك مراحل أخرى، مثل انتخابات المجالس البلدية والولائية، ونستكمل هيئات الدولة، بأبعادها أفقيا وعموديا.

الآن، سيقوم الشعب باختيار ممثليه، وليس بمقدور أي أحد أن يعرف الصفة التي سيأتي بها هذا المجلس، فلا أحد يعلم، لأن الشعب هو الذي سيختار، إنها مرحلة تاريخية، فكل مواطن في أي منطقة كان، لزاما عليه أن يضع في باله، أن ما سيقوم به كواجب هو من أجل الجزائر، لا غير، لما يذهب ويمارس حقه في الانتخاب، فهو بذلك ينتخب من أجل الجزائر، انتخب للدولة الجزائرية، للجمهورية الجديدة، للجزائر الجديدة.

هذه هي الرسالة التي يجب أن نبلّغها، أو بالأحرى يبلغها كل واحد في مجاله، وفي مكانته، بحكم منصبه، ونحن ـ كمجلس ـ في هذه المرحلة، سنساهم مساهمة فعالة، عن طريق ما نقوم به، حتى نوصل بأمانة كلمة الشعب؛ وعلى كل حال هناك مناسبات أخرى ستتاح لذلك، ونتمنى النجاح لكل المسؤولين المخلصين في هذه البلاد.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ ..(**تصفيق**).

والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة بعد دقيقة واحدة من منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 18 شعبان 1442
الموافق 1 أفريل 2021

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة، كما أرحب بالطاقم المرافق للحكومة، وأيضا بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وكذا الأخوات والإخوة الصحفيين.

قبل البدء في جدول أعمال جلستنا هذه، أطلب من الجميع الوقوف دقيقة صمت ترحما على إخواننا الذين توفوا مؤخرا في ولاية بجاية إثر الزلزال الأخير..

..(الوقوف دقيقة صمت)..

.. طبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، يقتضي جدول أعمالنا طرح أسئلة شفوية من طرف عدد من السادة الأعضاء والإجابة عليها من قبل السادة الوزراء وبما أن القطاع الأول هو قطاع الطاقة فالكلمة للسيد مصطفى جغدالي، وليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جغدالي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

الوفد المرافق للوزراء المحترمين،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الطاقة المحترم، ولكن السؤال مؤرخ في 21 ديسمبر 2020، أي منذ سنة.

وطبقا للنظام الداخلي للمجلس هذه الأسئلة من المفروض أن يكون الرد عليها هنا بمجلس الأمة في أجل 30 يوما، لكن للأسف!

السؤال المطروح أمامكم يمس الحصيلة المالية لسوناطراك في تلك المدة، ولكن سأطرحه كما هو:

السيد الوزير،

شهدت الشركة (سوناطراك) عدة تغييرات على مستوى المناصب السامية خلال السنوات الأربع الفارطة، مما أدى إلى حالة لا استقرار شاملة لنشاطات المؤسسة، ويصل الأمر إلى عدم التحاق أحد الإطارات السامية لمنصب نائب الرئيس، المدير العام، المكلف بالمالية، منذ تعيينه بمرسوم رئاسي أواخر شهر مارس 2020، بعد تغيير ثمانية نواب الرئيس، المدير العام دفعة واحدة في سابقة تاريخية لم تشهدها سوناطراك، هذه التغيرات أصبحت تشكل عبئا على الشركة وأثارت حالة من التخوف وعدم الاستقرار غير المسبوق على مستوى مختلف هياكل المؤسسة، والذي سيؤثر حتما على الأداء والمردودية.

والسؤال الثاني، في ظل كل هذه التطورات الاستثنائية، كم بلغت قيمة الجباية البترولية لسنة 2019؟ وهل قامت شركة سوناطراك بتسديد المبلغ للخزينة العمومية في ظل نقص السيولة بسبب انهيار أسعار المحروقات سنة 2020؟

سيدي الوزير، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الطاقة والمناجم، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، والإطارات المرافقة لهم،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

شكرا للسيد مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامه بالقطاع وعلى سؤاله الخاص بالتعيين في المناصب العليا لشركة سوناطراك وبالجباية البترولية.

وللإجابة على انشغالات السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يطيب لي أن أفيدكم بالمعلومات التالية:

في الواقع، منذ عام 2010 واجهت سوناطراك عدم الاستقرار في الفريق القيادي بشكل عام، وارتبطت التغييرات التي تم إجراؤها عموما، إما بالخروج إلى التقاعد أو إلى تولي مناصب في الخارج، أو ارتباط بعض المسؤولين التنفيذيين بالقضايا التي تتولاها المحاكم، بالإضافة إلى ذلك يجب التذكير بعملية التعيين في مناصب الإدارة العليا في الشركة، حيث تنص قوانين سوناطراك على تعيين الرئيس المدير العام، ونواب الرئيس بموجب مرسوم رئاسي.

فيما يتعلق بالتغيير الذي تم إجراؤه في مارس 2020، من المفيد التذكير بالرغبة في ضخ دماء جديدة في الشركة، وهو ما يتناسب تماما مع سياسة السلطات العليا في البلاد، يتكون هذا الفريق الجديد الذي يبلغ متوسط عمره 52 سنة من المسؤولين التنفيذيين في الشركة الذين لديهم أكثر من 25 عاما من الخبرة والمعروفين بالكفاءة العالية واحترافهم وصدقهم ونزاهتهم، حيث إنهم متحصلون على شهادات وإجازات جامعية عليا، تحصلوا عليها من الجامعات الجزائرية والتكوين التكميلي عالي التخصص من الجامعات الأجنبية، وعليه، فإن هذا الطاقم لديه احترافية عالية ونظرة استشرافية لما يساعد على مواكبة سوناطراك للتطورات التي تعرفها الصناعة البترولية العالمية.

فيما يخص الجباية البترولية، فهي تسدد في آجال شهرية وسنوية بنظام تصفية، يعتمد فيما يخص بعض الضرائب على دفع تسبيقات شهرية على الحساب مع التصفية النهائية من بداية السنة الموالية. أما بالنسبة لسنة 2019، فقد بلغت الجباية البترولية المدفوعة خلال السنة؛ 2696 مليار دينار، وبلغت خلال سنة 2020، 1852 مليار دينار، أي بانخفاض بحوالي 31.3٪ مقارنة بسنة 2019، ويعود هذا الانخفاض ـ كما تعلمون ـ إلى تدني أسعار البترول التي هوت بـ 40٪ في 2020، في إطار «كوفيد 19» الذي انتشر عبر العالم، كما عانت سوناطراك، على غرار الشركات البترولية العالمية، من تداعيات جائحة كورونا التي أدت بالخصوص إلى تباطؤ النشاط العالمي، حيث انخفض حجم صادرات الشركة من المواد البترولية في سنة 2020 بـ 7٪ مقارنة بـ 2019.

أرجو أن تكون هذه التوضيحات كافية، شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد مصطفى جغدالي إذا كان يريد التعقيب، تفضل.

السيد مصطفى جغدالي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

كان بودي أن أرد في حدود 3 صفحات أو 4، لكن سأقنع نفسي بهذا الجواب، أو سأحاول إقناع نفسي بهذا الجواب، ولكن لدي استفسار في نفس القطاع بما أنكم وزير الطاقة والمناجم؛ كانت لدينا زيارة إلى مدينة تمنراست والملاحظ وبما أننا نتكلم عن المداخيل والجباية ونتكلم عن كل ما هو مالي في تمنراست، كان هناك مرسوم رئاسي في عهد وزير سابق ينص على إنشاء المدرسة العليا للمناجم والمدير معين بمرسوم رئاسي (في الجريدة الرسمية) ولم تر النور إلى يومنا هذا، والكل يعلم أن مدينة تمنراست لديها مناجم كبرى من الذهب واليورانيوم و(Les terres rares) كل المناجم موجودة في تلك المنطقة، فبما أن وزير التعليم العالي موجود ووزير الطاقة والمناجم موجود، فالإشكال الذي طرحه السيد الوالي، أن مديرية الطاقة المحلية لديها 3 إطارات (Ingénieurs des mines) يراقبون تلك المساحة الشاسعة والكبرى لسوناطراك من دون وسائل مادية صحيحة، و(INOR) لديها مقر منذ القرون الوسطى، هل بهذه الطريقة نستطيع القضاء على الجباية ونتكلم عن المناجم والمداخيل والعملة الصعبة؟ نملك العملة الصعبة، البلد الوحيد الذي يملك (Les terres rares) هو الصين ويتحكم فيها تحكما جيدا، أما عندنا فهي مهملة في صحرائنا الجزائرية، كل يوم نأتي بإطار سامي عبر الوسائل العليا ونتكلم عن هروب الإطارات والأدمغة، نرجع لصحرائنا فيها ما يكفي من الجيل الجديد لـ 2000 سنة، أدعو وزير الطاقة والمناجم أو وزير التعليم العالي، للنظر في هذا الأمر من أجل خلق مناصب أو إنجاز كلية للمناجم أو مديرية عامة للمناجم، بما أن وزارة الطاقة هي المتكفلة بذلك، وأتمنى أن تكون الاستجابة سريعة بين الوزارتين وشكرا.

السيد الرئيس: ... هذا السؤال خارج عن الموضوع..

السيد مصطفى جغدالي: ... لا، كنا قد تكلمنا منذ قليل.. إننا ألغينا التعقيب واكتفينا بالجواب ونظرا لأهمية المشروع، ومادامت الوزارتان حاضرتين معنا ارتأينا إدراج هذا السؤال كان بودنا التكلم عن هذا الأمر.

السيد الوزير، هناك نقطة صغيرة جدا، وسائل الإعلام تتكلم عن المشاكل في سوناطراك، نأمل أن يكون رد في كل مرة عبر وسائل الإعلام الحقيقية بالسلب أو بالإيجاب لا تتركها مبهمة ومن دون جواب، لأنهم يتكلمون عنا ويطعنوننا فحبذا لو يكون هناك تقرير أو إجابة وشكرا.

السيد الرئيس: بارك الله فيك السيد مصطفى جغدالي؛ هل لديك تعليق السيد الوزير؟

السيد وزير الطاقة والمناجم: شكرا للسيد الرئيس.

شكرا للسيد العضو، وشكرا مرة ثانية على اهتمامه بقطاع الطاقة والمناجم بصفة عامة، وأؤكد لكم، السيد العضو، أنني أتفق معك في نظرتك بالنسبة للمناجم، ومن الواجب الآن النهوض بهذا القطاع لأنه هو الذي يشكل قطاعا محوريا في برنامج الحكومة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

بالنسبة لتمنراست وبالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وضعنا 26 مشروعا للبحث عن المناجم؛ ولأول مرة في تاريخ الجزائر، هذه المشاريع هي في الميدان مع مخابر من جامعات التكوين المهني التي ترافقنا وتساندنا في هذه العملية، من بين هذه المشاريع هناك مشاريع عديدة في جنوبنا الكبير، فطرحكم المتعلق بمعهد التكوين في المنطقة مهم جدا، ونحن درسناه مع السيد الوالي وأعطانا الأرضية في تمنراست، وحددنا الموقع معه، وكذا البرنامج الذي سنضعه في التكوين على مراحل، فأكيد أن تجسيد وتشييد معهد يتطلب وقتا، لكن سنمر بمراحل وسنوفر التجهيزات التي سنضعها في الموقع ونبدأ بعملية التكوين في هذا المجال لأنه مهم جدا، مشاريع كبيرة وضخمة في المنطقة تنتظرنا ولا نملك الوقت الآن فعلينا تحضير أنفسنا بسرعة، لدينا خبراء كثيرون يشتغلون معنا في هذا الميدان داخل وخارج الوطن، ـ الحمد لله ـ لدينا جزائريون خارج الوطن يساندوننا في هذه العملية وكل مرة يزودوننا بخبرات عالمية في هذا الميدان.

أنا أؤكد لكم أن هذا هو الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه، وبالنسبة لسوناطراك كان فيه كلام كثير، لكن أطلب تظافر الجهود وترك سوناطراك تعمل بهدوء، لأن لديها برامج كبيرة وطلبنا منهم تسريع تنفيذها، وكل ما سيكون بالدينار الجزائري سترونه في أقرب الآجال، سننطلق في عدة مشاريع والتي ستترك العجلة الاقتصادية تدور وستنفذ سوناطراك

كل مشاريعها، فلهذا أنا ـ أكيد ـ أتفق معك فيما يخص المناجم من حيث تسريع كل المشاريع، ولاحظتم بالأمس القريب المشروع خارج البلاد الذي قيل فيه كلام كثير، الآن أصبح واقعا، لدينا شريك أجنبي سنقوم بدراسات معه لمدة 3 أشهر وننطلق في تجسيد مشروع خارج البلاد على مراحل، سيكون نفس الشيء بالنسبة لمشروع الفوسفات ونفس الشيء بالنسبة لواد أميزور فيما يخص الرصاص والزنك.

فأطلب من كل الأعضاء مساندتنا في هذه المشاريع الهيكلية التي ستنشئ التنوع الاقتصادي الحقيقي في الجزائر، وإن شاء الله وبعون الله ثم بتظافر الجميع سنصل إلى هذا الهدف، شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ نبقى دائما مع نفس القطاع والكلمة للسيد الغالي مومن، فليتفضل مشكورا.

السيد الغالي مومن: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسولنا الكريم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

تحية طيبة ملؤها الإخاء والسلام.

مباشرة أطرح سؤالي على معالي السيد وزير الطاقة والمناجم وهو سؤال تقني:

تعد الجزائر من بين أبرز الدول المنتجة والمصدرة للنفط، لكن رغم ذلك تستورد كميات هائلة من المواد المصنعة، الموجهة للاستهلاك وهذا يكبد الخزينة العمومية خسائر كبيرة، خاصة في ظل تذبذب أسعار النفط.

فلماذا التأخر في إنجاز المصانع البتروكيميائية التي ستساهم، لا محالة، في إنعاش الاقتصاد الوطني وبالتالي تعزز قدرات بلادنا في التصدير؟

ولماذا تبقى الجزائر تصدر المواد الخام وتستورد المواد المصنعة من موادها الخام، الموجهة للاستهلاك؟

أرجو ـ السيد الوزير ـ أن تكون إجابتكم شافية في هذا الموضوع الذي هو شائك جدا منذ الاستقلال ونحن نصدر المواد الخام ونستورد المواد المصنعة، شكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الطاقة والمناجم.

السيد وزير الطاقة والمناجم: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، والإطارات المرافقة لهم،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا للسيد مومن غالي، عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامه بالقطاع وعلى سؤاله المتعلق بأسباب التأخر في إنجاز المصانع البتروكيمياوية وتصدير المواد الخام.

للإجابة على انشغال عضو مجلس الأمة المحترم، يطيب لي أن أفيدكم بالمعلومات التالية:

يشكل تطوير الصناعة البتروكيمياوية أحد أهم محاور برنامج الحكومة التي يرتكز عليها مخطط عمل القطاع، باعتباره عاملا هاما للبحث والتنمية والإنعاش الاقتصاديين، وخلق القيمة المضافة وإنشاء مناصب شغل.

وقد بذل القطاع منذ سنة 2013 جهودا هامة لتطوير هذه الصناعة، من خلال إطلاق عدة مشاريع، منها ما أنجز وأخرى في طريق الإنجاز أو الدراسة، ومن بين أهم هذه المشاريع، أود ذكر إنجاز وحدة إنتاج بطاقة 1.3 مليون طن سنويا من «الأمونياك» و2.3 طن سنويا من «اليوري» بأرزيو وهران، بشراكة بين مجمع سوناطراك ومجمع سهيل بهوان العماني، شركة جزائرية عمانية للأسمدة (SBGH).

إنجاز مصنع ثاني بأرزيو يسمى «صولفرت» بشراكة بين سوناطراك وشركة هولندية (OCI)، بطاقة 1.5 مليون طن سنويا من «الأمونياك»، و1.1 طن سنويا من اليوري. وبفضل هذين المصنعين الهامين، فإن طاقة إنتاج الجزائر لمادة «اليوري» تبلغ حاليا 3.448500 طن سنويا، وتعتبر مادة «اليوري» مادة أساسية في المجال الفلاحي وتستعمل

كأسمدة خاصة في زراعة القمح.

وفي إطار تقليص فاتورة الاستيراد، قررت الحكومة الحد من عملية استيراد هذه المادة التي تنتج بكمية كافية من أجل تغطية احتياجات السوق الوطنية وكذا تصديرها.

وفي هذا الشأن، وبأمر من الوزير الأول، أمر القطاع بالكف عن استيراد هذه المادة ابتداء من 15 فيفري 2021.

وللتذكير، فإن الكمية المستوردة قد بلغت 579658 طنا من «اليوري»، بينما بلغت الكميات المنتجة والموجهة للسوق الوطنية 934000 طن، أما الكمية المستعملة من طرف مصالح وزارة الفلاحة فقد بلغت 761226 طنا.

ومما سبق، فإننا نلاحظ أن الكميات المنتجة وطاقة الإنتاج المتوفرة تتجاوز بكثير احتياجات السوق الوطنية؛ وبالتالي ستسمح بتصدير كميات كبيرة للسوق الخارجية والتي من شأنها توفير موارد من العملة الصعبة.

وللتذكير، فقد أنشئت لجنة متعددة القطاعات تحت إشراف مصالح وزارة الطاقة والمناجم، من أجل متابعة عملية تطوير صناعة الأسمدة الفلاحية في بلادنا وتعزيز خيار حظر استيراد مادة «اليوري» المنتجة في الجزائر بكميات كافية.

ومن مهام هذه اللجنة الوزارية أيضا تسيير المرحلة الانتقالية التي ستمر بها عملية منع استيراد مادة «اليوري».

كما تشكل الاحتياطات الجيولوجية الكبيرة للفوسفات في بلادنا فرصة حقيقية لتطوير صناعة التعدين والمعالجة ذات القيمة المضافة العالية؛ وفي هذا الشأن هناك مشروعان تعكف وزارة الطاقة والمناجم على تحقيقهما وهما:

1 ـ مشروع الفوسفات المتكامل.

2 ـ مشروع تصنيع المنتجات الفوسفاتية لتغذية الحيوان والنبات.

بالنسبة لهذين المشروعين يبلغ إجمالي الاحتياط القابل للاستغلال المتاح المحسوب وفق معايير «جورغ» الدولية بـ 1.7 مليار طن.

1 ـ مشروع الفوسفات المتكامل:

إن هذا المشروع ناضج بما فيه الكفاية ويشكل فرصة حقيقية للاقتصاد الوطني، سينتج ما إجماله 5.5 مليون طن عبر 3 مراحل.

2 ـ مشروع تصنيع المنتوجات الفوسفاتية لتغذية الحيوان والنبات: يتضمن هذا المشروع إعادة إطلاق مشروع تصنيع منتوجات التغذية النباتية والحيوانية بالعوينات، ولاية تبسة، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 300000 طن في السنة من حامض الفوسفوريك.

بالإضافة إلى هذين المشروعين، تم التوقيع على اتفاقية شراكة أخرى لبناء مركبين لنزع الهيدروجين (Déshydrogénation de propane)، وإنتاج مادة «البروبيلان»، الأول يتمثل في مجمع إنتاج نزع الهيدروجين وإنتاج 550000 طن سنويا من (Polypropylène) بشراكة بين «سوناطراك» وشركة «توتال» الفرنسية بمنطقة أرزيو الصناعية، والذي يوجد حاليا في مرحلة إعداد الدراسات الهندسية.

المشروع الثاني في الخارج والمتمثل في إنجاز مركب لنزع الهيدروجين وإنتاج 450000 طن سنويا من (Polypropylène) (PDHPP) بالشراكة مع شركة تركية (Renaissance) بالمنطقة الصناعية «جيهام» تركيا، والذي يوجد حاليا في مرحلة الدراسات الهندسية ويستعمل (Propane) الجزائري؛ وفي الوقت نفسه أطلقنا إنجاز مشروع وحدتين بالجهد الخاص لسوناطراك لإنتاج المواد البتروكمياوية اللازمة للصناعة الوطنية وهما: وحدة إنتاج 200000 طن سنويا من مادة (MTBE) في المنطقة الصناعية بأرزيو، التي تم الانتهاء من دراستها الهندسية الأساسية وقد تم إطلاق المناقصة المتعلقة باختيار (EPC) لإنجاز المشروع خلال شهر مارس.

مركب آخر لإنتاج 100000 طن سنويا من (LAB) الكيل البنزان الخطي في المنطقة الصناعية بسكيكدة وبدأت الدراسات الهندسية الأساسية بشأنه؛ ومن شأن هذه المشاريع عند تجسيدها أن تساهم بصفة كبيرة في تثمين مواردنا الطاقوية وخاصة منها الغاز الطبيعي وتحقيق مداخيل إضافية للبلاد، كما تجري حاليا مفاوضات مع شركاء أجانب خاصة بالمشاريع الضخمة التالية:

ـ مركب تكسير البخار (Vapocraquage de NAFTA et de GPL) بطاقة إنتاجية تبلغ 1 مليون طن سنويا، والذي سينجز بالمنطقة الصناعية بسكيكدة.

ـ مركب إنتاج «الميتانوم» ومشتقاته، والذي سينجز بالمنطقة الصناعية بوهران.

كما ترون فالاستثمارات في البتروكيمياويات جارية، غير أن بعض المشاريع الكبرى تعرف تأخرا وذلك لأنها تتطلب وقتا نظرا لتركيبتها المعقدة وشروطها الخاصة منها: الخبرة،

التكنولوجيا العالية، والتي لاتتوفر إلا لعدد محدود من التقنيين في الشركات الأجنبية؛ وبالتالي لا يمكن القيام بهذا إلا بشراكة مع هؤلاء التقنيين الأجانب مما يحتم الاستعانة بالشراكة.

نظرا لهذه الصعوبات، فإن نضج المشاريع والمفاوضات حولها تتطلب أجلا هاما ما بين 2 إلى 3 سنوات لتجسيدها. إضافة إلى التحكم في التكنولوجيا، فإن الصعوبات الأخرى تتمثل في الطبيعة الهيكلية للمشاريع ورأسمالها الكبير الذي يستوجب تسخير مواد مالية هامة.

أرجو أن تكون هذه التوضيحات كافية، وأعتذر عن هذه الإطالة وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الغالي مومن.

السيد الغالي مومن: شكرا جزيلا، السيد الوزير، على هذا الرد، لقد أبحرت بنا كثيرا في المصطلحات التقنية، لكن سأكون أبجديا، نرجع للأبجدية فقط.

الجزائر تستورد العجلات، الجزائر تستورد الزفت للطرقات، الجزائر تستورد كل ما يتعلق بالصناعات البلاستيكية، صحيح ربما هذه المجمعات الموجودة في سكيكدة وأرزيو، خاصة في الجانب الفلاحي قد تواكب ـ إن شاء الله ـ النهضة الفلاحية الموجودة في الجزائر، بالإضافة إلى مشروع ذكرته وهو موجود في تبسة وفي العوينات، لكن، سيدي الوزير، أرى أن هناك نقصا في هذا المجال، مما يكبّد الخزينة العمومية استنزافا، نحن نتغنى بالتصدير لإفريقيا، هذا الكلام ـ السيد الوزير ـ نذكره في كثير من المحافل.

ماذا سنصدر؟! ماذا سنصدر لإفريقيا؟!

دائما ـ السيد الوزير ـ حين أطرح مثل هكذا مواضيع أشخص الداء وأعطي اقتراحات، لكي نساهم دائما في البناء.

التوجه إلى التكنولوجيا العالية، خاصة في الدول التي تملك التكنولوجيا، أنا ذكرت في إحدى الشراكات مع بعض الشركات دولة لا أعقب عليها، على كل حال، ولكن في مثل هكذا مواضيع ـ السيد الوزير ـ أذهب مباشرة إلى البيت الكبير، أذهب إلى أولئك الذين يملكون التكنولوجيا العالية وأقيم معهم شراكة ونتوجه إلى المؤسسات الصغيرة، المركبات الكبيرة ـ السيد الوزير ـ تستهلك المال والوقت، لذلك نتوجه إلى المركبات، نوعا ما، المتوسطة ولا أقول الصغيرة، من أجل سد حاجيات السوق أولا، وثانيا ـ إن شاء الله ـ مواكبة التصدير خاصة إلى الدول الإفريقية.

يحتاج هذا الموضوع إلى شيئين وهما: الطاقات التقنية والطاقات المالية، سوناطراك لها ذلك، تستطيع ذلك لما لديها من إطارات كفؤة وسمعة جد طيبة في المجال الطاقوي الدولي والإفريقي، لذلك تستطيع إقامة شراكة مع دول كبرى، نأخذ المثال الخليجي فلما نلاحظ البورصة العالمية ـ السيد الوزير ـ نرى أن الدول الخليجية ومؤسساتها الاقتصادية تصدر للبورصة العالمية، فيما يخص البتروكيمياويات، لذلك ـ السيد الوزير ـ لدي ثقة كبيرة جدا في إطارات الجزائر، لكن لمواكبة التكنولوجيا لابد أن نضع أيدينا على الجرح فيما يخص هذا الموضوع لأنه يمتص البطالة ويوفر السلع، وفيه خير كثير للبلاد ونتمنى ـ إن شاء الله ـ التوفيق.

ولدي رسالة صغيرة جدا إلى السيد وزير الصحة ونقول له أنت مشكور ووفقك الله، لكن واصل اتخاذ الإجراءات للحد من هذا الوباء، وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير إذا كان لديه تعليق حول التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمناجم: شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد العضو المحترم على هذه التعقيبات، وأنا أتفق معه بالنسبة للتأخير الكبير في الصناعة البتروكيمياوية في الجزائر، لكن أؤكد لكم أنه في برنامج الحكومة وضعنا محورا خاصا بالنسبة لتطوير البتروكيمياوية في الجزائر، ووضعنا لسوناطراك خطة زمنية مدروسة للنهوض بكل هذه العمليات، خاصة بالنسبة للمواد ذات القيمة الإضافية العالية، إن شاء الله في المستقبل القريب سترون الإنجازات التي تكون في المناطق الصناعية، لماذا المناطق الصناعية؟ لأن فيها الهياكل اللازمة للانطلاقة السريعة لهذه الصناعة، وإن شاء الله سنكون في الموعد؛ شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ وقبل أن نمر إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي نأذن للسيد وزير الطاقة بالانصراف لأن لديه التزامات.

والكلمة الآن للسيد محمود قيساري، ليطرح سؤاله على السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

الإخوة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

قبل أن أخوض في السؤال، أود الإشارة إلى أن هذا السؤال قمنا بكتابته في 2018 وحيّن في 2021، نحن نقول من خلال هذا المنبر للحكومة إنه يوجد الآن مجلس واحد يمثل الشعب نسبيا، حبذا لو التزمتم بالإجابة في الآجال، مثلا هذا السؤال كان منذ 2018 ثم حيّن في 2020 وننتظر حتى 2021 للإجابة عليه! من فضلكم ! من فضلكم أجيبوا عن الأسئلة في آجالها المحددة !

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

نظرا لعدم أو لمعارضة الأطباء، القدوم إلى الجنوب؛ ما مدى إمكانية فتح شعب الطب في ولايات الجنوب بنظام العدد (الكوطة) لأبناء المنطقة والذي يمكّن سكان الجنوب من العلاج الذي يكفله الدستور وما يمكننا من القضاء على مشكل عدم تنقل الأطباء وذلك بالتنسيق مع الوزارة الوصية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)؟

تقبلوا ـ السيد الوزير ـ فائق الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي في مستهل هذا الرد أن أشكر السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، على انشغاله المتعلق بمدى إمكانية الترخيص لطلبة الجنوب بالالتحاق بفروع العلوم الطبية، دون مراعاة الشروط المحددة، سنويا، في المنشور الوزاري المتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا.

وأود أن أذكر، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بأن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي قد أعد نظام توجيه يعتمد على الإنصاف والشفافية بين كل الحاصلين على شهادة البكالوريا، والذي يسمح بمعالجة وتوجيه حوالي 300.000 طالب سنويا، وضمان مقعد بيداغوجي لكل حاصل على شهادة البكالوريا، ويعتبر نظام التوجيه الحالي الأفضل، كونه يضمن تكافؤ الفرص أمام جميع حاملي شهادة البكالوريا.

وإن توجيه الطلبة يعتمد على المعدلات المحصل عليها في شهادة البكالوريا، وفق مبدأ العرض والطلب وليس وفق سياسة الكوطة، كما ورد في سؤالكم، وذلك طبقا لمبادئ ضابطة، تستند إلى المقاييس التالية:

ـ رغبة الطالب،

ـ النتائج المحصل عليها في شهادة البكالوريا،

ـ قدرات الاستيعاب في كل مؤسسة جامعية.

وفي هذا السياق، فإن القطاع يحرص على ضمان تكافؤ الفرص للتسجيل في مختلف الميادين والفروع والتخصصات، من خلال نظام توجيه موضوعي وشفاف، يرتكز على الاستحقاق، ويعتمد على معالجة معلوماتية لبطاقة الرغبات المعبر عنها من طرف حاملي شهادة البكالوريا.

وتجدر الإشارة إلى أن الالتحاق بالعلوم الطبية، بمختلف فروعها، المتمثلة في الطب والصيدلة وطب الأسنان، يتم بناء على معدلات موحدة على المستوى الوطني، بصرف النظر عن الولاية التي ينحدر منها الحائز على شهادة البكالوريا.

ومن ثمة، فإن الالتحاق بفروع العلوم الطبية التي تشيرون إليها في معرض سؤالكم، يخضع لنفس الآليات والمقاييس والشروط.

كما أود أن أنهي إلى علمكم، السيد عضو مجلس الأمة، أن طلبة الجنوب الذين يتم توجيههم نحو هذه الفروع، بناء على المقاييس السالفة الذكر، يتم التكفل بهم، بيداغوجيا، على مستوى المؤسسات الجامعية المستقبلة، وخدماتيا، على مستوى الإقامات الجامعية المتواجدة بالمدن الجامعية التي يجرى تسجيلهم بها، حيث يستفيدون من خدمات الإيواء والإطعام والنقل والنشاطات الثقافية والرياضية والتغطية الصحية.

وانطلاقا من كل ذلك، وفي إطار مبدأ المساواة، وتكافؤ الفرص، والشفافية، وعدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد، فإن الطلبة المنحدرين من ولايات الجنوب يستفيدون من نفس المعاملة التي يحظى بها نظراؤهم في الولايات الأخرى، باعتبار أن الشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي هي شهادات وطنية، وأن منح أي استثناء للقواعد الحاكمة للتسجيل قد يمس بمصداقية الشهادة وقيمتها العلمية وطنيا ودوليا.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: شكرا للسيد الوزير؛ لاشك أن ما تفضلتم به كان شافيا، ولاشك لدينا في أن الدولة الجزائرية تعمل على قدم المساواة بين كل أبنائها، هذا من جهة.

لكن سأخاطبكم الآن لأخاطب هؤلاء الذين يقفون في الأفق ويريدون سد عين الشمس، حتى ذلك الذي يطوف وراء البحار، ومن خلاله أخاطب كل أبنائه الرسميين وغير الرسميين، بأن خطابنا لن يبقى طويلا، لن نخاطبهم طويلا بالفكرة الوطنية، بل سنخاطبهم بفكرة الموروث الحضاري الذي نتقاسمه مع مليار ونصف مليار من البشر، لكي يتوقفوا عن مخاطبتنا بهذا الشكل وعن وصفنا بأوصاف لا نقبلها، نخشى أنه من إصرارهم على تلك الأوصاف، تصير هذه الأخيرة موشحات وبدايات لقصائد في الرثاء والغناء، وتسمع في أصقاع الأرض وستتحول إلى خطابات وقصائد تسمع خاصة وجيدا في قارتنا السمراء، هذا ما أردنا أن نقوله، سنخاطب ولن نخاطب طويلا باسم الوطنية بل سنخاطب باسم موروثنا الحضاري الذي سنتقاسمه مع مليار ونصف إن أصررتم على مخاطبتنا ووصفنا بأوصاف عبر أبنائكم الشرعيين وغير الشرعيين، الرسميين وغير الرسميين، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير هل تريد الرد حتى وإن كان خارجا عن الموضوع؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: في الحقيقة، كان الجواب يتناسب مع الشروط المعمول بها الآن في قطاع التعليم العالي، وكنا قد تكلمنا عن أن التحديات الموجودة في قطاع التعليم العالي وهي تحسين نوعية التكوين، وتلك تعتمد على شروط معينة وهي مسجلة الآن في إطار البرنامج الاستراتيجي للقطاع، ولا يوجد لدينا تهميش لا لطلبة الجنوب لا للشمال، بل نأخذ بعين الاعتبار الطالب الجزائري الموجود في 58 ولاية، وهذا الذي تقدم بشهادة البكالوريا لديه نفس البرامج المستعملة في تكوين حاملي شهادة البكالوريا، ونحن الآن لا نفرق بين أي طالب، لدينا الآن 58 ولاية وفي كل ولاية يتقدم طلبة في طور السنة الثالثة ثانوي لنيل شهادة البكالوريا، هم أنفسهم الذين يصبحون طلبة في الجامعة ويتمتعون بنفس التخصصات والشعب ونعطيهم فرصة كالبقية، هذا ما أردت أن أوضحه في هذا الإطار، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد فتاح طالبي، فليتفضل مشكورا.

السيد فتاح طالبي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الزملاء،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال الشفوي موجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الوزير المحترم،

على ضوء الملف الذي سلم لنا من قبل بعض الأساتذة الباحثين بعدة جامعات من الوطن، كيف لجامعات جزائرية أن توافق بطاقمها من الأساتذة على تنظيم ملتقيات علمية خارج الجزائر وبإشراف أساتذة جزائريين وبمقابل العملة الصعبة، مع مراكز تدعي أنها بحثية وتكوينية وهي في الحقيقة عبارة عن سجل تجاري، صادر عن وزارة التجارة خاصة بدولة أجنبية (ممثلة في الشقيقة الأردن)؟ وهذه المراكز تتواجد في الفضاءات الإلكترونية فقط، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى أرض الواقع ليس لها مكاتب إطلاقا، كما هو حال الكثير من المراكز بالأردن ومنها:

ـ مركز البحث وتطوير الموارد البشرية «رماح الأردن»، سجل تجاري صادر عن وزارة التجارة الأردنية لصاحبه خالد راغب الخطيب.

ـ مركز البحث للفكر الاقتصادي لصاحبه خالد راغب الخطيب، صاحب مركز «رماح» المذكور سابقا بالأردن.

ـ مركز البحث وتطوير الموارد البشرية «السناسل»، سجل تجاري صادر عن وزارة التجارة الأردنية لصاحبته سناء الظاهر (زوجة خالد راغب الخطيب).

ـ مركز «تمكين» للتدريب والاستشارات، سجل تجاري صادر عن وزارة التجارة الأردنية لصاحبه غسان الطالب.

هناك عشرات المراكز التجارية لا العلمية، وفي النهاية تحصل هذه المراكز على العائدات، من خلال تنظيم الملتقيات وتخرج الجامعات الجزائرية فارغة اليدين، بعد أن أعطت تغطيتها لهذه المراكز وسمت وعلت بها من لا شيء!

فمن جهة هل تعلم مصالحكم بذلك، معالي الوزير، وهل هذه الجامعات رُخص لها ذلك؟

وكما نعلم، فإنه بالنسبة للملتقيات الدولية، يجب عليها أن تحصل على الموافقة من الجهات المختصة بالوزارة ويتطلب ذلك ما يلي:

مراسلة إلى مديرية التعاون والتبادل ما بين الجامعات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بخصوص طلب الترخيص لتنظيم ملتقى دولي،

ويضاف إلى ما سبق بالنسبة للملتقيات الدولية التي تنظم من طرف مخابر البحث بالجامعة، مراسلة إلى المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بخصوص طلب الترخيص لتنظيم ملتقى دولي.

وهل تعلم مصالحكم بحقيقة هذه المراكز الوهمية التي تبتز المال العام من الجامعات الجزائرية وخزينة الدولة الجزائرية من جهة أخرى؟

سيدي الوزير المحترم،

نريد الاستفسار أيضا، كيف للجامعات الجزائرية أن تسمح لنفسها أن تتعاون مع هذه المراكز الوهمية التي تنقص من قيمتها، خاصة في الأوساط التي تعرف حقيقة هذه المراكز والمكاتب التجارية، ولكم أن تتأكدوا من كونها وهمية من خلال السفارة الجزائرية بالأردن تحديدا؟

لقد جنى مركز البحث وتطوير الموارد البشرية «رماح الأردن» لوحده من خزينة الدولة مثلا عشرات الآلاف من اليوروات إن لم نقل أكثر، ناهيك عن تحمل خزينة الدولة الجزائرية، من خلال الجامعات، نفقات السفر ومصاريف معيشة الأساتذة بالملايير، وهذا كله من أجل دعم مراكز تجارية هي غير تابعة لوزارة التعليم العالي الأردنية، بل لوزارة التجارة، وهي عبارة عن سجلات تجارية ومواقع وهمية وجدت للابتزاز والتحايل على الجزائريين تحديدا!

ما هو موقفكم ـ السيد الوزير ـ من كل هذا بخصوص هذه المراكز والمكاتب؟

وفي الأخير، تقبلوا مني، السيد الوزير، فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فتاح طالبي؛ أحيل الكلمة إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل.

بداية، أتقدم بالشكر للسيد فتاح طالبي، عضو مجلس الأمة، على اهتمامه بانشغالات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وتنبيهه بخصوص موضوع التكوينات والتظاهرات العلمية بالخارج ببعض البلدان، وتعامل أساتذة جامعيين مع مراكز بحثية وتكوينية غير علمية.

وبودّي أن أنهي إلى علم السيد عضو مجلس الأمة، أن هذه التكوينات مجمدة خلال السنتين الماليتين 2020 و2021، وذلك بسبب الوضعية الصحية التي عرفتها بلادنا، وهو ما سمح للقطاع بإجراء تقييم معمق وشامل لهذه التظاهرات العلمية والتكوينية قصيرة المدى التي تجرى بالخارج. ويعمل القطاع، حاليا، على وضع استراتيجية وطنية بهذا الخصوص، والتي ستأخذ بعين الاعتبار جملة من الإجراءات العملية التي تحل أمر كل الاختلالات الملاحظة منذ مدة والتي لا تشرف الجامعة الجزائرية، تفاديا لمثل هذه الظواهر مستقبلا، بما في ذلك الانشغال الذي طرحتموه.

إن هذه الوضعيات وبالرغم من أقليتها لكونها لا تعني إلا بلدا واحدا أو بلدين، إلا أنها قد تسيء إلى سمعة جامعتنا وباحثينا وبلدنا.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، فقد باشر القطاع في التحضير لعُدة تنظيمية جديدة لإيجاد الأطر والظروف والشروط الضرورية، لخلق حركية داخلية تتيح للأساتذة والطلبة الاستفادة من أيام تكوينية وعطل علمية، وبدعم مالي مناسب، على مستوى المخابر والمنصات والمكتبات ذات السمعة المؤكدة التي صار يزخر بها القطاع.

كما أؤكد لكم بأنه وفور تلقينا تنبيهكم، أمرنا بفتح تحقيق في الحالات التي وردت في سؤالكم حول المؤسسات والأشخاص الذين شاركوا في ملتقيات غير علمية، بالبلد الذي ذكرتموه، وعلى ضوء نتائج التحقيقات سوف تتخذ الإجراءات المناسبة.

وفي نفس السياق، أود أن أطمئنكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن التربصات نحو الخارج ستقتصر، مستقبلا، على المشاريع البحثية التي تسهم في تقديم قيمة علمية مضافة ونوعية للجامعة الجزائرية وللبحث العلمي، والتي تدخل ضمن مشروع المؤسسة المتعددة السنوات وفق رؤية واضحة ومحددة.

أجدد شكري الخاص، للسيد فتاح طالبي، على تطرقه لهذا الموضوع، وعلى اهتمامه الدائم بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد فتاح طالبي، فليتفضل.

السيد فتاح طالبي: شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد الوزير على الإجابة.

السيد الوزير، أقدم لكم تقريرا مفصلا حول هذه الوضعية، وما يثبت هذه الملتقيات، ولكن أضيف إليكم هذا التقرير التكميلي فقط.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي المحترم،

تكملة للتقرير بخصوص هذه المراكز التجارية الوهمية نقدم لكم، ضمن الملف، السجل التجاري لأحد هذه المراكز وهو بحوزتي مركز «رمّاح بالأردن» غير الموجود على أرض الواقع ولكم أن تتأكدوا بأنفسكم، من خلال ممثل الجزائر باتحاد الجامعات العربية، البروفيسور خميسي حميدي، ومن خلال الملحق الثقافي بالسفارة الجزائرية بعمان، الأردن، وللأسف الشديد، لازالت هذه المراكز الوهمية وخاصة مركز «رمّاح» الوهمي مستمرة في ابتزاز طلبة الدكتوراه، خاصة، والكثير من الأساتذة الجزائريين، حيث تبيع لهم شهادة المشاركة في المؤتمرات وقبول النشر في المجلات، وبالتمعن في المطويات تلاحظون دائما وجود جزائريين ضمن لجنة التنظيم واللجنة العلمية وهذا لجلب الزائرين للمشاركة، بتزكية منها، أو لا، وقد وصل سعر بيع شهادة المشاركة في الملتقى، بالحضور أو دونه، 150 يورو وسعر نشر مقال في مجلة وهمية 120 يورو.

سيدي الوزير، المؤكد أن مستوى جامعتنا في مكانة هينة، ولكن الأكيد ليست في مستوى مراكز وهمية تجارية تملك سجلا تجاريا ولا يوجد لها مقر أصلا، ولكم واسع النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذا الابتزاز للطلبة والأساتذة، وها هو السجل التجاري أمامكم...

السيد الرئيس: لا بأس ! لا بأس ! تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: سبق وأن قلت إننا اتخذنا الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، ونحن في مرحلة تقييمية فيما يتعلق بالتكوين على المدى القصير في الخارج، سواء التظاهرات العلمية أو التكوينية، وما

بوسعنا قوله الآن، بما أنك تكلمت عن المجلات العلمية، هو أن المجلات المعترف بها هنا بالجزائر هي المجلات المصنفة، أي كل مجلة ليست مصنفة فهي غير معترف بها في تقديم الأطروحات أو في ترقية الأساتذة والأساتذة المحاضرين إلى رتبة أستاذ في التعليم العالي، ولكن مادام لدينا المعلومات الكافية سنقوم بالإجراءات في هذا الإطار، ونشكركم على هذا التنبيه، وإن شاء الله سنتخذ كل الإجراءات التي ستمنع الجامعة الجزائرية من التعامل مع مؤسسات تكوينية غير معترف بها، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ حبذا لو يكون فيه بحث وتحقيق دقيق في هذا الموضوع، نطلب منكم إفادتنا رسميا بالنتائج، بارك الله فيك، السيد الوزير، ونمر الآن إلى قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد عبد الكريم قريشي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء الأكارم،

مرافقو السادة أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أجدد ما قاله الزميلان، الأخ مصطفى والأخ قيساري، عن التأخير في الرد على الأسئلة، فنحن لدينا سؤال قارب السنة والسيد وزير التربية يمتنع عن الحضور لهذا المجلس، وإذا كان زملائي أساتذة وأنا أستاذ التعليم العالي، يطرحون أشياء خاصة بالجامعة، فللأسف، أنا اليوم أطرح انشغالا يتعلق بالصرف الصحي، فهناك فرق كبير بين التعليم العالي وما نعانيه يوميا في مدينة ورقلة.

السيد وزير الموارد المائية،

تعاني العديد من أحياء حوض ورقلة من صعود وطفو مياه الصرف الصحي، ويصل أحيانا إلى بعض مساكن المواطنين، وما يسببه ذلك من مشاكل بيئية وانتشار للأمراض، على الرغم من الأموال التي أنفقتها الدولة في هذا المجال، مما يدفعنا للقول بعدم فائدة هذا المشروع الضخم. وعليه، ما هي الأسباب الحقيقية لهذا المشكل الذي يعاني منه أغلب الأحياء؟ وما هي الحلول التي ترونها للقضاء على هذا المشكل، مع تحديد المدة الزمنية لذلك؟ وهل يمكن القضاء نهائيا على هذا المشكل، في ظل التوسع العمراني الذي تشهده مدينة ورقلة والبلديات المحيطة بها؟ تفضلوا ـ السيد الوزير ـ أسمى عبارات الشكر والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ والكلمة للسيد وزير الموارد المائية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الموارد المائية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زملائي السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،

أيها الجمع الكريم.

أولا، يسعدني التواجد بينكم اليوم، بين الأخوات والإخوة أعضاء هذا المجلس الموقر وذلك قصد الإجابة على أسئلتكم وانشغالاتكم، والتي تعبر عن حرصكم العميق وعملكم الدؤوب، كممثلين للشعب، لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في شتى المجالات.

كما أتقدم أيضا بخالص شكري وعرفاني للسيد عبد الكريم قريشي، على اهتمامه بقطاع الموارد المائية، من خلال السؤال الذي طرحه علينا، والمتعلق أساسا بالمشروع الكبير لتطهير حوض ورقلة، بالإضافة إلى تساؤلكم حول استمرار معاناة ساكنة بعض الشوارع من ظاهرة صعود المياه وطفو المياه المستعملة وسبل إيجاد حل نهائي للمشكلة.

وكرد على انشغالكم، يسرني أن أعلمكم أن ولاية ورقلة استفادت من مشاريع ضخمة وحيوية، تهدف في مجملها إلى القضاء على مشكلة التطهير بالمنطقة ككل، نذكر على سبيل المثال: المشروع الذي سجل في 2006 وانطلقت الأعمال به ما بين سنة 2007 إلى غاية 2010، والمتضمن عمليتين تهدفان إلى إنجاز شبكة للتطهير، في إطار مشروع تطهير واد ورقلة بشطريه الأول والثاني، ورغم هذه المجهودات التي بذلت بقي هذا المشكل يراود مكانه بهذه الولاية. وعليه، وقصد التكفل الأمثل بالساكنة وتلبية مختلف احتياجاتهم قامت وزارة الموارد المائية بإطلاق مشروع ضخم آخر وهو مشروع تطهير حوض ورقلة، والذي أسندت أشغال إنجازه إلى الشركة العمومية كوسيدار،

وبطبيعة الحال ونظرا لضخامة هذا المشروع تم إسناده إلى أكبر شركة متخصصة في هذا المجال بصيغة التراضي البسيط عن طريق 3 صفقات مكونة لمجمل المشروع، وذلك لما لها من خبرة وتجربة في إنجاز المشاريع العملاقة من خلال إبرام 3 صفقات وهي:

ـ الصفقة الأولى: متضمنة إنجاز وتهيئة مجمعات رئيسية للتطهير، بالإضافة إلى قنوات ضخ بطول 6 كلم، وإنجاز وتجهيز وكهربة محطات الضخ لـ 3 أحياء كبرى بمدينة ورقلة؛ انتهت الأشغال بهذا المشروع وهو حاليا حيز الخدمة منذ سنة 2018.

ـ الصفقة الثانية: متضمنة إعادة تهيئة 5 كلم تقريبا (4647 مترا طوليا)، وكذا إعادة تأهيل محطات الضخ، ومست هذه العملية 8 أحياء كبرى، انتهت الأشغال بهذا المشروع في نهاية سنة 2018 وهو حاليا قيد الاستغلال.

ـ وأخيرا الصفقة الثالثة: تجدر الإشارة إلى أن هذه الصفقة كانت محل تجميد، وبعد رفع التجميد عنها وتخصيص الغلاف المرصود لها، تمت مباشرة أشغال الإنجاز، حيث تضمنت إعادة تأهيل باقي المجمعات المهترئة وعددها 10، بالإضافة إلى إنجاز وإعادة تأهيل القنوات بطول إجمالي يعادل 10000 متر طولي، تم الانتهاء من إنجاز 9 منها سنة 2019، أما المجمع العاشر والمتضمن إعادة تأهيل المجمع الرئيسي (CP2) بالمخادمة، بالإضافة إلى إعادة تأهيل ما يقارب 2.1 كلم من القنوات، الأشغال حاليا في طور الإنجاز، تم الانتهاء فقط من 1.2 كلم وتبقى 900 متر طولي.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن مصالحنا أطلقت مشروعا آخر لإعادة الاعتبار ووضع في المستوى محطات الدفع ورفع المياه المستعملة عبر ولاية ورقلة الكبرى بعدد 35 محطة موزعة كالتالي:

ـ 29 محطة أسندت للشركة العمومية (SOGIR 8)، تم اقتناء كل المعدات والتجهيزات لهذه المحطة، وتم تركيب 11 محطة لحد الآن.

ـ 6 محطات أوكلت لشركة كوسيدار، تم اقتناء كل المعدات والتجهيزات لهاته المحطات، وتم تركيب 4 محطات لحد الآن.

وكما تفضلتم به، سيدي، لازالت بعض الشوارع والأحياء تعاني من مشاكل طفو وصعود المياه، وهي ظاهرة طبيعية شائعة بالمنطقة والتي صعبت من عملية الضخ بسبب ارتفاع منسوب المياه بالشبكة القديمة، وعدم قدرة محطات الضخ النهائية على استيعاب الكميات الهائلة للمياه بسبب قدم واهتراء المعدات والتجهيزات الكهروميكانيكية بها، مما سبب في بعض الأحيان وفي بعض المناطق تسربات للمياه المستعملة، هذه الظاهرة زادت من حدة الصعوبات التقنية التي أثّرت على وتيرة إنجاز المشروع، مما سبب تأخرا، نوعا ما، في الأشغال، وهذا التأخر لا علاقة له بقدرة مؤسسة الإنجاز، مسيرة هذا المشروع الكبير، كما تروج له بعض الأطراف.

إن مؤسسة كوسيدار هي مؤسسة وطنية كبيرة لها خبرة؛ وحيازة التعاقد معها جاء بعد تجارب قطاعنا مع هذه الشركة، والتي أنجزت لنا عدة مشاريع هامة، وكما ذكرت سابقا، عرف المشروع تأخرا لأسباب تقنية، والتي نرجعها، بعد المعاينة التي تقوم بها مصالحنا على مستوى الولاية بصفة دورية إلى:

الأرضية الهشة وغير المستقرة وذات الأعماق الكبيرة والتي تصل في بعض المناطق إلى حوالي 9 أمتار، مما جعل مؤسسة الإنجاز تستعين بفرق الدك بالدعامات، وهذه الأخيرة تأخذ وقتا أكبر في تقدم الأشغال، والتي كانت محل معارضة كذلك مستمرة من قبل السكان بسبب الاهتزازات التي تحدثها عملية وضع هذه الدعامات، مما أدى إلى تشكل تشققات في مباني المواطنين ما حتم على المؤسسة اللجوء إلى تقنية الحفر المباشر بأحجام كبيرة والذي يأخذ وقتا كبيرا هو الآخر.

كما تجدر الإشارة إلى أن مشكل التطهير هو يمس عدة مناطق من الجنوب وقد خصّه السيد رئيس الجمهورية باهتمام خاص وبالغ؛ وقد كلفنا الأسبوع الماضي رفقة أعضاء من الحكومة بضرورة إيجاد استراتيجية عمل للقضاء على هذا المشكل نهائيا، وكنت قد قمت مطلع هذا الأسبوع بزيارة لولاية أدرار بهذا الصدد وذلك قصد إيجاد سبل كفيلة لهذا الموضوع.

أما بالنسبة لولاية ورقلة، موضوع انشغالكم، والتي سجلت مشاكل عديدة في مجال التطهير وذلك بفعل عدة أسباب، منها ما تعلق بمشاكل في التسيير ومنها ما تعلق بنقص في المشاريع؛ وهنا لا يمكن لأحد إنكار الصعوبات والعراقيل المترتبة عن الخاصية الجغرافية لمدينة ورقلة

وموقعها المنخفض على شكل حوض؛ بحيث إن كل عملية تجميع ونقل للمياه تكون صعبة، إضافة إلى كل هذا الطبيعة الصحراوية للولاية وتركيبتها الرملية، ونسبة المعادن المرتفعة بها، والتي تدخل دائما في شبكة التطهير مع المياه المستعملة والتي أثرت بشكل كبير وسلبي على التجهيزات الكهروميكانيكية لمحطات الضخ ورفع المياه؛ وبالتالي تستلزم عناية خاصة وعمليات صيانة دورية، هذا ما يكلف أغلفة مالية معتبرة للقيام بذلك، مما يؤثر بالسلب على الأداء الحسن لهذه المنشآت.

كما أعلمكم أيضا أن مصالحنا اقترحت عملية، ضمن برنامج سنة 2021، مع العلم أن الدراسة الخاصة بهذه المناطق أنجزت مسبقا على عاتق ميزانية الولاية وقد تم الانتهاء منها؛ بالإضافة إلى كل هذه المجهودات، أعلمكم السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن مصالح الديوان الوطني للتطهير تتدخل بصفة دائمة للقضاء على النقاط السوداء بالولاية، من خلال التدخل باستعمال الشاحنات المخصصة لهذا الغرض، شاحنات شفط وشاحنات تفريغ وذلك تلبية لاحتياجات مواطنيها الكرام.

في الأخير، أود أن أنوه بحرصكم على هذا المشروع، كما أنني متفهم لقلقكم وكذا اهتمامكم بهذه الاستثمارات الضخمة وهو نابع من قلق مواطنينا الأعزاء، خاصة القاطنين بالمناطق التي سجلت بها نقاط سوداء في شق التطهير، ولكن أطمئنكم، سيدي، من موقعي هذا وكوزير للموارد المائية وأؤكد لكم في نفس الوقت، أن هذا المشروع الكبير سيحقق نقلة نوعية في وضعية التطهير في ولاية ورقلة، وسيحسن أيضا من الظروف المعيشية لمواطنينا الكرام، كما أؤكد لكم أيضا أننا ماضون في إتمام هذا المشروع في أقرب الآجال الممكنة مهما كلفنا الأمر ورغم الصعوبات والعقبات التي تواجهنا.

تلكم هي أبرز الشروحات التي أردت أن أنير بها وأبقى دائما على أتم الاستعداد لإفادتكم بتوضيحات أكثر إذا ما لزم الأمر، شكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد عبد الكريم قريشي إذا أراد التعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا للسيد الرئيس وبارك الله فيك على إتاحتنا هذه الفرصة.

معالي الوزير، أولا، أشكركم على هذا الرد الطويل.

أعلمكم أنني طلبت لقاء مع الوزير السابق، لكنه امتنع عن ذلك، كذلك المدير العام للديوان الوطني للتطهير، الأمر الذي دفعني لطرح هذا السؤال.

معالي الوزير، هناك عدم استقرار للمسؤولين على مستوى الديوان الوطني للتطهير بورقلة، وهذا أثر كثيرا، نقص الإمكانيات كذلك أثر كثيرا، هل لديكم علم ـ معالي الوزير ـ أن هناك مواطنا توفي هذا الأسبوع في بالوعة من بالوعات الديوان الوطني للتطهير بمنطقة الرويسات؟

هل ترضون ـ معالي الوزير ـ أن تعيش في هذا المحيط؟ أنا أعرض أمامكم صورة تبين حقيقة ورقلة التي يعيش فيها المواطنون، وهذه صورة أخرى ناتجة عن الإهمال الكبير الذي يقوم به الديوان الوطني للتطهير؛ هذه صهاريج الديوان الوطني للتطهير تنقل الماء إلى بالوعة أخرى، أنا مستعد أن أعطي هذه الصور لسيادتكم، وهذه مياه في مسكن من مساكن مدينة ورقلة (بداخل المسكن)، هذه داخل المساكن، معالي الوزير ! ها هي مساكن المواطنين !

أنا أعرض عليك هذا المشكل وأطلب منك طلبين، إذا كانت الأمور طبيعية ـ كما قلتم ـ أطلب منكم، أولا وقبل كل شيء، زيارة المكان، زيارة منطقة ورقلة لتطلعوا عن كثب على واقع الصرف الصحي في هذه المدينة.

الأمر الثاني، أتمنى من الوزير الأول فتح تحقيق في المشروع الذي سمّوه «مشروع القرن» آنذاك، والذي أنفقت عليه الدولة حوالي 3000 مليار سنتيم، لكن للأسف، معالي الوزير، عندما أعرض عليكم هذه الصور تعرف حجم القذارة التي نعيش فيها، شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ كل هذه الصور نسلمها رسميا للسيد الوزير؛ تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الموارد المائية: أولا، أشكر السيد عبد الكريم قريشي على هذا الاهتمام، وعلى الصورة القاتمة التي أعطاها عن معاناة سكان ورقلة.

فيما يخص عدم الاستقرار، سنعمل على الاستقرار

فيما يخص المناصب والإطارات في القطاع وبالأخص الديوان الوطني للتطهير.

أما عن نقص الإمكانيات التي أشرتم إليها، سنبذل قصارى جهدنا، تحصلنا الأسبوع الماضي على 10 شاحنات شفط وبدأنا بتوزيعها على ولايات الجنوب، كل ولاية حصلت على شاحنة، هناك حصة أخرى من الشاحنات ستصل وسنكمل توزيعها على البقية.

فيما يخص الزيارة، لما كنت أمينا عاما برمجت زيارة لولاية ورقلة، وكنا بصدد تنظيم ملتقى فيما يخص هذه القضية، لكن أعدك أنني سأزور ولاية ورقلة في الأيام القادمة، كما أعدك أنني سأشرف وأتابع ميدانيا هذا المشروع حتى نهايته ونضع سكان ورقلة في أريحية، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ نبقى دائما مع نفس القطاع وأحيل الكلمة إلى السيد محمد سالمي.

السيد محمد سالمي: شكرا للسيد الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمواد من 93 إلى 96 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛ يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي نصه:

سبق لوزارة الموارد المائية أن سجلت وسطرت العديد من المشاريع لفائدة فئة مربي المواشي، خاصة في المناطق الصحراوية بالجنوب، والمتمثلة أساسا في إنجاز مناقب مجهزة، قصد تمكين هذه الفئة من تنمية الثروة الحيوانية بالمنطقة، نذكر على سبيل المثال خمسة (5) مناقب مجهزة كانت مسجلة للإنجاز في حمادة تندوف شمالا منذ سنة 2014، غير أنها لم تُنجز إلى غاية يومنا هذا، بالرغم من كونها لم يمسها التجميد.

وبعد انتظار دام أكثر من ست (6) سنوات ورغم الحاجة الماسة لها في المنطقة، تم تحويلها عن وجهتها لتنجز في حقل الالتقاط «حاسي عبد الله» بتندوف.

ـ لماذا هذا الإجحاف والحرمان في حق فئة مربي المواشي بهذه المنطقة؟ ولماذا لا تحترم الجهات الوصية برامجها ومخططاتها؟ وما هي الإجراءات المتخذة لمثل هذه المشاكل؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق التقدير والاحترام، وأشكر الجميع على الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد سالمي؛ الكلمة للسيد وزير الموارد المائية، فليتفضل.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

زملائي الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر.

أولا، أتقدم بالشكر للسيد محمد سالمي، عضو مجلس الأمة المحترم، وبأسمى آيات الشكر والعرفان، نظير الجهود التي تبذلونها في سبيل الاستماع ونقل مختلف انشغالات مواطنينا في مختلف المجالات، خاصة المتعلقة بالموارد المائية من جهة، كما أشكركم على اهتمامكم بانشغالات فلاحينا وموالينا من جهة أخرى.

تطرقتم، سيدي، إلى موضوع حساس وغاية في الأهمية وهو تربية المواشي، هذه الشعبة التي تمثل أحد أبرز النشاطات في المناطق الداخلية والصحراوية، لما لها من أثر إيجابي على اقتصادنا الوطني، بما توفره من منتوج في اللحوم بمختلف أنواعها، ناهيك عن مختلف المنتوجات المترتبة عن مثل هذه النشاطات، وولاية تندوف محل انشغالكم بصفتها ولاية صحراوية تهتم بهذه الشعبة، حيث تعتبر مرافقة هؤلاء الموالين في جميع متطلباتهم واجبا علينا، خاصة تلك المتعلقة بتوفير مياه الشرب لماشيتهم.

في ظل خاصية المناطق الصحراوية المعروفة بندرة المياه، وكنتم قد نقلتم انشغال موالينا بولاية تندوف الذين يطالبون بإنجاز آبار ومناقب لهذا الغرض، وكما هو معلوم

لديكم، فإن مصالح الفلاحة والتنمية الريفية هي الجهة المخولة لتلبية مختلف احتياجات مواطنينا من هذه الناحية، وبحكم ترابط قطاع الموارد المائية والفلاحة والتنمية الريفية، فإننا نتقاسم نفس هذه المسؤولية المتعلقة بتوفير المياه، سواء تلك الموجهة للفلاحة أو الموجهة لمختلف المواشي، وبالعودة إلى المناقب التي ذكرتموها في انشغالكم والتي كنتم قد أشرتم في سؤالكم إلى أن قطاعنا أطلقها خصيصا لفائدة مربي المواشي والبدو الرحل، أعلمكم، سيدي المحترم، أن هكذا برامج ومشاريع هي تدخل في صلاحيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ضمن مختلف برامجها التنموية، عن طريق مصالحها الولائية لتندوف.

في المقابل، أود أن أشير إلى أن مصالحنا للموارد المائية أطلقت برنامجا هاما لإنجاز عدة مناقب عبر الولاية بعنوان «إنجاز وتجهيز مناقب بأعماق مختلفة» عبر إعداد دفاتر شروط تتضمن 3 حصص وهي على النحو التالي (كان التسجيل في غضون سنة 2014):

– الحصة الأولى: إنجاز وتجهيز 5 مناقب بشمال شرق تندوف،

– الحصة الثانية: إنجاز وتجهيز 4 مناقب بجنوب تندوف،

– الحصة الثالثة: إنجاز وتجهيز 6 مناقب بحمادة تندوف، وهي المناقب التي أشرتم إليها في سؤالكم هذا.

فيما يخص الحصة الأولى والتي انطلقت بها الأشغال بنفس السنة ـ للأسف ـ بعد مرور أشهر من الانطلاق فسخنا العقد مع مؤسسة الإنجاز من جانب واحد، لأن المتعامل أخلّ بالالتزامات التعاقدية، وذلك نظرا لمحدودية إمكانيات هذه المؤسسة وعجزها عن متابعة الأشغال.

فيما يخص الحصة الثانية والمتضمنة إنجاز وتجهيز 4 مناقب، انطلقت الأشغال بها في نفس السنة (أي سنة 2014)، وتم الاستلام المؤقت للمشروع سنة 2015 والنهائي سنة 2016، ولكن بعد مدة من الاستغلال تبين أن نقبين (2) من أصل أربعة (4) هما سالبان، أي قدرة إنتاجهما للمياه ضعيفة، ومنقب واحد ذو نسبة ملوحة عالية، وهذا ما يميز هذه المنطقة.

بقي منقب واحد يلبي جميع الشروط وهو مستغل حاليا.

فيما يخص الحصة الثالثة، انطلقت الأشغال بالنسبة لهذه الحصة بصفة عادية ولكن بعد فترة من الإنجاز، لاحظت مصالحي بالولاية قصورا وإخلالا بالالتزامات التعاقدية، وذلك نظرا لمحدودية إمكانيات مؤسسة الإنجاز وعجزها عن متابعة الأشغال، مما أجبرنا على فسخ التعاقد مع هذا المتعامل من جانب واحد. وعليه، باشرت مصالحي الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة من أجل استئناف الأشغال بالحصتين المتبقيتين، والتي تزامنتا مع صدور المرسوم الرئاسي 15ـ247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضها للمرفق العام، حيث قامت مصالحنا باجراء تعديلات لازمة على الحصتين الأولى والثالثة وفق ما يمليه المرسوم الجديد، حيث جاءت التعديلات على النحو التالي:

– الحصة الأولى أصبحت بعنوان إنجاز وتجهيز 5 مناقب بالشمال الشرقي لولاية تندوف.

– الحصة الثالثة أصبحت بعنوان إنجاز وتجهيز 5 مناقب بحمادة تندوف.

وقامت مصالحنا الولائية بالإجراءات الإدارية التي تخص الإعلان عن الصفقة شهر ماي 2016، وبعد استيفاء كل الشروط والإجراءات تم الإعلان عن عدم جدوى الحصتين؛ ومن هنا قامت مصالحنا، بالتنسيق مع المصالح الولائية الممثلة في اللجنة الولائية للصفقات العمومية، بإنجاز كل من الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بهاتين الحصتين، وبعد الانتهاء منها قامت مصالحي الولائية بمباشرة الإجراءات الإدارية بمنح الصفقة وباشرنا الأشغال في الحصة الأولى التي تم الانتهاء منها واستلامها، وهذه المناقب هي قيد الاستغلال حاليا وتستعمل في عملية تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب.

أما بالنسبة للحصة الثالثة فالأشغال بها قيد الإنجاز.

إذن، هذه هي مختلف المشاريع المتعلقة بإنجاز المناقب التي نعكف على القيام بها وستوجه كلها لعملية التموين بالمياه الصالحة للشرب، وهي من أولويات قطاع الموارد المائية وكل نشاطاتنا تدخل حاليا في هذا السياق، خاصة في ظل مسعانا لرفع قدرة المعالجة لمحطة نزع الأملاح بولاية تندوف من 15000 م³ يوميا إلى 20000 م³، قصد تلبية مختلف حاجيات مواطنينا، وكان لي الشرف أنني زرت مدينة تندوف في غضون 10 أوت سنة 2020 وتفقدت المحطة وقمنا كذلك بدراسة لتوسيع هذه الأخيرة، ولكن يبقى المشكل في المياه التي تأتي إلى المحطة؛ هذا المشروع

الهام والذي قمنا بإعداد دراسة له يكلفنا مبلغ 600 مليون دينار جزائري، والذي سنشرع فيه فور توفير الغلاف المالي اللازم، مما سيحسن من وضعية تزويد المياه الشروب لهذه الولاية، هذه الوضعية ـ كما قلت ـ وقفت عليها خلال زيارتي لولاية تندوف، وكنت قد أسديت ـ بالمناسبة ـ تعليمات صارمة بضرورة تحسين عملية تزويد بالمياه الصالحة للشرب واستعمال كل الوسائل في سبيل ذلك، كما نعلمكم بأننا بصدد تحضير لدراسة مشاريع كبرى لتحويل المياه جنوب ـ جنوب والتي أراها الحل الأمثل للقضاء على مشكل التزود بالمياه في المناطق الصحراوية، أذكر على سبيل المثال: تحويل المياه من الحقول الجوفية لولاية أدرار نحو ولاية تندوف بطول 1000 كلم، أو تحويل المياه من حقول المياه الجوفية من بني ونيف ببشار بطول 700 كلم، وتبقى الدراسة التي تجرى حاليا هي التي تعطينا دراسة الجدوى، وكما تعلمون المشاريع المهيكلة بهذا الحجم تتطلب أغلفة مالية معتبرة وسنلح على إنجازها لما لها من أثر إيجابي من الخدمة العمومية للمياه، وكذا أثرها أيضا على الفلاحة وتربية المواشي بالمنطقة.

كما أعلمكم أيضا، سيدي عضو مجلس الأمة، أن المصالح الفلاحية لولاية تندوف وبالتنسيق مع مصالحنا أطلقت عدة مشاريع وعمليات إنجاز مناقب رعوية وأخرى موجهة للسقي، كإنجاز وتجهيز 4 مناقب بالمحيط الفلاحي واد مهيا، إنجاز وتجهيز 4 مناقب بالمحيط الفلاحي قراير الحرث، بالإضافة إلى إنجاز منقبين رعويين بولاية تندوف ويتم حاليا الانتهاء من الإجراءات الإدارية قبل مباشرة الأشغال بهما، بالإضافة إلى إشراف المصالح الفلاحية على إنجاز وتجهيز 14 منقبا بولاية تندوف، وبطبيعة الحال هذه العمليات تكون بالتنسيق مع مصالحي الولائية للموارد المائية لولاية تندوف، وستوجه كلها للاستعمال الفلاحي.

وفي الأخير، أود أن أطمئنكم، سيدي المحترم، بأننا نبذل كل جهدنا في سبيل مرافقة فلاحينا ومواليا، كل حسب اختصاصه ومسؤوليته، وذلك تطبيقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، والذي ألح على ضرورة إيصال المياه الشروب لجميع المواطنين دون استثناء، وفقا لما ينص عليه الدستور في صيغته الجديدة وفي مادته 63، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ألح السيد الرئيس على ضرورة مرافقة فلاحينا ومواليا وتوفير لهم كل الشروط والإمكانات التي تساعدهم على مزاولة نشاطهم على أكمل وجه.

أشكركم مرة أخرى، سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، على سؤالكم هذا، وأشكر مجلسكم الموقر الذي أتاح لنا مناقشة وإيجاد الحلول لمختلف انشغالات مواطنينا الأعزاء، هذا ما أردت أن أقدمه لكم كرد على انشغالكم مبديا لكم، بالمناسبة، استعدادي التام والدائم للعمل معكم وإفادتكم بتفاصيل أكثر إذا ما لزم الأمر، أشكركم على الإصغاء وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد محمد سالمي إذا كان يريد التعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد محمد سالمي: شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد الوزير على الإجابة التي جاء بها، فضلا عن السؤال الشفوي الذي رفعته من خلال انشغال مربي المواشي بمنطقة تندوف الذين شعروا أنهم ضحايا لعدم التزام الدولة بتعهداتها تجاه الساكنة وبالأخص فئة مربي المواشي، كنت أتوقع أن تكون هناك عملية تعويضية ضمن إجابة السيد الوزير لهذه الفئة في قانون المالية 2022، ولذا أعود وأؤكد مرة أخرى على وجوب احترام المواطنين واحترام التعهدات التي تقدمها لهم دولتهم، لا يمكن ـ معالي الوزير ـ منذ 6 سنوات زار المنطقة القطاع الوزاري وطُرح المشكل، فقيل إن العملية مسجلة وإن شاء الله ستنجز خلال هذه السنة؛ ومن ثم تمضي 6 سنوات دون فعل شيء! أعرف الأسباب التي حالت دون إطلاقها أو إنجازها، لكن الأجدر أن تعوض في قانون المالية لسنة 2022، لأن خلال تلك السنوات الست كانت وزارة الفلاحة تقول: إن المشاريع مسجلة لدى وزارة المالية ولا نستطيع تغيير المناطق!

السيد الوزير، شساعة المنطقة والجفاف الذي سادها في السنوات الأخيرة كلها معاناة معالي الوزير.

ومن خلال المصالح المعنية المختصة على المستوى المحلي وأقصد مصالح وزارتكم المكلفة بالموارد المائية، فالمسؤولون يتغيرون ويذهبون ويأتي آخرون، لكن التزامات وتعويضات الدولة يجب أن تستمر وتجسد في الميدان، وأعتقد أن هذا هو المفهوم الصحيح الذي ألح عليه السيد رئيس الجمهورية، هي الجزائر الجديدة والجمهورية الجديدة

ونعمل جميعا من أجلها.

إذن، أطلب وألحّ على ضرورة إنصاف فئة مربي المواشي بهذه المناطق، لأنه لايمكن أن يتحمل المواطن عوامل الطبيعة من جهة، وعدم التزام الدولة من جهة أخرى، ونطلب تجسيد المشاريع التي كانت مسجلة والتي لم يمسها التجميد، لأن عدم القيام بها يعني أن الدولة ستفقد ثقة الساكنة وهذا هو المشكل ـ معالي الوزير ـ بالنسبة لفئة مربي المواشي، وعدم توفير المياه أيضا يعد سببا في فقدان الثقة، هذه رسالتي إليك، السيد الوزير، وشكرا للجميع.

السيد الرئيس: شكرا؛ الرسالة وصلت، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا.

أولا، فيما يخص الالتزامات فنحن ملزمون بتجسيدها كلها، سيكون تعاون مع صديقي السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية على إيجاد حل لهذا النقص في المناقب.

أما فيما يخص قطاع الموارد المائية فإن الشغل الشاغل هو توفير المياه للساكنة، وأظن ـ كما أشرت ـ بعد زيارة الولاية في شهر أوت، كأمين عام، التزمت، والتزاماتي وفيت بها، كان هناك 3 خزانات للمياه لم تستكمل أشغال إنجازها وجسدت، محطة تحلية المياه (نزع المعادن) دراسة توسعتها انتهت وبقي رصد الأغلفة المالية فقط، وأظن أنه من واجبنا ـ وكما قلت ـ ألا نتخلى عن التزاماتنا وأؤكد لك فيما يخص القطاع أن كل الالتزامات التي وعد بها وزراء سابقون نحن ملزمون بتطبيقها وباتباعها، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نمر الآن إلى قطاع السياحة والكلمة للسيد عبد القادر مولخلوة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نظرا لأهمية قطاع السياحة في تحريك العجلة التنموية، ارتأيت أن أوجه السؤال إلى السيد وزير السياحة والمتمثل فيما يلي:

إن المشاريع التنموية في القطاع السياحي معطلة في أغلب ولايات الوطن، رغم توفر مخططات التهيئة السياحية المصادق عليها بموجب مراسيم تنفيذية، إلا أن هذه العقارات المتواجدة داخل هذه المناطق لم تستغل استغلالا حقيقيا حسب ما هو مسطر من قبل السلطات العمومية.

ـ ما هو سبب تعطل المشاريع السياحية، رغم توفر محافظة عقارية هامة عبر كامل التراب الوطني وخاصة داخل مناطق التوسع السياحي؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، فليتفضل مشكورا.

نرحب به لأول مرة في مجلسنا هذا.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنا جد سعيد أن أقف أمام مجلسكم الموقر لأول مرة لأجيب على سؤال عضو مجلس الأمة الفاضل، السيد عبد القادر مولخلوة، وأشكره شكرا جزيلا على سؤاله الذي منحني فرصة لأوضح بعض الأمور التي تخص قطاع السياحة، فمن نافلة القول إن للجزائر مقومات سياحية هامة ومتنوعة، تتوزع على كل أنواع الأنشطة السياحية الشاطئية، الصحراوية، الجبلية، الغابية والثقافية والدينية والصحية والحموية والمغامراتية وحتى سياحة الأعمال؛ كل هذا المخزون الهائل بحاجة إلى تثمين وترقية وترويج.

ولضبط استراتيجية قطاع السياحة قد تم اعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (SDAT)، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الولائية (SDATW)؛ وضمن هذه الاستراتيجية تم تصنيف 225 منطقة للتوسع السياحي (ZET)، ضمن حافظة عقارية بمساحة حوالي 56400 هكتار، والطبيعة القانونية لهذه الأراضي في مناطق التوسع السياحية كما يلي:

- 40٪ تابعة للأملاك الوطنية العمومية،
- 30٪ تابعة للأملاك الوطنية الخاصة،
- 20٪ تابعة للأملاك الوطنية الخاصة المخصصة للفلاحة (مستثمرات فلاحية جماعية ومستثمرات فلاحية فردية)،
- 10٪ ممتلكات خاصة.

وتتمة إلى المخططات السابقة، تمت المصادقة على مخطط التهيئة السياحية (PAT) داخل منطقة التوسع السياحي، تم الانتهاء من دراسة 100 مخطط تهيئة سياحية داخل مناطق التوسع السياحي، صودق على 61 منها، مع العلم أن 156 مخطط تهيئة سياحي تم التكفل بها ماليا، والبقية في طور الإعداد وعددها 29.

المخططات المصادق عليها تمس 26 ولاية من 34 ولاية بها مناطق توسع سياحي؛ مكنت هذه المخططات (PAT) من تحديد وتوفير 1042 قطعة أرضية موجهة للاستثمار السياحي، ثم منح حوالي 30٪ منها في إطار حق الامتياز، وتم اعتماد 147 مشروعا سياحيا من طرف اللجنة القطاعية لدراسة مخططات المشاريع الفندقية على مستوى الوزارة، وتضم هذه اللجنة إلى جانب ممثل وزارة السياحة: الداخلية، السكن، الأشغال العمومية، البيئة والوكالة الوطنية للتنمية السياحية.

عضو مجلس الأمة المحترم، السيد عبد القادر مولخلوة، تواجه مناطق التوسع السياحي إشكاليات في بعث الاستثمار بداخلها تعود أساسا إلى تشعب الطبيعة القانونية للأراضي المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي، كالأراضي الفلاحية والأراضي الغابية وكذلك الأملاك الخاصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تواجه بعض مناطق التوسع السياحي احتضان مشاريع ذات طابع عمومي ضمن ما يسمى «المنفعة العمومية»، على غرار محطات تحلية المياه (مياه البحر) وتوليد الكهرباء وغيرها.

كما تجدر الإشارة إلى نقص الاعتمادات المالية للتكفل بأشغال التهيئة لمختلف الشبكات، وتعويض كذلك أصحاب الأراضي الخاصة داخل هذه المناطق.

من جهة أخرى، يجب التذكير أن عددا من المستثمرين، ممن اعتمدت مشاريعهم، يواجهون صعوبات مرتبطة بعضها بالحصول على التراخيص المختلفة والبعض الآخر بالقدرة التمويلية اللازمة لإنجاز هذه المشاريع.

السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

يجب التذكير بأن الحظيرة الفندقية في الجزائر بها حوالي 1500 فندق حيز الاستغلال، ستعزز في السنوات المقبلة بأكثر من 800 مشروع هي في طور الإنجاز، من أصل 2238 مشروعا معتمدا من طرف اللجنة القطاعية التي أشرت إليها سالفا، 84٪ من تلك المشاريع تتواجد خارج ما يسمى بـ (ZET)، وضمن سياسة مواصلة العمل لتوفير العقار السياحي، سيتم تعزيز الحافظة العقارية بـ 27 منطقة توسع سياحي جديدة، التي سيدرس ملفها اليوم (هذا الخميس) على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

وبغرض مرافقة المستثمرين وتذليل الصعوبات وتسهيل الإجراءات، فقد أسدى السيد رئيس الجمهورية تعليمات خلال مجلس الوزراء، المنعقد في 28 فبراير الأخير، تقضي بإشراك منظمات أرباب العمل في كل ما يتعلق بالفعل الاستثماري، وتنفيذا لهذه التعليمات، عقدت سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي هذه المنظمات يومي 15 و16 مارس 2021، لضبط منهجية عمل مشتركة.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، السيد عبد القادر مولخلوة، ذلكم هو ردي على سؤالكم، أتمنى أن أكون قد وفقت في الإجابة عليه ولكم مني كل الشكر، أشكر أعضاء مجلس الأمة على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد القادر مولخلوة.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير، أشكركم جزيل الشكر على المعلومات التي قدمتموها، ولكن من خلالها تبين أن استغلال هذه المناطق لم يصل 10٪، أعطيك مثالا بسيطا عن ولاية عين تيموشنت التي لديها 7 مناطق للتوسع السياحي، تصنيفها

كمنطقة سياحية تم سنة 1981 ولم تنطلق الدراسة لتهيئتها حتى سنة 2012، تم إصدار المرسوم سنة 2014، لكن لم يتم توطين ولا مشروع واحد داخل مناطق التوسع السياحي إلى حد الآن.

السيد الوزير، إسمح لي، أقول لك عبارة «أغلقتم علينا»، قلتم بأنها مناطق سياحية ولما نذهب هناك يقال لنا هي مناطق فلاحية، لما يضع المستثمر ملفه يقال له: لا! هذه مناطق فلاحية لا تمس! دعنا إذن نمارس الفلاحة، لا نريد السياحة!

ولاية عين تيموشنت ـ وهذا المشكل طرحته مرارا وتكرارا ـ بها أكبر نسبة للهجرة غير الشرعية في الجزائر وربما تصل حتى 80٪، لماذا؟ لأن معظم الناس هناك لا يجدون ما يعملون، كان لدينا أمل كبير في أننا سنوظف أبناءنا في هذه المناطق، لكن – للأسف – بقي هذا مجرد حلم! وأنت جديد في القطاع ـ السيد الوزير ـ ونعرف مؤهلاتك جيدا، فلعلّك تفيدنا مستقبلا، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الوزير إن كان هناك رد على التعقيب! قلّل ودلّل من فضلك.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي: أشكر السيد عضو مجلس الأمة على هذه الإضافة والتعليق، لكن أؤكد لك أن هناك نظرة جديدة وستكون بمشاركة أرباب العمل، بمعنى: الناس المعنيون بالاستثمار في قطاع السياحة.

حددنا بدقة ماهي طبيعة المشاكل التي تعترض الاستثمار داخل مناطق التوسع السياحي، وأشرت إلى بعضها، ولدينا فكرة أيضا تتعلق بمسألة تطهير العقار السياحي، يوجد هناك مناطق التوسع السياحي وضعت في سنة 1981 لكنها لم تبق كذلك الآن، منها ما تآكلت وأخرى تعرضت للاستغلال العشوائي وأخرى بُرمجت فيها مرافق عمومية، إذن الآن الوضعية في حد ذاتها تحتاج إلى إعادة النظر وإعادة الاعتبار، لكن أقول لك شيئا مهما هو أن 1042 قطعة أرض موجودة الآن ضمن المخططات ومصادق عليها، نحن الآن سنشرع، على الأقل، في البداية بكيفية تمكين المستثمرين الراغبين في الاستثمار داخل مناطق التوسع السياحي من هذه القطع الموجودة الآن.

بالنسبة للنظرة المستقبلية التي طرحتها فيما يخص حل المشاكل، هناك مشكل الأراضي الفلاحية والأراضي الغابية، السيد رئيس الجمهورية وضع خطا أحمر لهذا الموضوع على ألا تمس تلك الأراضي، وبالتواصل مع السيد وزير الفلاحة، تحدثنا مع بعضنا البعض ونحن في إطار المشاورات لكي ندرس إمكانية وجود مشروع مدمج، بمعنى أنه يكون هناك مستثمر سياحي وتبقى الغابة على حالها وتحافظ على طبيعتها، ويمكن أن تكون بعض الهياكل التي تنسجم مع الطبيعة الغابية، كما هو معمول به في كل الدول الصديقة للبيئة، وعندئذ نستطيع استغلال هذه المناطق دون المساس بالطبيعة الخاصة بالفلاحة أو بالطبيعة الغابية، وإن شاء الله عندما نزور ولاية عين تيموشنت سنلتقي هناك وممكن جدا أن نجد تصورا مشتركا معا للقضاء على مشكلة «الحرقة» وتوفير مناصب شغل لأبنائنا في عين تيموشنت.

شكرا لك.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد علي بلوط، فليتفضل مشكورا.

السيد علي بلوط: شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من دون إطالة، سؤالي موجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لقد أقر مخطط الحكومة، المنبثق من برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بضرورة وضع سياسة استثمارية جديدة تسمح للدولة بتنويع مصادر الدخل الوطني كبديل للمحروقات، لأن هذه الأخيرة تعرف تذبذبا في أسعارها وعجزا في مداخيلها، كما أنها ثروة سيأتي يومٌ ما وتنتهي فيه!

السيد الوزير، لقد وضعت الدولة العديد من الإجراءات التحفيزية والمغرية للاستثمار في القطاع الفلاحي والسياحي.

وكما تعرفون، هناك العديد من المناطق التي يمكنها أن تكون أقطابا سياحية بامتياز، خاصة السياحة الجبلية؛ ومنها، كعينة، منطقة الونشريس التي حباها الله بطبيعة خلابة، وأشجار أرز نادرة وجبال عالية ومياه معدنية وحمامات حموية، غير أنه ـ وللأسف ـ فإن المنطقة لا توجد بها أو لم تنطلق بها إلى حد الآن أي عملية تنموية في القطاع السياحي، والغريب أن المنطقة ورغم موقعها السياحي والجغرافي لا توجد بها هياكل فندقية، إذ لا يجد الزائر بها مكانا للإقامة والاستراحة فيه، حتى الحمام المعدني الموجود بها تدهورت حالته ووضعيته رغم استخراج المياه من باطنه على عمق 400 متر، من أجل إعادة تأهيله ورفع طاقته المائية، لكن ما زال الوضع على حاله.

السيد الوزير، سؤالي هو:

ـ لماذا لم تقم الدولة بالاستثمار في هذه المنطقة أو على الأقل السماح للخواص بالاستثمار فيها وذلك بإقامة مشاريع فندقية ومنشآت سياحية، من شأنها تحريك التنمية المحلية الراكدة؟

ـ ألا تستحق منطقة الونشريس الثورية والشامخة التفاتة من الحكومة، خاصة وأن المنطقة لا توجد بها أي منشآت صناعية أو زراعية، من شأنها إخراجها من عزلتها؟

تقبلوا ـ السيد الوزير ـ فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: بارك الله فيك، شكرا للسيد علي بلوط؛ أحيل الكلمة إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على الرسول الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، علي بلوط،

أسرة الإعلام المحترمة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني أن أتقدم للمرة الثانية، أمام مجلسكم الموقر، للرد على سؤال عضو مجلس الأمة المحترم، السيد علي بلوط.

في البداية، بودي التأكيد على أن السلطات العمومية، ودائرتنا الوزارية حريصة على دفع التنمية في مختلف ربوع الوطن، والسيد رئيس الجمهورية وضمن برنامجه الانتخابي، ومن خلال مخطط عمل الحكومة، والبرامج التنموية الاعتيادية أعطى أهمية كبيرة لكل الولايات من أجل ترقيتها وتطويرها، ومن ذلك إنشاء 10 ولايات جديدة، تندرج ضمن هذا المنظور التنموي، كما أن السيد رئيس الجمهورية قد خص مناطق الظل باهتمام خاص، وكلف شخصية محترمة على مستوى رئاسة الجمهورية بهذا الملف.

وبخصوص قطاع السياحة، فمن الضروري التأكيد على أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية «آفاق 2030»، قد اعتنى بوجوب إعداد مخططات توجيهية تمس جميع ولايات الوطن.

وأعلمكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، علي بلوط، أن ولاية تيسمسيلت هي من ضمن (23) ولاية التي تم بها اعتماد مخطط خاص للتهيئة السياحية (PAT) سنة 2014.

أما بخصوص الاستثمارات في قطاع السياحة في ولايتكم، فيجب التذكير أنها تتوفر على:

ـ 8 مؤسسات فندقية قيد الاستغلال.

ـ 6 مشاريع معتمدة (منها 3 انطلقت الأشغال بها، 2 متوقفان بسبب غياب التمويل البنكي، 1 غير منطلق، في انتظار استصدار رخصة البناء).

ـ 3 مشاريع مبرمجة لملكيات المستثمرين الخواص (وهي تنتظر استكمال الإجراءات الإدارية).

ـ مشروع حديقة الأحلام لمستثمر خاص بمحاذاة سد بوقارة.

للإشارة، فإن العرض السياحي بالولاية، حسب المخططات، يضم العديد من الأنواع السياحية، ومنها على الخصوص: السياحة البيئية، والمناخية، والحموية، والترفيهية، والاستجمام، فيوجد بولايتكم:

ـ المنتزه الوطني للأرز، ثنية الحد،

ـ الينابيع الحموية لسيدي سليمان،

ـ موقع السياحة البيئية في عين عنتر،

ـ السياحة الدينية (انتشار الزوايا)،

ـ قلعة تازة وعين توكرية.

كما ركز مخطط التهيئة السياحية (PAT) لولايتكم على تطوير السياحة من خلال ثلاثة أقطاب سياحية بكل من:

- ضواحي تيسمسيلت،
- سيدي سليمان،
- ثنية الحد.

أما بخصوص الاستثمارات، فقد تمت برمجة عملية عصرنة حمام سيدي سليمان، هذا القطب الذي يتميز بإمكانيات حموية معتبرة، وذلك بعد إنجاز بئر حموي سنة 2017، مكّن من الحصول على تدفق 120ل/ ثا.

في هذا الشأن، تم تسجيل في برنامج الحكومة عمليتين على المستوى الوطني، تخص عصرنة 34 حماما تقليديا وكذا الاستثمار في 50 منبعا حمويا غير مستغل حاليا، وتضمنت هاتان العمليتان تثمين وتنمية منطقة «سيدي سليمان» بولايتكم، من خلال عصرنة الحمام التقليدي «البركة» الذي تنفرد مياهه الحموية بخصائص علاجية متميزة، والاستثمار في البئر المنجز، عن طريق تخصيص أوعية عقارية من طرف السلطات المحلية لإنجاز - على الأقل - محطتين (02) جديدتين.

وقصد الانطلاق في الاستثمار في هذا المجال، بادرت دائرتنا الوزارية بمراسلة السيد الوالي لولاية تيسمسيلت، بتاريخ 11 أوت 2020، قصد عصرنة هذا الهيكل، من خلال إنجاز محطة حموية بالمعايير الدولية مع إمكانية اللجوء إلى مستثمرين خواص، كما يمكن أن ترافق إحدى مؤسساتنا تحت الوصاية السلطات المحلية في إعداد دفتر الأعباء الخاص بهذه العملية.

وفي الأخير، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن أهم الأسباب التي تعطل الاستثمار في ولايتكم هي على الخصوص الطبيعة القانونية الغابية التي تغطي ثلثي (3/2) مساحة منطقة التوسع السياحي، إلى جانب الصعوبات التي تواجه المستثمرين في الحصول على التمويل البنكي.

ولمعالجة وجود مساحات غابية في مناطق التوسع السياحي، بصفة عامة، فنحن على اتصال بالسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية لإيجاد حلول قانونية ممكنة لهذا العائق، دون المساس بالطابع الغابي للأراضي.

وفي الأخير، فإننا حريصون على دفع عجلة التنمية في الاستثمار السياحي بهذه المنطقة المعروفة - كما أشرتم - برمزيتها التاريخية والتي تستحق أن تكون بحق ولاية سياحية بامتياز، نظرا لما حباها الله عز وجل من إمكانات طبيعية هائلة.

ذلكم هو ردي على سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، علي بلوط، أتمنى أن أكون قد وفقت في الإجابة على سؤالكم ولكم مني كل الشكر.

أشكر أعضاء مجلس الأمة الأفاضل على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة إلى السيد علي بلوط.

السيد علي بلوط: شكرا للسيد الرئيس المحترم.

الشكر موصول إلى السيد وزير السياحة على هذا العرض وعلى هذه الإجابة الواضحة والتوضيحات الكاملة، فقط حول ماذكره السيد الوزير، فهو ما يتمناه كل مواطن جزائري على ربوع الوطن وليس فقط في ولاية تيسمسيلت، في الواقع تكلمنا عن هذا منذ سنوات وسنوات لإيجاد الحلول، خاصة بعض المناطق التي بها موانع، من الناحية القانونية، لطبيعة الموقع كأملاك وطنية أو خاصة، ولكن في المقابل أرى مثلا مناطق أخرى كـ «تيكجدة» أو «الشريعة» بولاية البليدة، لماذا تتوفر كلتا المنطقتين على شاليهات من حطب ولكن في أماكن أخرى يمنع ذلك؟! لهذا - إن شاء الله، السيد الوزير - أتمنى أن تراعى هذه المواقع والمساهمة في تطويرها، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير، هل تريد التعليق؟ رجاءً، اختصر.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي: أؤكد لكم أنني لما جئت طرح علي هذا المشكل، مشكل الأراضي الفلاحية والغابية داخل منطقة التوسيع السياحي، رغم أنه كان في بداية مشواري، في أول مجلس للوزراء تكلمت مع السيد وزير الفلاحة حول هذا الموضوع، والآن نحن بصدد الاتفاق على وضع منهجية وكذلك تشكيل فريق عمل لتقديم الحلول الممكنة، خاصة داخل المناطق الغابية، وإن شاء الله عند زيارة عين تيموشنت

سنطّلع على واقع الولاية لإيجاد الحلول المناسبة لهذا المشكل وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نمر الآن إلى قطاع الصحة، طبعا الصحة لها أهمية كبيرة، والكلمة للأخت ليلى براهيمي من مكانها.

السيدة ليلى براهيمي: شكرا للسيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير، إن اللقاح الروسي (sputnik-v)، الذي أثبت فعاليته، يكلف أقل من 20 دولارا وهو أحد أرخص اللقاحات المطروحة اليوم في السوق الدولية.

ويبلغ مجموع سكان الجزائر حوالي 45 مليون نسمة، 10٪ منهم فوق سن 60 سنة؛ ومن خلال حملة التلقيح التي تستهدف هذه الفئة العمرية، فإن هذا سيمثل أقل من 5 ملايين شخصا سيتم تلقيحهم في جميع أنحاء البلاد.

السيد الوزير،

ـ ألا تملك الجزائر الإمكانيات المالية لاستثمار 90 مليون دولار في اقتناء لقاح (sputnik-v)؟

ـ ما سبب التأخر في نشر استراتيجية التلقيح بالجزائر؟

ـ أليست روسيا قادرة على تموينا وتزويدنا بـ 9 ملايين جرعة لـ 4.5 مليون جزائري فوق سن 60؟

من جهة أخرى وبخصوص إنتاج اللقاح المضاد «لكوفيد 19» محليا في الجزائر، فإنه لن يكون مربحا وذا مردودية على المدى الطويل، إلا إذا أصبح «كوفيد 19» فيروسا موسميا مثل الأنفلونزا الموسمية، ويصبح حينئذ التلقيح السنوي ضروريا؛ كما أنه لن يكون إنتاجه محليا ممكنا قبل سنة 2022؛ وبالتالي فإن الجزائر ستتأخر كثيرا، مقارنة بجيرانها الأفارقة وبقية العالم، خاصة عندما نعلم أن التلقيح يحمي فقط من الأشكال الشديدة والخطيرة «لكوفيد 19» ولا يمنع انتقال الفيروس.

وفي مثل هكذا ظروف، سيجد الشعب الجزائري نفسه في وضع صحي هش للغاية، مقارنة ببقية العالم، إلا إذا تم الإبقاء على الحدود مغلقة في انتظار أيام أفضل.

السيد الوزير، ما تعليقكم على هذا؟

شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للأخت ليلى براهيمي؛ الكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدة، زميلتي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أشكر السيدة المحترمة ليلى براهيمي، عضو مجلس الأمة، على سؤالها الذي خصصته لمناقشة استراتيجية قطاع الصحة في مجال التلقيح ضد فيروس «كوفيد 19».

إن التلقيح يعد بمثابة الحل الوحيد للخروج من الأزمة الصحية التي يعرفها العالم، جراء انتشار هذا الوباء وهذه الجائحة، ولتجسيد هذا الحل على أرض الوطن، تم إعداد مخطط لحملة وطنية للتلقيح وذلك بعد استشارة اللجنة الوطنية للخبراء المختصين في التطعيم واللجنة العلمية المكلفة بمتابعة تطورات الوباء على المستوى الوطني. هذا كما تم وضع استراتيجية لاقتناء اللقاح وتأمين الكمية اللازمة لـ 70٪ من المواطنين، وقد أشارت المنظمة العالمية للصحة إلى أن نسبة 50 ٪ أو 60٪ تكفي ولكن نحن أخذنا احتمال 70٪ لحماية مواطنينا، منهم المواطنون البالغون أكثر من 18 سنة فما فوق، وهذا ما يعادل 20 مليون وهي نسبة 70٪ من المواطنين. ولاختيار اللقاح المناسب، باشرت اللجنة العلمية المكلفة بمتابعة تطورات الوباء على المستوى الوطني بدراسة نتائج الدراسات العلمية المنجزة على مختلف اللقاحات المنتجة للوقاية من فيروس «كوفيد 19»، والتي يتم تسويقها حاليا، حيث استقر الأمر على بعض اللقاحات المصنعة من طرف مختلف الشركات الأجنبية بهدف توسيع فرص التموين.

ينبغي الإشارة هنا إلى أن التركيز كان بالدرجة الأولى

على فعالية اللقاح وليس على سعره، فالدولة مستعدة لتوفير كل الإمكانيات لضمان سلامة المواطنين، وأمام الطلب الكبير على اللقاحات الأكثر فعالية على المستوى العالمي، تم الدخول منذ شهر أوت (6 أوت بالضبط) في مفاوضات مع عدة شركات أجنبية مصنّعة للقاح واستدعينا عدة سفراء وبدأنا بـ 6 (سفير بريطانيا، سفير الصين، سفير روسيا ومصنّعون للقاح). وفي إطار هذه المفاوضات، وجدنا اهتماما من عدة منتجين وتم التوقيع على مذكرات تفاهم وعقود عديدة مع عدة أطراف، فلقد تم التعاقد مع الصندوق الروسي للاستثمار المباشر لاقتناء 1 مليون جرعة من اللقاح الروسي (sputnik-v) في 13 جانفي، على شكل تركيبتين، طبعا هناك جرعة أولى وجرعة ثانية، وهما مختلفتان، حيث تم تسليم الدفعة الأولى والثانية على التوالي بتاريخ 29 يناير وانطلقنا في التلقيح آنذاك. الدفعة الأولى 50000 والدفعة الثانية 30000، قمنا بالتعاقد معهم على اقتناء 1 مليون جرعة، دفعنا مبلغ الدفعتين، وأيضا 15 ٪ على ما قدموه، وأعطونا موعدا يوم 22 جانفي، فانتظرنا أيام 23 و24 و25 جانفي... لا شيء! وبعد تدخل من السلطات السياسية، الوزير الأول ووزير الخارجية تحصلنا على هذه الكمية القليلة جدا؛ ولدينا عقد مبرم معهم لنستلم في 30 أفريل الحالي ما تبقى، أي 920000 علما أن العلاقات ليست سهلة، لأنكم تدركون الوضع الحالي في العالم، فالدول الغنية سيطرت على اللقاح، والوضع الحالي في أوروبا وفي العديد من الدول جعلهم يسيطرون حتى على اتجاه اللقاح، مما أخر من قدومه وبالطبع سنواصل العمل لاقتناء هذا اللقاح.

كما تم التقرب من الشركة المنتجة لـ(ASTRAZENECA) وهي بريطانية ـ سويدية، ويعد هذا اللقاح الأرخص ثمنا إذ يقل سعره عن لقاح (sputnik-v) بـ 10 دولارات، وبما أنه يحتوي على جرعتين فسعره يفوق 20 دولارا، تم الاتفاق على اقتناء 50000 جرعة من طرف شركة (ASTRAZENECA).

ومن جهة أخرى، أبدت دائرتنا الوزارية اهتماما للاستفادة من اللقاحات التي تعرضها كل من آلية (COVAX)، ما هو (COVAX)؟ هو ميكانيزم عالمي تتبناه 200 دولة تقريبا، كلها أعدت ميزانية وفيها دول ذات مستوى عال ماديا وذات مستوى متوسط وذات مستوى ضعيف، ونحن ضمن مجموعة (COVAX) وننتظر الحصول على 20٪ من دون سعر، في الثلاثي الأول من هذه السنة ونحن في انتظار قدومه بعد يومين ـ إن شاء الله ـ وسيكون لدينا عدد كبير من اللقاحات لمواصلة التلقيح لفائدة مواطنينا وهذا خبر أزفه إليكم مسبقا.

هناك عملية أخرى هي (AVAT) بالنسبة للاتحاد الإفريقي، يضمن لنا 15 ٪ من اللقاحات، ونحن في انتظاره، كذلك هناك 200 جرعة أهدتها لنا الصين تبرعا من طرف شركة (SILOPHARM).

إن وفرة اللقاح سمحت بانطلاق عملية التلقيح في الجزائر، ابتداء من شهر يناير من هذه السنة، على غرار عدد من البلدان في العالم.

سيدتي، لما نقارن أنفسنا مع دول في إفريقيا فلا بأس علينا، تحصلوا على اللقاح مؤخرا بينما نحن انطلقنا في عملية التلقيح قبلهم، ولكن الأمر الأهم هو استقرار الوضع الحالي، فالحمد لله، بفضل الله تعالى وبفضل المواطنين وكذا القطاع الصحي، تراجعت نسبة الإصابات وهذا ما يجعلنا نواصل التلقيح.

سيدتي، التلقيح أصبح لديه طابع سياسي جدا، قمنا باتصالات ومراسلات وإبرام عقود واتفاقيات ودفعنا 15 ٪، حاليا هناك تدخل من السلطات الرسمية والدبلوماسية للضغط على المتعاملين. بالمختصر، أنا كمسؤول في الدولة أقول لك: «واش يدير الميت في يد غسالو» لقد قمنا بكل الإجراءات ونحن في الانتظار يوم السبت المقبل ـ إن شاء الله ـ سنتسلم عددا كبيرا باتفاقية مع (SINOVAC) لاقتناء عدد معين، وكان هناك تراضي في مجلس الحكومة الأخير، وننتظر من الجانب الروسي 920000 جرعة لقاح، سبق أن دفعنا بخصوصها 15٪ وإن شاء الله... إسمح لي، السيد الرئيس، أن أشكر عمال الصحة لأنهم كانوا السباقين في تلقي اللقاح، وأشكر المواطنين على الهدوء التام، ونسعى من خلال التلقيح إلى التقليل من عدد الإصابات إن شاء الله وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة إلى السيدة ليلى براهيمي، تفضلي.

السيد ليلى براهيمي: شكرا سيدي الوزير، كنت قد حضرت تعقيبا خارجا عما ورد في جوابكم؛ ألا ترون أن هذه المفاوضات قد طالت؟ والمعلوم أننا استوردنا 50000 جرعة، وبالتالي ننتظر جرعات أخرى من لقاح (COVAX) التي لم نتلقها بعد، أظن ما بين 1 مليون و 1.200000 جرعة.

قلت لنا إننا أحسن من باقي الدول الإفريقية، لا، ـ سيدي الوزير ـ أنت مخطئ! رواندا لقحت إلى يومنا هذا أكثر من 320000 شخص، وغانا حوالي 400000 شخص، أما المغرب فلن نقارن أنفسنا معهم...

السيد الرئيس: لا نقارن أنفسنا معهم! بل نتحدث عن الجزائر هنا!

السيدة ليلى براهيمي: لا، لا...! نحن لقحنا حسب ما قرأناه في الجرائد ما بين 70000 و75000 شخص، هذا ما يعني 0.17٪، ألا يعد هذا أمرا مؤسفا؟! لست أعاتبكم السيد الوزير، لستم المسؤول عن هذه الوضعية صراحة!

الآن أتكلم عما جاء في إجابتكم، صحيح أن هناك انخفاضا في عدد الإصابات بفيروس كورونا، لكن السؤال المطروح بشدة حول المناعة الجماعية، لأنهم يتكلمون كثيرا عن المناعة الجماعية وتقولون ـ السيد الوزير ـ إن الجزائريين اكتسبوها، لكن أرى أن الحديث عن اكتساب المناعة الجماعية لن يتم إلا إذا مس التلقيح نسبة 70٪ من الجزائريين، أو عن طريق تطوير الأجسام المضادة.

هناك إجماع عالمي على أن التلقيح هو السبيل الوحيد، وأؤكد، الوحيد، لمواجهة هذا الوباء، كيف نتحدث عن اكتساب المناعة الجماعية في بلادنا ونسبة التلقيح لم تتجاوز 70000 شخص، أي 0.17٪ من السكان؟! طبعا حالات الوباء بسيطة يوميا، مقارنة ببقية بلدان العالم، نحن في حدود 100 حالة في اليوم وهذا يعني أننا حققنا مناعة جماعية، لأن عدد الحالات كان دائما منخفضا منذ مارس 2020، كيف يمكننا الحديث عن مناعة جماعية، في حين أن الدول الأخرى التي لديها أكثر من 30000 حالة يوميا فشلت في الحصول على ذلك؟

سيدي الوزير، أين يكمن الخطأ؟ يبدو أن الوضع حرج ويتطلب الإسراع في اتخاذ إجراءات استعجالية وقرارات سريعة ومستعجلة، وشكرا للسيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير تفضل!

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: شكرا سيدتي، باختصار نشكر الأطقم الطبية والمواطنين الذين من خلالهم حققنا هذه الأرقام التي تجعل من الجزائر دولة مقارنة بالدول التي ذكرتها، فلو نبحث في الدول الإفريقية، نجد عدم توفر مركز لتحليل بـ (RT. PCR)، أنا زرت دولة من الدول، فوجدت واحدا فقط! إذن أرقامهم ـ الله غالب عليهم ـ مشكوك فيها.

أما بالنسبة لاقتنائهم لقاح (COVAX)، أنا رتبت وبدأت بالدول الضعيفة، الآن حان دورنا، لدي كل الأرقام. حيث بدؤوا برواندا وبالآخرين، لأن عدد اللقاحات قل كثيرا وأخذته الدول الغنية وكل ما كانوا يعدوننا به تراجعوا عنه، كان من المفروض أن نتحصل على 12 مليونا و16 مليونا جرعة من (COVAX)، أعطيك مثالا: 7 ملايين من (AVAT) بالنسبة لإفريقيا. ماذا قالوا لي البارحة؟! لا يوجد إلا 5000 جرعة، تراجعوا عن كل ما وعدونا به.

المغرب شيء خاص ـ سيدتي ـ لن أقوله لك، المغرب لديه احتياجات خاصة ولديه.. لانقارن الدولة.. ربما نقارن بالأرقام التي بلغناها، سواء من عدد الوفيات أو عدد الإصابات أو الاستقرار في المستشفيات، والفضل يعود للمواطنين، وهذا ما يهمنا، الاكتفاء، والحقيقة أن اللقاح هو الذي يضمن لنا المستقبل.

والله لو تعلمين ـ سيدتي ـ حجم الرسائل المرسلة والمحاضرات المرئية التي نقوم بها معهم..! لكن كلما قالوا لنا كلمة تراجعوا عنها في اليوم الموالي، مما جعلنا نضغط دبلوماسيا لأن الأمر أصبح سياسيا.

أما بالنسبة للمناعة الجماعية، فهذا رأي بعض الأخصائيين الذين قالوا: مادامنا لم نلقح الكثير لكن النسبة انخفضت، فمن الممكن.. لأنني أعرف أن هذا الوباء 80٪ حمى عادية، فيمكن 80٪ قد أصيبوا بالفيروس «كوفيد 19» من دون اللجوء إلى الطبيب أو من دون أن

يشعروا به، فمن هنا أصبحت المناعة جماعية.

بالنسبة لـ 330000 جرعة من اللقاح ـ سيدتي ـ أنا الذي طلبت من مراكز التلقيح التمهل حتى لا نقع في الندرة، خوفا أن تحدث قلة اللقاح ضجة من طرف عمال الصحة أو المواطنين، بهذه الطريقة بالأمس من خلال المنصة الرقمية تم الاتصال بـ 57٪ من المسجلين وتلقيحهم، على الأقل ننطلق بهذه الطريقة في العصرنة من خلال 57.5٪ من الذين اتصلنا بهم، فنحن نقدم ما لدينا بكميات قليلة، حتى لا تكون هناك ندرة، فأينما وجدت مشكلة صغيرة يكون العطاء قليلا، مثلا أنت في المنزل تقومين بهذا، وهذا ما يعرف بالترشيد.

حاليا بـ 330000 جرعة التي اقتنيناها مازال لدينا عشرات الآلاف بصدد توزيعها ـ سيدتي ـ وهذا بفضل المسؤولين عنه، فالحمد لله المواطنون راضون وقابلون، وكما قلت لك يوم السبت ـ إن شاء الله ـ ستصلنا مئات الآلاف وهناك اتفاقيات، وإن شاء الله في شهر أفريل الجاري سننطلق بطريقة أسرع، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للمتدخل الأخير، السيد الطاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، سيدي الوزير، كل الذين يأتون إلينا هنا، في هذا المجلس، إذا كان وزيرا اجتهد في قطاعه هو وطاقمه، فواجب علينا أن نقول له بارك الله فيك، هي شهادة نشهد بها لك، ليس من عندنا فقط كأعضاء، بل من لدن المجتمع المدني، كنت طبيبا جراحا في المستوى والآن أنت وزير في المستوى، فبارك الله فيك.

لا شك أن الصحة تحتل في الجزائر مكانة معتبرة من اهتمامات الدولة وتتسم بحساسية بالغة كونها ترتبط بسلامة المواطن؛ وفي هذا الشأن، نعلمكم أن مستشفى 18 فيفري، متليلي، الشعانبة ومستشفى العقيد شعباني بولاية المنيعة هما مستشفيان انتهت صلاحيتهما منذ 20 سنة، حيث أصبحا يتسببان في الأمراض والأوبئة للمرضى، فما مصير هذين المستشفيين؟

سيدي الوزير، أنا زرت مستشفى 18 فيفري متليلي ونزلت إلى السراديب؛ والله توجد مياه الصرف الصحي والمرضى من فوق، اللهم إني بلغت، سيدي الوزير، اللهم إني بلّغت، وهذا الأمر رأيته بعيني في مستشفى متليلي.

كما أتساءل عن مشروع إنجاز مستشفى للحروق الذي جمّد، فما مصيره؟ إضافة إلى انعدام سيارات الإسعاف بالولايتين.

سيدي، بارك الله فيكم، لقد قمت بجلب سيارات، لكن هما الآن ولايتان وإن شاء الله ستسير الأمور على ما يرام.

ونحن على يقين أنكم تتفهمون هذا الأمر، فدمتم لخدمة الوطن والمواطن، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد المحترم الطاهر غزيل، عضو مجلس الأمة على سؤاله الذي خصصه لطرح انشغالات تخص قطاع الصحة بولاية غرداية.

فيما يخص المرافق الصحية الاستشفائية، تتوفر ولاية غرداية على 5 مؤسسات استشفائية، 4 منها عامة بكل من: غرداية، متليلي، قرارة والمنيعة، و1 متخصصة في التكفل الصحي بالأم والطفل بعاصمة الولاية.

بالنسبة للمؤسسات الاستشفائية العمومية، فهي هياكل

صحية بطاقة استيعاب تقدر بـ 20 سريرا لكل مؤسسة، 3 منها: متليلي، غرداية والمنيعة ذات البناء الجاهز، لكنها مازالت صالحة للاستعمال، خاصة وأنها استفادت مؤخرا من عمليات الترميم؛ هذا ولاستبدال مستشفيات ذات البناء الجاهز، فلقد استفادت الولاية سنة 2013 من مشروع لإنجاز مستشفى جديد بسعة 240 سريرا بغرداية، حيث بلغت نسبة الأشغال به 54 ٪، إلى جانب هذا اقترحت مصالحنا اللامركزية بولاية غرداية تسجيل مشروعين لإنجاز مستشفيين جديدين بكل من المنيعة ومتليلي، وذلك خلال جلسات التحكيم المنظمة بوزارة المالية إلى أنه تم تأجيل مناقشة هذه المقترحات تطبيقا لسياسة ترشيد النفقات العمومية المنتهجة، في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد وعشرات المستشفيات مجمدة، وزرت عدة ولايات وفي كل ولاية يوجد عدد كبير من المستشفيات المجمدة ومازال الوضع الاقتصادي حاليا هو نفسه، ونسعى لرفع التجميد تدريجيا.

فيما يخص أيضا مشروع إنجاز مستشفى متخصص في الحروق بغرداية والذي استكملت دراسته واختيار الأرضية، والمسجل سنة 2011، فلقد أجلت عملية تسجيله.

سيدي، بالنسبة لمستشفيات الحروق، أينما ذهبت يطالبوننا بذلك، يمكن أن يكون شخص واحد محروق في شهر أو شهرين أو ستة، نحن بصدد إنجاز مستشفى كبير ومجهز ليس ببعيد عن العاصمة ويكون بمستوى عالي بجميع التجهيزات ومدعم بطائرة مروحية وهذا أحسن، وحتى إن أنجزنا مستشفى في غرداية، يتحتم علينا نقل المريض إلى المستشفى الكبير، سواء في تيارت أو في جامعة التي زرناها، لما يكون الشخص تعرض للحرق يكون القلق كبيرا بالنسبة للمواطنين، سننجز مستشفى ذا طابع وطني أو حتى دولي.

أما بخصوص سيارة الإسعاف، فتجدر الإشارة بأن حظيرة السيارات التابعة لقطاع الصحة بولاية غرداية تضم 58 سيارة إسعاف في الخدمة، أنا لدي معطيات بوجود 99 سيارة إسعاف في غرداية، إلا أن 41 ٪ منها معطلة، ففي سنة 2020 استفادت الولاية من 4 سيارات إسعاف، تم اقتناؤها في إطار عملية جماعية تكفلت بها مصالحنا المركزية وقد تم توزيعها على كل من المؤسستين الاستشفائيتين بغرداية والقرارة، والعيادتين متعددتي الخدمات بحاسي الفحل وزلفانة، وفي سنة 2021 استفادت الولاية من 3 سيارات إسعاف أخرى، في إطار الصندوق المخصص لولايات الجنوب، والتي تم توزيعها على المؤسستين العموميتين للصحة الجوارية بغرداية وبريان، بالإضافة إلى العيادات متعددة الخدمات بالمنصورة التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمتليلي، كونها منطقة ظل؛ هذا وستستفيد الولاية، في إطار الصندوق المخصص لولايات الجنوب، من 4 سيارات إسعاف جديدة، سيتم توزيعها على المؤسسات العمومية الاستشفائية بمتليلي والمنيعة والقرارة والمؤسسة الاستشفائية المتخصصة في الأم والطفل.

بالإضافة إلى هذا، فقد تم تخصيص مبالغ مالية من فائض العمليات الاستثمارية المنجزة بالولاية لاقتناء سيارات إسعاف أخرى جديدة.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، الطاهر غزيل، تفضل إذا أردت التعقيب.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم؛ شكرا للسيد الوزير.

بالنسبة لسيارات الإسعاف، 52 سيارة، فاجأتني بهذا! أتمنى أن ترسل لجنة لترينا أين هي 52 سيارة!؟ أعطيك مثالا عن مستشفى متليلي الذي كان متوقفا وكان الخواص ينقلون المرضى، هذا الأمر عاينته بنفسي، تمنيت لو كانت فعلا 52 سيارة فلا تزيدنا! تمنيت ذلك!

بالنسبة لجوارية متليلي ـ معالي الوزير ـ تضم حوالي 4 بلديات: سبسب 15 كلم، المنصورة 65 كلم، حاسي الفحل 90 كلم، زلفانة 70 كلم؛ تمنيت أن يكون وزير السياحة حاضرا ليعلم أن زلفانة هي منطقة سياحية ومازال المستشفى بعيدا عنها بـ 70 كلم! لأخذ الأوامر يقطعون 70 كلم!!! لا نعلم كيف نفعل لما يأتينا السياح!؟ من المفروض نهيئ زلفانة وتكون منطقة سياحية تتوفر ـ على الأقل ـ على مستشفى بـ 60 سريرا، زلفانة معروفة حتى في الخارج بمياهها المعدنية، كيف لا يكون بها مستشفى؟! فأحيانا يقتنون الضمادات من متليلي، الأوامر من متليلي،

لست أدري!

حاسي الفحل 90 كلم، كلها تابعة للمستشفى الجواري بمتليلي.

المنصورة، وعدتنا بأن يكون هناك مستشفى، إن شاء الله، حبذا لو يكون في كل بلدية مستشفى صغير على الأقل، للقضاء على التبعية التي يرونها تقصيرا من مستشفى متليلي تجاهنا.

ولاية المنيعة التي لم يرفع التجميد عن قسم الاستعجالات إلى يومنا هذا، كذلك مستشفى المدمنين الذي أنجز منذ 10 سنوات لكنه بقي مغلقا إلى حد الآن! أيضا مستشفى الأمراض العقلية بغرداية الذي أنجز منذ سنتين لكنه لم يفتح إلى حد الساعة، مستشفى 120 سريرا ببريان الذي انطلقت الأشغال به منذ 10 سنوات ولم تنته بعد! مستشفى «النومرات» حوالي سنة منذ انتهاء إنجازه وهو جاهز لكنه لم يُفتح؛ ورغم أن الدولة واقفة ولا نشك في ذلك، لكن مشكلتنا مع الأطباء المقيمين.. إسمح لي..

السيد الرئيس: إلتزم بالسؤال الأساسي..

السيد الطاهر غزيل: كل ما أتكلم عنه يعبّر عن انشغالات الجنوب كله، السيد الوزير؛ الأطباء المقيمون يعملون 5 أيام ويأخذون 25 يوما كعطلة، لا أدري لماذا كل هذا في الجنوب؟! الوالي وكل المصالح يجهزون لهم كل ما يستحقون، يقيمون 5 أيام وبعدها لا نعلم أين يذهبون؟ إن كانوا يمكثون في ديارهم أم يذهبون للعمل في عيادات خاصة!؟

لا يوجد في المنيعة مختص في الأشعة، هم باقون على تلك الحال، وأنتم تعلمون جائحة كورونا، يحصلون على النتائج بعد أسبوعين، ولا يوجد مختصون في الأشعة لأنه لاتوجد عيادة خاصة هناك، حتى يعمل هنا وهناك، والله ـ معالي الوزير ـ الأمر الذي أردت قوله إن كل الوزارات التي نذهب إليها نجدهم يعملون حتى الساعة العاشرة ليلا بجد وفي مكانهم ولكن «المافيا» في كل الوزارات لا نعلم من أين أتت!؟ أحضروا لنا الأطباء من الخارج سيأتون وبرواتب أقل، لأن أبناء الجزائر يعملون 5 أيام ويغيبون 25 يوما!! نحن نعاني من هذا المشكل في الجنوب، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ تفضل السيد الوزير، اختصر من فضلك.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: شكرا للسيد الفاضل.

هذا واقع وهذا حقيقي، لما تقول لي، مستشفى مجمد منذ 10 سنوات، فلماذا نتحمل نحن كحكومة جديدة ما سبق في الماضي؟ المشكل مشكل تخطيط، أعطيك ولايات لديها نسبة معتبرة من الأسرّة لا توجد في أي مكان، ومستشفيات أخرى نسبة استغلال الأسرّة بها 5٪، مستشفى فيه 5 مرضى و 6 أطباء، آخر 11٪، بالنسبة لكامل الوطن 39٪، وأحيانا نجد مستشفى على بعد 7 كلم بـ 60 سريرا والآخر به مشكل الموارد البشرية والتجهيزات وغيرها، كل هذا يدخل في إطار إصلاحات نعمل على تجسيدها حقيقة.

بالنسبة لهؤلاء الأطباء المقيمين (أطباء الخدمة المدنية)، منذ 1985 أثبتت فشلها وقد تكلم السيد رئيس الجمهورية عن الذين يعملون سنة فقط في الجنوب ويتعطلون شهرين قبل الذهاب وشهرا عند الذهاب هناك ويعملون 8 أشهر ويحصلون على شهرين أو ثلاثة ولا يقدمون خدمات ولا يكوّنون شيئا، يأتون مجبرين على العمل ويذهبون!!

نحن نعمل منذ سنتين على هذا، فالأطباء الذين لديهم أقدمية 5 سنوات، يتربصون في العاصمة أو قسنطينة في بعض الاختصاصات التي نحتاجها في الجنوب، ويقيمون بها ولما يتحصلون على الشهادة النهائية يوقعون على العمل لمدة 6 سنوات في الجنوب، انتظرونا سنتين ـ إن شاء الله ـ وسيكون هناك أطباء من أبناء الجنوب الذين سيوقعون لأننا بسّطنا لهم الأمور، كالقيام بالتربص دون مسابقة للعمل فيه، كل هذا يتطلب وقتا، كل هذه التشوهات أنتم تعلمون سببها والوضع غير سهل، لكننا سنعمل، إن شاء الله، على تحقيق المراد، لا تقل إن الجنوب منعزل وهذه ضمن تعليمات السيد رئيس الجمهورية، وأدرك صعوبة الجنوب وما يعانيه ونعمل على تحسين الظروف به، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ كما أشكر الأخت والإخوة الذين أثاروا نقاشات مختلفة حول مواضيع هامة لقطاعات هامة، مثل قطاع الصحة الذي نحن بصدد التكلم عنه؛

وبهذه المناسبة أحيي المجهودات التي قام بها الطاقم الطبي وكل العاملين بقطاع الصحة، يعني منذ ظهور الوباء إلى يومنا هذا، فعلا لا يوجد من عانى بقدر ما عاناه هؤلاء، فلنحيّهم على هذا الجهد المبذول.

طبعا، كل القطاعات الأخرى مهمة من خلال الأسئلة، وزارة الطاقة والمناجم وغيرها كلها ذات أهمية، في الحاضر وفي المستقبل، لما نتكلم عن الطاقة والمناجم، هذا القطاع، ما يقوم به اليوم سيعود بالفائدة بعد 10 سنوات أو 15 سنة.

ختاما، لدي ملاحظة تتعلق بالجلسات الخاصة بالأسئلة الشفوية الموجهة للحكومة، بودي لما يطرح السؤال في المستقبل يجب أن تكون الإجابة عليه مباشرة، ولا مانع أن نتطرق إلى الجوانب الأخرى ولكن في إطار منظم، حتى نستفيد في الأخير، كل الانشغالات التي سمعناها هذا الصباح في مختلف القطاعات هامة، ولكن إذا بقيت مجرد كلام فإنها تصبح بلا معنى، يجب أن ننظم أنفسنا على مستوى مكتب المجلس وعلى مستوى اللجان لضبط هذا الجانب، حتى نستفيد منه في عملنا ونمهد الطريق لكل مسؤول؛ وبالتالي نعطي المعنى الحقيقي للرقابة البرلمانية.

على كل حال، بهذا ننهي هذا اللقاء ونلتقي يوم الخميس القادم ـ إن شاء الله ـ وبارك الله فيكم؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة الثالثة زوالا

3) ملحق
أسئلة كتابية

1 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار مخطط التنظيم الصحي للتكفل بالأم والطفل على المستوى الوطني، تعرف مصلحة طب النساء والتوليد ومصلحة طب الأطفال بمستشفى مسعد بولاية الجلفة، عديد الصعوبات، أهمها ضيق في مصلحة الولادة وعدم استيعابها للتكفل بالعمليات الجراحية الكثيرة والتي تسجل بها من 7 إلى 8 عمليات يوميا تضاهي مصلحة الأم والطفل بالولاية، مما يتطلب إعادة النظر في ظروف العمل بهذه المصلحة (طب النساء –طب الأطفال)، حيث يقترح المعنيون بالقطاع على المستوى المحلي تحويلها إلى المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بحي القدس بمدينة مسعد لما تحتويه هذه الأخيرة من مرافق تساعد على التكفل الأحسن بهذه الفئة في ظروف صحية جيدة.

كما يعاني مستشفى مسعد من نقائص تعيق سير هذا المرفق الهام، الذي يقدم خدمات صحية في ظروف صعبة لسكان البلدية والبلديات المجاورة وحتى من خارج الولاية، ونذكر منها ما يلي:

– غياب المدير المستمر والذي يقطن خارج الولاية، مما أعاق سير هذا المرفق، تسجيل نقص في العتاد الطبي والعتاد المستعمل حاليا قديم، ضيق مصلحة الاستعجالات، توقف محطة تصفية المياه، ونقص في الأسِرة والمقدرة ب 06 ستة فقط –نقص أعوان التخدير... إلخ.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات المواطنين ببلدية مسعد، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– هل هناك إمكانية لتحويل مصلحة (طب النساء – طب الأطفال) إلى المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بحي القدس بمدينة مسعد لما تحتويه هذه الأخيرة من مرافق تساعد على التكفل الأحسن بهذه الفئة؟

– ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بالنقائص المسجلة المتمثلة في غياب المدير، نقص التجهيزات، ضيق مصلحة الاستعجالات، نقص أعوان التخدير، نقص الأسرة، وتوقف محطة تصفية المياه؟

الجزائر، في 15 ديسمبر 2020

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا عن سؤالكم الكتابي المذكور في المرجع أعلاه والمتعلق بالمشاكل المطروحة على مستوى المؤسسة العمومية الاستشفائية مسعد بولاية الجلفة، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي بمضمون الرد عن سؤالكم.

فيما يخص مصلحة طب النساء والتوليد التابعة للمؤسسة العمومية الاستشفائية مسعد والتي أصبحت تضم 42 سريرا بعد عملية التوسعة التي عرفتها مؤخرا، فهي تسجل نشاطا مستمرا للخدمات، حيث تتكفل بأربع عشرة (14) عملية توليد في اليوم، يشرف عليها أربعة (4) أطباء أخصائيين في التوليد وأربع عشرة (14) قابلة.

أما عن اقتراحكم تحويل هذه المصلحة إلى العيادة متعددة الخدمات بحي القدس التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية مسعد، فذلك غير ممكن لأن هذه الأخيرة غير مؤهلة لتغطية نشاط المصلحة، فهي لا تحتوي على غرفة للعمليات للتكفل بالحالات التي قد تتطلب التدخل الجراحي.

وبخصوص مصلحة الاستعجالات التابعة لنفس المؤسسة والتي تضم 10 أسرة، فلا يمكن توسعتها لأسباب تقنية.

هذا، علما بأن ولاية الجلفة استفادت من مشروع دراسة لإنجاز مستشفى جديد بسعة 120 سريرا ببلدية مسعد.

وفيما يتعلق بإدارة المؤسسة، فلقد تم تعيين مدير جديد منذ شهر يناير من هذه السنة، كما تم تكليفه بوضع مخططا لتطوير نشاط المؤسسة وتحسين مستوى الخدمات الصحية، مع ضمان التواصل مع الشركاء الاجتماعيين.

بالنسبة لأسرة المؤسسة والبالغ عددها 240 سريرا، فنسبة شغلها لا يتعدى 37٪.

هذا وعن التجهيزات، فستستفيد المؤسسة، على غرار باقي المؤسسات الصحية للولاية، من تجهيزات جديدة، كجهاز «سكانير» وذلك عن طريق عمليات مبر مجة في إطار صندوق الهضاب.

أما عن محطة تصفية المياه والتي لم تعد صالحة للاستعمال، فسيتم استبدالها في إطار عملية مبرمجة خلال السنة المالية المقبلة، بعد الحصول على موافقة المصالحة المعنية بوزارة المالية.

وبخصوص الأعوان الطبيين في التخدير والإنعاش والبالغ عددهم على مستوى المؤسسة أربعة (4)، فسيتم تدعيمهم بأعوان جدد بعد تخرجهم من مدارس التكوين، علما بأنه سيتخرج ثلاثون (30) عونا طبيا في التخدير والإنعاش ليعملوا لفائدة المؤسسات العمومية الاستشفائية التابعة لولاية الجلفة وذلك بعد سنتين من الدراسة.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، تفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والإحترام.

الجزائر، في 10 جوان 2021

عبد الرحمن بن بوزيد
وزير الصحة والسكان
وإصلاح المستشفيات

2 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار سعي مصالحكم لتحفيز وتشجيع الفلاحين والفلاحة عبر الوطن، وباعتبار الري الفلاحي وإيصال الكهرباء للمستثمرات من بين أولويات قطاعكم، كما أن قطاعكم يولي أهمية كبيرة لقطاع الفلاحة لما له أهمية في تنويع الاقتصاد الوطني، من جهة، وتحقيق الأمن الغذائي من جهة ثانية، وفي هذا الصدد يعاني عديد الفلاحين بالمناطق التالية: فيض الحوليات، الملاقة، حنيش... إلخ، ببلدية دلدول ولاية الجلفة، من انعدام الكهرباء الفلاحية، في حين أن الفلاحين يستعملون طرقا بدائية لا تتلاءم مع نشاطهم وتسبب ذلك في موت الأشجار التي تعد بالآلاف، وانجر عنها خسائر مادية لفلاحي المناطق المذكورة، علما أن منطقة الملاقة استفادت من حصة سابقا، لكن لم تمس المستثمرات النشطة فعليا.

– وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات الفلاحين ببلدية دلدول ولاية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– هل هناك إمكانية لتسجيل عملية إيصال الكهرباء الفلاحية للمناطق المذكورة أعلاه لتشجيع الفلاحين وتثبيتهم بها ورفع الغبن عنهم؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 2 فيفري 2021

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة وبعد؛

ردا على سؤالكم الكتابي والمتعلق بإمكانية تسجيل عملية إيصال الكهرباء الفلاحية إلى المناطق التالية: فيض الحوليات، والملاقة، وحنيش المتواجدة على مستوى بلدية دلدول، ولاية الجلفة، وذلك لتشجيع الفلاحين وتثبيتهم ورفع الغبن عنهم، يشرفني أن أفيدكم بالتوضيحات التالية:

استفادت ولاية الجلفة خلال السنوات الأخيرة من برنامجين، الأول الخاص بصندوق التنمية الريفية، حيث

خصص للولاية غلاف مالي قدره بـ 93.6 مليون دج، على حساب الصندوق الوطني للتنمية الريفية في إطار: «الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية الريفية»، بموجب القرار رقم 675 المؤرخ في 14 جوان 2018 والمتعلق بعملية إيصال الكهرباء الفلاحية إلى محيط بادرة وذلك على مسافة 36 كلم، والذي هو في طور الإنجاز.

كما خصص للولاية في نفس السنة، غلاف مالي قدر بـ 625 مليون دج، على حساب الصندوق الوطني للتنمية الريفية، بموجب القرار رقم 802 المؤرخ في 25 جويلية 2018، لإنجاز مشروع إيصال الكهرباء الفلاحية على مسافة 250 كلم، والذي هو أيضا في طور الإنجاز.

أما بالنسبة للبرنامج الثاني، استفادت ولاية الجلفة في إطار برنامج صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (FGSCL) «مساهمات الجماعات المحلية لإنجاز مشاريع التجهيز»، المخصص لإنجاز مشروع إيصال الكهرباء على مسافة 750 كلم.

أما فيما يخص عملية تسجيل المناطق الفلاحية المراد ربطها بالكهرباء الفلاحية، فهذه العملية تعد من مهام اللجان الولائية والفرعية على مستوى الدوائر، المكلفة بدراسة وتحديد المناطق الفلاحية المراد ربطها بالكهرباء الفلاحية،والتي تم إنشاؤها بموجب القرار الولائي رقم 626 المؤرخ في 24 /02 /2018.

وفي هذا الإطار، لا يفوتني أن أعلم سيادتكم، بما أفادتنا بها مصالحنا المحلية، فيما يخص عملية الإحصاء التي قامت بها اللجنة الفرعية لدائرة مسعد، حيث تم إحصاء 13 منطقة فلاحية على مستوى بلدية دلدول وتسجيل مجموعة من المستثمرات التي تمارس النشاط الفلاحي، والتي تم ترتيبها بحسب الأولوية، طبقا لأحكام القرار الولائي المذكور أعلاه، حيث تم جرد مناطق: فيض الحوليات، والملاقة، وحنيش، ضمن المناطق 13 المعنية بهذا الإحصاء.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها.

وتقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14 مارس 2021

عبد الحميد حمداني
وزير الفلاحة والتنمية الريفية

3 – السيد عبد الكريم قريشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يسعدني أن أرفع لسيادتكم سؤالا كتابيا التالي نصه:

يعاني قطاع الصحة بورقلة من العديد من المشاكل تتراوح بين غياب الأطباء في بعض الاختصاصات، وعجز إدارتكم الولائية عن حل المشاكل التي تعانيها الهياكل الصحية القائمة، وكذا التأخر الحاصل في إنجاز وتجهيز وتسليم العديد من الهياكل الصحية وعلى الخصوص:

– المستشفى الجامعي بورقلة؛
– مستشفى الحروق بحاسي مسعود؛
– مستشفى 60 سريرا بكل من الرويسات ومقارين؛
– استكمال تجهيز وتسليم مستشفى تماسين ومستشفى 240 سريرا بتقرت.

فإلى متى ومستشفياتنا تعاني من نقص الأطباء الأخصائيين؟

وهل من إجراءات لتفعيل إدارتكم الولائية لتكون في مستوى تطلعات أبناء المنطقة؟

وما هي العراقيل التي تعيق إنجاز وتجهيز وتسليم المشاريع السالفة الذكر؟ ومتى يتم إنجازها وتجهيزها وتسليمها؟

وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 فيفري 2021

عبد الكريم قريشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة وبعد؛

ردا على سؤالكم الكتابي المذكور في المرجع أعلاه

والمتعلق بانشغالات تخص قطاع الصحة بولاية ورقلة، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي بمضمون الرد عن سؤالكم.

فيما يخص الأطباء المختصين والبالغ عددهم على مستوى الولاية 229 ممارسا في عدة اختصاصات، تعرف المؤسسات الصحية بالولاية، على غرار باقي ولايات الوطن، نقصا في بعض الاختصاصات وهذا بالرغم من توفر المناصب المالية في إطار الخدمة المدنية، فلقد تم فتح خلال هذه السنة 24 منصبا ماليا لتوظيف الأطباء المختصين، إلا أنه التحق بهذه المناصب سبعة (7) مختصين فقط.

يتعلق هذا النقص بالمختصين في طب الأشعة وفي جراحة الأعصاب، حيث يبلغ عددهم على التوالي: اثنان (2) وواحد (1)، على مستوى كل الولاية، هذا إلى جانب عدم توفر أطباء مختصين في طب النساء والتوليد، بالمؤسسات العمومية بـ «طيبات»، «حاسي مسعود» و«الحجيرة».

ومن أجل تغطية النقص المسجل في هذه الاختصاصات وفي اختصاصات أخرى على المستوى الوطني، يتم العمل في إطار مشترك متعدد القطاعات من أجل وضع استراتيجية وطنية جديدة.

أما عن مشاريع إنجاز مرافق صحية بالولاية واللتان يتم متابعتهما من طرف المصالح التقنية للولاية، فتجدون فيما يلي عرضا عن وضعية هذه المشاريع وعن تطور الأشغال بها:

بخصوص مشروعي إنجاز مركز استشفائي بـ «ورقلة» ومستشفى 60 سريرا بـ «الرويسات» واللذان استفادا من رفع التجميد، فلقد تم دراسة هذين المشروعين وسيشرع في إعداد دفتر الشروط لإنجازهما بعد مصادقة مكتب الدراسات على مستوى مصالحنا المركزية.

وفيما يتعلق بمشروع إنجاز مستشفى 60 سريرا بـ «المقارين»، فبعد رفع التجميد عن هذا المشروع، تم تعيين المؤسسة المنجزة للأشغال، والملف متواجد حاليا لدى وزارة المالية لتقييم العملية لكون مبلغ رخصة البرنامج الحالي لا يكفي لتغطية كلفة المشروع.

وبخصوص مشروعي إنجاز مستشفى 60 سريرا بـ «تماسين» والذي بلغت نسبة الأشغال به 90٪ وكذا مستشفى 60 سريرا بـ «تقرت» والذي عرف تأخرا في أشغال الإنجاز لعدم احترام الشركة المنجزة لآجال العقد، حيث بلغت نسبة الأشغال به 82٪، فيتم حاليا استكمال عملية اقتناء ووضع التجهيزات بالنسبة للمشروعين.

أما عن مشروع إنجاز مستشفى الحروق بحاسي مسعود، فلقد تم تعيين الوعاء العقاري لإنجاز هذا المستشفى بالمدينة الجديدة بحاسي مسعود، وذلك في انتظار تسجيل العملية.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 7 أفريل 2021

عبد الرحمن بن بوزيد
وزير الصحة والسكان
وإصلاح المستشفيات

4 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار تحسين الظروف المعيشية للسكان، ورغم جهود الدولة المستمرة لأجل القضاء على أزمة السكن على المستوى الوطني، يعاني قاطنو السكنات الهشة بالأحياء التالية: حي المستقبل، المتشعبة، حي الضاية، حي مائة دار وبلغزال، من ظروف معيشية قاسية جدا، لاسيما في فصل الشتاء، فهم يعيشون حياة لا تليق بكرامة المواطن الجزائري، بسبب انعدام كل متطلبات الحياة، زيادة على السكنات التي تعتبر أكواخا لا تقي من برد الشتاء ولا حر الصيف، ورغم جهود الدولة في هذا الشأن للقضاء على السكنات الهشة والفوضوية وتخصيص حصص سكنية، إلا أن الأمر ما زال على حاله بولاية الجلفة.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات المواطنين القاطنين بالأحياء القصديرية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات المواطنين القاطنين بالأحياء المذكورة أعلاه لانتشالهم من الوضعية المزرية التي يعيشونها، وتحسين ظروفهم المعيشية التي تحفظ كرامتهم؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 فيفري 2021

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم ـ السيد عضو مجلس الأمة ـ بتقديم سؤالكم الكتابي بخصوص الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات قاطني السكنات الهشة بأحياء: المستقبل، المتشعبة، الضاية، مائة دار وبلغزال ببلدية الجلفة.

وردا على ذلك يشرفني إفادتكم علما أنه قد تم إحصاء 8 أحياء قصديرية ببلدية الجلفة، مع تسجيل برنامج يقدر بـ 471 وحدة سكنية للقضاء على هذه السكنات القصديرية، حيث قامت لجنة الدائرة بمعاينة أحياء المستقبل، المتشعبة، بنات لكحل، بريبيح وبلغزال، على أن يتم قريبا استكمال معاينة الأحياء المتبقية ومباشرة التحقيقات الإدارية اللازمة للأحياء التي تم معاينتها من أجل توزيع السكنات المستلمة.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير.

الجزائر، في 9 مارس 2021

كمال بلجود
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

5 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصناعة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

نظرا للتأخر الكبير الذي عرفه تنفيذ مصنع الإسمنت بعين الإبل – ولاية الجلفة – الذي تقرر إنجازه سنة 2007، وفي جوان 2008 تم عقد إنجاز بالشراكة مع المجمع المصري للإسمنت أسيك (ASEC) بتكلفة مالية تقدر ب 50 مليار دينار جزائري، وبدأت الأشغال آنذاك وفي سنة 2010 تعرضت شركة الإنجاز لمشاكل مالية تسببت في تعطله، وقصد إعادة بعث هذا المشروع وافق مجلس مساهمات الدولة بتاريخ 11 أكتوبر 2016 على طلب الشركة المصرية التنازل عن حصصها لصالح مؤسستين خاصتين، وبتاريخ 2 أفريل 2017 قرر مجلس مساهمات الدولة الإبقاء على شركة خاصة واحدة فقط، كما تم بتاريخ 12 أكتوبر 2017 الترخيص لدخول شريك CHINA STATE CONSTRUCTION ENGINEERING CORPORATION -CSCET/LTD LIMITED، بقدر 49 ٪ في رأس مال الشركة وبعد هذا التاريخ بثلاثة أيام قرر كذلك المجلس الوطني للاستثمار تجديد منح المزايا الممنوح لهذا المشروع وكذا تمديد آجال إنجازه إلا أن المصنع ما زال على حاله منذ ذلك الوقت، رغم نسبة الإنجاز الكبيرة المنجزة والمبالغ المالية الباهظة التي صرفت عليه، من أجل تحقيق الأهداف المر جوة منه.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغلات سكان بلدية عين الإبل بولاية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ما هي الإجراءات المتخذة لإعادة بعث هذا المشروع الهام للمنطقة من أجل تحقيق الأهداف المنتظرة منه، لاسيما خلق الثروة وتوفير مناصب شغل لباب المنطقة؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 فيفري 2021

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على إرسالكم المذكور بالموضوع أعلاه، حيث تفضلتم بطرح سؤالكم حول الإجراءات المتخذة لإعادة بعث مشروع الشركة (ASEC للإسمنت) الهام للمنطقة من أجل تحقيق الأهداف المنتظرة منه، لاسيما خلق الثروة وتوفير مناصب شغل لشباب المنطقة.

يشرفني أن أتقدم إليكم بعناصر الإجابة التالية:

– الشركة (ASEC) للإسمنت هي شركة مصرية مختصة في صناعة الإسمنت بطاقة إنتاجية تقدر بـ **3.000.000** طن / سنة، متمركزة في واد سدر ولاية الجلفة، تقدر قيمة مشروع الاستثمار ب **500** مليون دولار، ويسمح بإنشاء **800** منصب عمل مباشر.

– تاريخ بداية إنجاز المشروع ديسمبر **2008**.

– هذا المشروع استفاد من حق امتياز منجمي و6 سندات منجمية في سنة **2007** و**2008**.

وضعية المشروع:

واجه المشروع مشكلة التمويل من طرف البنوك، إذ لم تستطع الشركة الحصول على التمويل اللازم لاستكمال أشغال الإنجاز لذا توقفت الأشغال منذ **2011**، ومن أجل الإسراع في إعادة بعث إنجاز المشروع تم اتخاذ الإجراءات الآتية:

– موافقة مجلس مساهمات الدولة في دورته **150** بموجب قرار رقم **3** المؤرخ في **11** أكتوبر **2016** على طلب الشركة المصرية للتنازل عن حصصها لصالح شركتين خاضعتين للقانون الجزائري،

– موافقة المجلس الوطني للاستثمار في دورته **84** المؤرخ في **15** أكتوبر **2017**، على تمديد آجال إنجاز المشروع،

– تجديد منح المزايا الممنوحة للمشروع، الذي كان معدل تقدمه كبيرا بنسبة **60** ٪ قبل التوقف.

– الوضعية الحالية للمشروع:

تجدر الإشارة بأن المشروع متوقف منذ أكتوبر **2019** لأسباب مالية بين صاحب المشروع (ASEC CIMENT SPA) ومناوله الصيني الذي اشتكى عدم حصوله على مستحقاته، رغم أن نسبة الإنجاز بلغت في شقها المتعلق بالهندسة المدنية **80**٪، أما تركيب المعدات فبلغ نسبة **15**٪ وكنسبة عامة للمشروع ككل بلغت النسبة **30**٪.

مع العلم أنه تم تعيين متصرف قضائي لتسيير هذه الشركة تحت إشراف وزارة المالية.

في الأخير، تقبلوا، السيد العضو، فائق عبارات التقدير والإحترام.

الجزائر، في 8 أفريل 2021

محمد باشا
وزير الصناعة

6 – السيد عمر بن حدة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

طبقا لأحكام المادة **158** من الدستور، وأحكام المواد **69** إلى **73** من القانون العضوي رقم **16 ـ 12** المؤرخ في **25** غشت **2016** الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، السيد الوزير المحترم، أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

تعاني ولاية الجلفة بصفة عامة من عدة نقائص في المجال الصحي خصوصا في المناطق المعزولة ومناطق الظل وتتعلق هذه النقائص أساسا بالموارد البشرية، المالية، الهياكل والتجهيزات:

– إنعدام مستشفى جامعي بالولاية.

– عدم وجود مدير ولائي بالصحة بالتكليف.

– إنعدام بعض التخصصات الطبية بالولاية، مثل أمراض القلب، الأذن والحنجرة، الأورام السرطانية، والغدد الصماء.

– نقص في سلك القابلات وأعوان التخدير والإنعاش وفي المناصب المالية لسلك الأطباء العامين خصوصا بالمستشفى المختلط بالجلفة.

– نقص الاعتمادات المالية وعلى الخصوص (الباب 13) الخاص بالأدوية خاصة في ظل جائحة كورونا.

– إنعدام السكنات الوظيفية للأطباء العامين بمناطق الظل والمناطق المعزولة.

– عدم ربط قاعات العلاج بالماء والكهرباء والصرف الصحي ببعض المناطق، مثل: (سيدي لعجال، قطارة، البوقلة، الشارة) والتي لا تزال مغلقة – للأسف – بسبب

هذا التأخير في الربط.

– نقص في أجهزة السكانير وأجهزة تصفية الدم والتعقيم.

– تماطل في أشغال مستشفى دار الشيوخ وعدم اكتمال التجهيزات الجماعية الذي عرقل تدشين مستشفى البيرين، وكذا تأخر استلام وإكتمال التجهيزات لمعهد تكوين شبه الطبي بالولاية.

– الوضعية المهترئة لحظيرة السيارات التي أثرت سلبا على إسعاف المرضى خصوصا في المناطق النائية والجبلية ومناطق الظل والتي تتطلب سيارات رباعية الدفع لفرق الوقاية وأخرى لتنقل الفرق الطبية.

فلماذا بقيت – سيدي الوزير – هذه الولاية تعاني من التهميش والتأخير وكذا البعد عن ركب التنمية في القطاع الصحي؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 18 فيفري 2021

عمر بن حدة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا عن سؤالكم الكتابي المذكور في المرجع أعلاه والمتعلق بانشغالات تخص قطاع الصحة بولاية الجلفة، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي بمضمون الرد عن سؤالكم.

فيما يخص الموارد البشرية، استفادت الولاية سنة 2020 من 60 مقعدا بيداغوجيا لتكوين القابلات بمعهد التكوين شبه الطبي، وفي سنة 2021 من 40 مقعدا لتكوين أعوان التخدير والإنعاش، هذا كما تم تنصيب 14 طبيبا عاما على مستوى المؤسسة العمومية الاستشفائية المختلطة بالجلفة.

إلى جانب ذلك، سيتم العمل من أجل توفير التخصصات الطبية غير المتوفرة بالولاية، وذلك في إطار الخدمة المدنية وعمليات توأمة مع مؤسسات الشمال، علما بأن المناصب المالية لتوظيف المختصين متوفرة، كما أن السكنات الوظيفية وجميع وسائل العمل الضرورية متوفرة بالمؤسسات الصحية.

وفيما يتعلق بالسكنات الوظيفية، استفاد بعض الأطباء العامين العاملين بالمؤسسات الصحية المتواجدة بمناطق الظل والمناطق المعزولة من سكنات وظيفية، وسنعمل في هذا الإطار بالتنسيق مع السلطات المعنية من أجل توفير هذه السكنات لأكبر عدد ممكن من الأطباء لضمان التغطية الطبية على مستوى هذه المناطق.

أما بخصوص الاعتمادات المالية المخصصة للباب 13 لاقتناء الأدوية، فسيتم النظر في إمكانية رفع الميزانية المخصصة لهذا الباب نظرا لوجود مرافق صحية جديدة بالولاية وارتفاع عدد السكان.

فيما يخص قاعات العلاج المغلقة ببعض المناطق، فسيتم فتحها لضمان الخدمات الصحية، فور ربطها بالماء والكهرباء والصرف الصحي من طرف مصالح البلدية.

أما بخصوص المشاريع المتعلقة بإنجاز مرافق صحية جديدة، فلقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لوضعها قيد الخدمة في أقرب الآجال.

ففيما يتعلق بمشروع إنجاز مستشفى بـ «دار الشيوخ» والذي بلغت نسبة الأشغال به 98٪، فسيتم تسليم المشروع قريبا بعد أن يتم الانتهاء من عملية التجهيز والتي سيشرع في تجسيدها بعد تغيير عنوان العملية.

أما عن مشروع إنجاز مستشفى بـ«البيرين»، فلقد تم اقتناء التجهيزات المكتبية والإعلام الآلي، بالإضافة إلى تجهيزات السكنات الوظيفية ولم يتبق سوى اقتناء تجهيزات المغسل والمطبخ.

وفيما يتعلق بمعهد التكوين شبه الطبي، يتم حاليا تقييم العروض التقنية والمالية لاقتناء التجهيزات.

وبخصوص حظيرة السيارات، فسيتم تدعيمها ب 10 سيارات إسعاف طبية و10 سيارات رباعية الدفع في إطار عمليتين يتم التحضير لتجسيدها.

أما عن مشروع إنجاز مركز استشفائي جامعي بالجلفة، فذلك متعلق بتوفر جامعة للطب بالولاية.

للإشارة، سيتم تدعيم المؤسسات الصحية بالولاية بتجهيزات طبية جديدة، منها ستة (6) أجهزة سكانير لتعويض الأجهزة القديمة.

هذا، وستعرف الولاية نفسا جديدا لتحسين الخدمات الصحية بالمؤسسات الصحية، خاصة بعد تعيين مدير الصحة والسكان، بتاريخ 25 فيفري 2021.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 7 أفريل 2021

عبد الرحمن بن بوزيد
وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 21 رمضان 1442
الموافق 2 ماي 2021

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587